بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: بدر بن سعود بن سالم الغطريفي

الكلية: العلوم الاجتماعية.

التخصص: علم الجريمة، 2006.

الهاتف: 0096825350074.

العنوان البريدي: سلطنة عُمان، ولاية سمائل، الرمز البريدي: 620، ص.ب. 19.

البريد الإلكتروني: badar_alghatrifi@yahoo.com



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

التنمية البشرية والجريمة: دراسة وصفية وتحليلية اعتماداً على مؤشرات التنمية والجريمة في سلطنة عمان

إعداد الطالب

بدر بن سعود بن سالم الغطريفي

إشراف

الدكتور نايف البنوي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في علم الجريمة قسم علم الاجتماع

جامعة مؤتة، 2006م

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب بدر سعود الغطريفي الموسومة بـــ:

التنمية البشرية والجريمة: دراسة وصفية وتحليلية اعتماداً على مؤشرات التنمية والجريمة في سلطنة عُمان

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. نايف البنوي		2006/3/23	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عايد الوريكات		2006/3/23	عضواً
د. سليم القيسي		2006/3/23	عضواً
د. فايز المجالي		2006/3/23	عضواً



عميد الدراسات العليا
أ.د. أحمد القطامين

الإهداء

إلى من تعب على تربيتي منذ الصغر، إلى من علمني على حــب الإســلام والمسلمين، إلى من تحمل غربتي، وبُعدي عن الوطن، أمي وأبي.

إلى من زودني بالثقة والمكافحة على تخطي الصعاب، إلى من شجعني على مواصلة الدراسة، إلى من دعمني مادياً ومعنوياً، أخوتي.

بدر بن سعود الغطريفي

شكر وتقدير

بعد أن منّ الله سبحانه وتعالى عليّ على إنجاز هذا العمل المتواضع، أتقدم بالشّكر الجزيل إلى أستاذي ومشرفي ورئيس لجنة المناقشة الدكتور نايف البنوي، والذي كان لتوجيهاته ونصائحه القيمة الدور الكبير لإخراج هذه الرسالة إلى ما تصبوا إليه، والشكر موصول كذلك إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور عايد الوريكات، والدكتور فايز المجالي، والدكتور سليم القيسي، والذين تشرفوا بقبول مناقشة الرسالة، والتي ستكون توجيهاتهم وملاحظاتهم ذا دور إيجابي وبنّاء، ومحل تقدير من قبل الباحث.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساهم في إنجاز ودعم هذا العمل، وأخص بالذكر الدكتور حسين العثمان، والأستاذ محمد الحوراني، وأساتذة قسم علم الاجتماع في جامعة اليرموك، وأخي وزميلي في الجامعة الأستاذ خالد الغماري.

والشكر والتقدير مبعوث إلى الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية التابعة لشرطة عُمان السلطانية، ووزارة الاقتصاد الوطني وأخص بالذكر الموظف عبدالله بن سالم البوسعيدي، والشكر كذلك موصول إلى أخي فهد الغطريفي، وذلك على مساعدتهم وتقديم العون لي من أجل إعداد هذه الرسالة.

بدر بن سعود الغطريفي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عُمان "دراسة اجتماعية"

بدر الغطريفي

جامعة مؤتة, 2006م

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التنمية البشرية و معدلات الجريمة في سلطنة عُمان, ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق المنهج التاريخي ضمن الأسلوب الوصفي التحليلي, والاستعانة بالبيانات الرسمية الجاهزة لكل من التنمية البشرية والجريمة.

وقد شملت الدراسة على مقياسين, الأول مقياس التنمية البشرية, والذي يشتمل على أربعة متغيرات فرعية, هي دليل العمر المتوقع, ودليل التعليم, ودليل الناتج المحلي الإجمالي. والمقياس الثاني هو معدل الجريمة, والذي يشتمل على ثلاثة متغيرات فرعية, هي المعدل العام للجريمة, ومعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص, ومعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات.

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج, أهمها: وجود فروق إحصائية بين معدل الجريمة تبعاً لمتغير المحافظة في سلطنة عُمان. وإلى وجود علاقة ارتباطيه بين معدل الجريمة وكُل من دليل العمر المتوقع ودليل التعليم, وفقاً لسنوات الدراسة. ووجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين كُل من معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ومعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التنمية البشرية, وفقاً لسنوات الدراسة.

وبناءً على هذه النتائج, فقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات, والتي قد تسهم في التنبيه إلى حجم المشكلة.

Abstract

The Relationship between Human Development and Crime in Sultanate of Oman "Social Study"

prepared by: Badar Al-Ghatrifi

Mu'tah university, 2006

This study aims to explore the relationship between human development and crime average in Sultanate of Oman. In order to achieve this study objectives, it is applied the historical protocol through descriptive, and analytical manner, where used to processes raw, formal data for both human development and crime.

This study includes two scales: the human development, which includes four subsidiary variables: life expectancy index, the education index , gross domestic product index and human development index. The second scale is the crime average and it includes three subsidiary variables: The crime total average, the average of crimes against people, and the average of crimes against possession.

The results of this study revealed a statistical differences between crime average related to regions variable in Oman Sultanate, there is a relationship between crime average and life expectancy index and the education index related to years of the study. Also, there is a weak relationship between the average of crimes against possession, and the average crime against people and the human development index related to years of study.

Finally, this study presented some recommendations which may help in taking care of the problem size.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تعد سلطنة عُمان دولة قديمة, حيث شكلت عُمان على امتداد التاريخ مركزاً حضارياً نشطاً تفاعل منذ القدم مع مراكز الحضارة في العالم القديم. وبينما كانت عُمان واحدة من المراكز الحيوية على طريق الحرير بين الشرق والغرب, فإنها كانت كذلك مركزاً تجارياً وبحرياً مزدهراً في المحيط الهندي حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومن ثم امتدت علاقاتها إلى مختلف القوى الدولية منذ وقت مبكر, وتفاعلت بقوة مع محيطها الخليجي والعربي والدولي باعتبارها مركزاً للتواصل الحضاري مع الشعوب الأخرى (وزارة الإعلام,2003م).

ولقد مثل التاريخ العُماني سلسلة متصلة الحلقات أسوة بتاريخ الأمم والشعوب ذات الحضارة والدور التاريخي الذي يمر بمراحل مختلفة, وبينما تمكنت عُمان خلال حكم اليعاربة الذي بدأ عام 1624م من طرد البرتغاليين من السواحل العُمانية, والخليج العربي والمحيط الهندي, فإن الدولة "البوسعيدية" التي بدأت على يد مؤسسها أحمد بن سعيد عام 1744م, والتي يمثل السلطان قابوس بن سعيد امتداداً لها استطاعت أن تضع عُمان في مصاف الدول القوية والمؤثرة, وذلك باستثناء بعض مراحل الضعف أو العزلة أو الخلافات الداخلية, والتي كانت تؤدي إلى نوع من الانكفاء الذاتي, والوقوع في براثن التخلف والإحباط لأسباب عديدة محلية وإقليمية ودولية. وعبر المراحل التاريخية كانت عُمان تعرف بأكثر من اسم ومن أبرز أسمائها "مجان" و"مزون" و"عُمان". وكانت في القديم موطناً للقبائل العربية التي قدمت إليها وسكن بعضها السهول واشتغلت بالزراعة والصيد, واستقر البعض الآخر في المناطق الداخلية والصحراوية واشتغلت بالرعي وتربية الماشية (وزارة الإعلام, 2003م).

تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية, وتمتد بين خطي عرض ʹ16.4ْو ʹ26.20ْ شمالاً وبين خطي طول ʹ51.50ْو ʹ59.40ْ شرقاً, وتمتد سواحلها مسافة 3165 كيلو متر تقريباً من مضيق هرمز في الشمال وحتى

الحدود المتاخمة لجمهورية اليمن وتطل بذلك على بحار ثلاثة هي الخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب. وتبلغ مساحة سلطنة عُمان 309.5 ألف كيلو متر مربع وتعد بذلك ثالث البلدان مساحة في شبه الجزيرة العربية.

وبموجب المرسوم السلطاني رقم 91/6 باعتماد التقسيم الإداري للسلطنة الصادر في17رجب1411هـ/3 فبراير1991م, تنقسم سلطنة عُمان إلى ثمان مناطق إدارية وهي مسقط والباطنة ومسندم والظاهرة والداخلية والشرقية والوسطى وظفار(وزارة الاقتصاد الوطني, 2004م). وتضم جميع هذه المناطق 59 ولاية, فمحافظة مسقط هي عاصمة البلاد, ويتولى إدارتها محافظ بدرجة وزير, وتضم ست ولايات, ويتولى إدارة كل ولاية والي. ومحافظة ظفار وتعرف بالمنطقة الجنوبية, ويتولى أمر إدارتها محافظ بدرجة وزير, وتضم تسع ولايات لكل منها والي. ومحافظة مسندم وتمثل شمال السلطنة, ويتولى أمر إدارتها محافظ, وتضم أربع ولايات لكل منها والي.

ومنطقة الباطنة وتضم اثنتي عشرة ولاية لكل منها والي. ومنطقة الظاهرة وتتكون من خمس ولايات لكل منها والي. والمنطقة الداخلية وتضم ثماني ولايات لكل منها والي. والمنطقة الشرقية وتتكون من إحدى عشرة ولاية لكل منها والي. والمنطقة الوسطى وتضم أربع ولايات لكل منها والي.

جدول رقم (1)

يوضح عدد السكان في سلطنة عُمان حسب التعداد العام للسكان والمسكان والمنشآت لعام 2003م

المحافظات / المناطق	عدد السكان	النسبة المئوية
مسقط	632000	%27.01
الباطنة	654000	%27.90
مسندم	28000	%1.19
الظاهرة	207000	%8.84
الداخلية	267000	%11.41
الشرقية	313000	%13.37
الوسطى	23000	%0.98
ظفار	216000	%9.23
المجموع	2340000	%100

*** وزارة الاقتصاد الوطني، سبتمبر, 2004 .**

ولو تحدثنا عن المجتمع العُماني قديماً نجده يغلب عليه النظام القبلي, ويرجع هذا إلى هجرة القبائل قبل الميلاد, حيث هاجرت إلى سلطنة عُمان واستقرت فيهـا, وسيطرت كذلك على النظام السياسي في البلاد. وبالتالي فـإن نظـام القبيلـة هـو المسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع, هذا مما أدى إلـى نـشوب بعض الصراعات بين القبائل رافقه سوء الأوضاع الاجتماعية, وأصـبحت هنالـك جماعات متناحرة, كل منها يغزو ويغير على الآخر, وفي نفس هذه الفترة أيضاً كان المجتمع يعاني من تردي في مستوى التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والـسكن المناسب لحياة كريمة, فقد كانت الحياة صعبة لدرجة كبيرة.

في حين كان النظام القضائي والذي كان سائدا في ذلك الوقت فهو بيد شـيخ القبيلة أو المنطقة, وأن الأحكام كانت تصدر بناءً على معطيات العـرف والعـادة, ولهذا كان التنظيم الإداري للقضاء مفقود, وسلطة الدولة في هذا الجانب تكاد تكـون معدومة.

أما الوضع الاقتصادي قبل السبعينات من القرن الماضي فهو ليس أفضل حالاً من الوضع الاجتماعي, فكانت حالة الركود الاقتصادي هي المسيطرة نتيجة فقدان البنية التحتية القادرة على الخروج من ذلك المأزق. وقد ساعد الوضع الاقتصادي المتردي على تنامي ظاهرة الهجرة الخارجية إلى دول الخليج العربي نتيجة تلك الظروف الاقتصادية, وعمل العديد من أبناء المجتمع في أعمال متعددة لتوفير الغذاء لهم ولأسرهم (الخضوري, 2004م).

وفي عام 1970م تولى السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في البلاد, فعمل على إنشاء البنية التحتية, وتوفير كل ما يلزم لنقل السلطنة إلى مصاف البلدان الحديثة, وساعد على ذلك ظهور النفط والذي أسرع في عملية التحديث والتطوير في البلاد, فأنشأت المدارس في جميع أنحاء الوطن, وكذلك المستشفيات, والطرق, والكهرباء, والمعاهد التدريبية, وكل مقومات البنية التحتية, والتي تساعد على جعل السلطنة دولة حديثة.

ونتيجة للفجوة الكبيرة بين الدول الصناعية في جميع المجالات وبين سلطنة عُمان جعلتها من ضمن البلدان النامية (المتأخرة) والتي تعمل على الوصول إلى مصاف البلدان المتقدمة من خلال التحديث والتنمية, وهذا يتطلب عمل شاق, وجهد كبير, حيث أن فشل أي مؤسسة في البلاد يؤدي إلى التخلف والتأخر في جميع المجالات.

وخلال هذه الفترة ظهر ما يسمى بخطط التنمية الخمسية والتي تعمل على إنشاء مشاريع تنموية في فترة زمنية معينة, بحيث يرصد لها جميع المبالغ والحاجيات اللازمة لتنفيذها في تلك الفترة المحددة, وبالتالي فإن هذه الخطط التنموية ساهمت وبشكل كبير في إحداث تقدم كبير للبلاد وفي فترة زمنية قصيرة جداً.

فنجد من خلال الخطط الخمسية في العقود الماضية أنها راعت التوزيع الإقليمي لثمار التنمية, والمتمثل في انتشار خدمات التعليم, والصحة, والكهرباء, والمياه, وإنشاء الطرق, وخدمات الاتصالات, وغيرها, مما جعل التفاوت بين المحافظات والمناطق المختلفة تتقلص بدرجة كبيرة. ومن أهم نتائج هذه الخطط التحسن الملحوظ في خدمات الصحة والتطورات الإيجابية في المؤشرات الصحية

المتمثلة في ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض معدل الوفيات, ووفيات الأطفال الرضع دون سن الخامسة وغيرها من المؤشرات.

وفي مجال التعليم تضاعفت أعداد الطلاب في التعليم العام أكثر من (630) مرة. إذ ارتفعت أعدادهم من نحو (900) طالب في عام 1970م إلى (576) ألفا في عام 1999م, أما عدد المدارس فقد ازداد من 3 مدارس للبنين في عام 1970م إلى (1103) مدرسة للبنين والبنات في عام 1999م, ووصلت نسبة البنات من إجمالي الطلاب إلى نحو (48%)، وحقق الناتج المحلي الإجمالي تقدم كبير, إذ ارتفع من نحو (104) مليون ريال عماني في عام 1970م، إلى نحو (6000) مليون ريال عماني في عام 1999م, أي تضاعف نحو (58) مرة. (وزارة الاقتصاد الوطني, 2001م).

أما في مجال البنية الأساسية من طرق واتصالات وكهرباء ومياه, فقد تضاعف إنتاج وتوزيع الكهرباء بأكثر من (1000) ضعف, إذ ارتفع من (8) ألف ميجاوات/ ساعة على التوالي في عام 1970م, إلى أكثر من (8) مليون ميجاوات /ساعة لكل منها في عام 1999م. أما إنتاج وتوزيع المياه فقد ارتفع من (156) مليون جالون في عام 1970م، إلى أكثر من (20) ألف مليون جالون في عام 1999م. وارتفعت أطوال الطرق المعبدة إلى أكثر من (8) ألف كيلو متر في عام 1999م, في حين لم تتجاوز أطوالها (10) كيلو مترات في عام 1970م. وفي مجال الاتصالات ارتفع عدد خطوط الهاتف من ألف خط في عام 1971م، ليصل إلى أكثر من (220) ألف خط في عام 1999م, وارتفع تبعا لذلك عدد الخطوط لكل ألف من السكان من (4) إلى (95) خطاً. وحقق قطاع الزراعة والثروة السمكية تطوراً ملموساً خلال الثلاثين عاماً الماضية, وقد وجهت الحكومة جهوداً كبيرة لرفع الإنتاج والإنتاجية للقطاع من خلال إنشاء المزارع الإرشادية, ومحطات البحوث الزراعية والسمكية وتوزيع البذور المحسنة والأسمدة على المزارعين (وزارة الاقتصاد الوطني, 2001م).

وأما قطاع الصناعة, فقد تم إنشاء المناطق الصناعية, وتقديم القروض الميسرة بدون فوائد, والإعفاء الضريبي والجمركي, إضافة إلى تطوير وتحسين

البنية الأساسية اللازمة لتطور القطاع من طرق, واتصالات, وخدمات كهرباء ومياه, وخدمات مالية حديثة. وفي مجال الرعاية الاجتماعية فقد بلغ عدد الحالات للذين يتلقون دعماً مالياً من الدولة نحو (44) ألف حالة. وبلغ إجمالي ما أنفق خلال الخطط الخمسية الخمس الماضية والسنوات الخمس التي سبقت الخطة الأولى والتي بدأت عام 1975م نحو (43.3) ألف مليون ريال عماني (وزارة الاقتصاد الوطني, 2001م).

أما التنمية البشرية والتي تعمل على توفير الرخاء والرفاهية والأمن للمواطن, فهي تركز على عدة جوانب مهمة مثل الصحة, والتعليم, ومعدل الدخل والحرية, وحقوق الإنسان, وسلطنة عُمان قطعت شوطاً كبيراً في هذا الجانب, حيث تحسنت صورة المواطن العُماني عما كان في السابق من خلال هذه الجوانب, فقد حققت تقدما مرموقا في إطالة العمر المتوقع لسكانها, إذ ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من (57.5) سنة في عام 1980م إلى (73.4) سنة عام 2000م, أي بمعدل (0.8) سنة في كل عام, وهو معدل مرتفع بالقياس إلى المتوسطات العالمية. كما أن معدل وفيات الرضع في عُمان انخفض انخفاضا ضخما من (64) لكل ألف في عام 1980م إلى (16.7) ألف في عام 2000م. وبينما سجل هذا المعدل (29) لكل ألف في الدول النامية ذات التنمية البشرية العالية في عام 1996م, فإنه كان قد انخفض في عُمان إلى (18.3) لكل ألف في تلك السنة. في حين تشير بعض الدراسات والتي أجريت في هذا الجانب إلى أن هناك مشكلة في سوء التغذية, لا سيما بين الأطفال, كذلك شيوع بعض الأمراض بين البالغين, وخاصة تلك المرتبطة بأنماط الحياة المستحدثة وطول العمر. وإلى جانب ذلك ثمة مشكلات متصلة باعتماد عُمان اعتماداً شبه كامل على المياه الجوفية كمصدر لمياه الشرب, وإلى غياب شبكات الصرف الصحي في معظم أنحاء البلاد وعدم الالتزام بالاشتراطات الصحية المتعارف عليها في تنفيذ خزانات الصرف الصحي, مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة التلوث البكتريولوجي والكيميائي لمياه الشرب, مؤدية إلى زيادة نسبة المراضة (أمراض الجهاز الهضمي والكبد), فضلاً عما يؤدي إلية من أضرار بيئية جسيمة (تقرير التنمية البشرية "عُمان", 2003م).

أما المستوى التعليمي فهو أبرز المشكلات التي تواجه عُمان, نتيجة ارتفاع نسبة الأمية للبالغين (15) سنة فأكثر, التي تصل إلى (26.4%) في عام 2000م, هبوطاً من (41%) في عام 1993م. ولكن تقديرات البنك الدولي تبين أن هنالك ارتفاع في نسبة الأمية في عُمان إلى (31.2%) في عام 1999م (19.8% للذكور, 38% للإناث)، ومن جهة أخرى, ثمة مشكلة في جودة التعليم أو نوعيته, وخاصة فيما يتصل بمحتوى العملية التعليمية, وما يؤدي إليه من مهارات وقدرات, وكذلك في المستوى المعرفي للمعلم. وفيما يتعلق بمستوى الدخل, بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في عام 2000م نحو(3035) ريال عُماني, أي نحو(7877) دولار أمريكي, أو حوالي (12840) دولار دولي (أي حسب تعادل القوة الشرائية), وهو مستوى دخل مرتفع جداً بالقياس إلى الدول الواقعة في فئة التنمية البشرية المتوسطة (تقرير التنمية البشرية "عُمان", 2003م).

ومع تطور العالم وما لعبته التكنولوجيا من دور في تغيير الأوضاع, وعُمان كسائر دول العالم تحولت فيها الحياة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وأصبحت كغيرها من الدول تأثرت بهذه المؤثرات, وأن كان هذا التأثير بسيطاً (وزارة التنمية الاجتماعية, 1991), إلا أنه يمثل تهديداً على الوضع الاجتماعي, حيث أن دخول تكنولوجيا وما يرافقها من أساليب حياة بعيدة عن طبيعة المجتمع يؤدي به إلى حدوث تغييرات جذرية في الواقع الاجتماعي العُماني. وبالتالي فإن التنمية غير السليمة والمبنية على طرق غير صحيحة, قد يتولد عنها مشاكل وآثار خطيرة على المجتمع, ومن ضمن هذه المشاكل الجريمة وهي تشكل خطراً كبيراً على مؤسسات المجتمع والدولة, وتعمل على زعزعة الاستقرار في البلاد, وتمثل إحدى عوامل تفكيك الروابط الاجتماعية.

هذا بالإضافة لما تشكله الجريمة من كلفة اقتصادية عالية تتمثل بكلفة التشغيل العالية للنظام العدلي (المحاكم, والشرطة, والسجون.. الخ), ولمتطلبات تجهيز البنية التحتية لهذه الخدمات, ومن طاقات بشرية تتطلب الإعداد والتعليم والتدريب,والأجور والرواتب بالإضافة إلى الأبنية وإدامتها وتقديم البرامج الإصلاحية والتأهيلية والمعيشية للنزلاء, كل هذا يشكل كلفة اقتصادية عالية يمكن أن توجه في طريق

رخاء المجتمع وتطوره وتحسين شروط المعيشة للمواطنين, ومحاربة الفقر والأمية وتوفير فرص العمل (البداينة, 2003م).

والجريمة في سلطنة عُمان لم تقتصر الآن على نوع معين من الجرائم مثل القتل والسرقة, بل ظهرت أنواع متعددة للجرائم مثل شيكات بدون رصيد,والاختلاس, والرشوة, والتزوير, والمخدرات, والاغتصاب وغيرها. كما أن هذه الجرائم غير مقتصرة على الرجال بشكل عام كما في الماضي, بل النساء كذلك يشاركن الرجل في هذه الجرائم.

وهذا نتيجة لما طرأ على أوضاع المرأة العُمانية ومساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات دونما تمييز, كما وتتمتع المرأة بحق المشاركة في الشؤون العامة ومخاطبة السلطات, وحق الاجتماع وتكوين الجمعيات, وحق العمل وتولي الوظائف العامة وحق التعليم والتملك, وهي حقوق كفلها النظام الأساسي للدولة ونظمتها التشريعات السارية في السلطنة (مجلس الشورى, 2004م). إن ظهور مثل هذه الجرائم السالفة الذكر في المجتمع العُماني في السنوات الأخيرة, قد تكون نتيجة التحديث والتنمية الشاملة في البلاد.

أما معدلات الجريمة في سلطنة عُمان في العشرين سنة الأخيرة فإنها تتفاوت بين منطقة وأخرى من حيث حجم الجريمة ونمط ارتكابها, وقد يعود ذلك إلى تفاوت التنمية البشرية, وتنوع المشاريع المنفذة بين كل منطقة وأخرى. والأهم من ذلك هو تزايد معدلات الجريمة في السلطنة, ففي عام 1983م، كان عدد الجرائم المرتكبة (5567) جريمة, أما في عام 2004م، وصلت أعداد الجرائم (13402) جريمة حسب الإحصائيات الرسمية.

وبالتالي فإن مكافحة الجريمة تتطلب معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهورها وانتشارها, والعمل بشكل أوسع للحد منها من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة الرسمية وغير الرسمية, ومراجعة خطط التنمية, والتي قد تكون السبب في وقوع هذه الآفة الخطيرة على المجتمع.

1. 2 مشكلة الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة متغيرين هما: التنمية البشرية (متغير مستقل), ومعدلات الجريمة (متغير تابع), وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تكمن من خلال محاولة الإجابة على السؤال التالي: هل هنالك علاقة بين التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في سلطنة عُمان, وفقاً لسنوات الدراسة.

1. 3 أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة التعرف على العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عُمان, وذلك من خلال الإحصائيات والبيانات الرسمية والتي تشير إلى معدلات الجريمة في السلطنة في فترة الدراسة, والتي توضح حجم وأنواع الجريمة, وكذلك البيانات التي توضح دليل التنمية البشرية Human Development Index في ثلاث مؤشرات, وهي دليل العمر المتوقع Life Expectancy Index , ودليل التعليم Education Index, ودليل الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product Index, ومحاولة الربط بين متغيري الدراسة ومعرفة العلاقة بينهما.

إن اختيار التنمية البشرية كأحد المتغيرات في معرفة العلاقة بينها وبين الجريمة له أهمية كبيرة, لأن التنمية البشرية تتصل اتصالاً مباشراً بالمواطن, وتعمل على تحقيق الرخاء والرفاهية له, وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية السليمة, والاهتمام بالمستوى التعليمي للمواطن, ومحاولة القضاء على الأمية, وتوفير الدخل المناسب.

وتحاول هذه الدراسة فهم واقع الجريمة من خلال بيانات التنمية البشرية, والتي أصدرتها السلطنة في تقرير التنمية البشرية لعام 2003م, وغيرها من التقارير المحلية والعالمية والتي تحتوي على هذه البيانات والمؤشرات.

وإن اختيار هذه الفترة للدراسة لها أهمية بالغة, حيث شهدت السلطنة ازدهار عمراني واقتصادي كبير, ودخول ثقافات جديدة في المجتمع العُماني, وأنماط حياتية مختلفة, وزيادة متطلبات الحياة, ورغبة الفرد في اقتناء ما هو جديد من نتاج التقدم

التكنولوجي, ومحاولة مواكبة العالم في جميع المجالات, هذا مما أدى إلى تـضارب القيمة الثقافية, مما ينعكس على واقع الجريمة في المجتمع العُماني, حيث أدت إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم, تختلف عن السابق مثل جرائم التزوير والاختلاس والرشوة والاغتصاب والمخدرات, والتي هي بالتأكيد ليست نتاج الصدفة, وإنما هي نتاج عملية تغير سريع طالت كافة جوانب المجتمع العُماني, وبالتالي فإن لهذه الدراسة أهمية كبيرة من خلال معرفة العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الجرائم المستحدثة (جرائم أمن الدولة, وجرائم الرشوة, وجرائم شيكات بدون رصيد, وغيرها) على المجتمع العُماني في السنوات الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي, وذلك من خلال مؤشرات التنمية البشرية.

ولهذه الدراسة كذلك أهمية من خلال معرفة حجم الجريمة وأنماطها حسب الموقع الجغرافي في سلطنة عُمان, ونوع الاختلاف بين كل منطقة وأخرى, ومعرفة دور التنمية البشرية في تفاوت حجم ونمط الجريمة.

ولذلك فإن من الأهمية بمكان دراسة مشكلة الجريمة في المجتمع العُماني من خلال وضع التنمية البشرية, والتعرف على دوافعها والآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنجم عنها, وبذلك تكون هذه الدراسة هي من الدراسات الرائدة في هذا المجال والتي تحاول معرفة العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عُمان, وهذا بطبيعة الحال يخدم متخذي وصانعي القرار في الدولة لمعالجتها.

1. 4 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة حجم وأنواع الجرائم في سلطنة عُمان بشكل عام موزعة حسب المحافظات.
2. معرفة العلاقة بين التنمية البشرية ومعدل الجريمة في سلطنة عُمان, وفقاً لسنوات الدراسة.

1. 5 خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل خلفية الدراسة وأهميتها, وتم إيضاح وضع التنمية البشرية في سلطنة عُمان من خلال المؤشرات الثلاثة وهي العمر المتوقــع عنــد الــولادة والمعرفة والمستوى المعيشي اللائق, والتطور الذي حدث لهذه المؤشــرات خــلال السنوات الأخيرة, بعد ذلك تم التطرق إلى وضع الجريمة والتغيــر الحاصــل فــي حجمها وأنماطها.

وأخيراً تم التعرف على الهدف من هذه الدراسة وهو معرفة العلاقــة بــين التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في سلطنة عُمان.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2. 1 الإطار النظري

يتناول هذا الفصل ثلاثة محاور أساسية هي مفاهيم الدراسة, ونظريات الجريمة, ونظريات التنمية, والتي سيتم مناقشتها على النحو التالي:

2. 1. 1 مفاهيم الدراسة:

الجريمة

هنالك الكثير من العلماء والباحثين الذين أشاروا إلى مفهوم الجريمة كل حسب اختصاصه, وهذا أدى إلى تعدد تعريفاتهم للجريمة وتنوعها إلى حد التباين, وقد يعود السبب إلى تنوع العلوم الإنسانية والاجتماعية, وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تتطرق لهذا المفهوم من الناحية القانونية والاجتماعية,بشكل مختصر وواضح بما يفيد الدراسة.

التعريف القانوني للجريمة:

الاتجاه القانوني لتعريف الجريمة هو الاتجاه الكلاسيكي القديم المرتبط أصلاً بالدراسات التقليدية للجريمة التي انطلقت من أوروبا في القرن الثامن عشر, وهو أيضاً الاتجاه الذي يعطي رجال القانون بالدرجة الأولى حق تحديد السلوك السوي من غير السوي, وليس فقط تحديد مفهوم الجريمة (طالب, 2002م).

وتعرف الجريمة بأنها:"السلوك المخالف لأوامر ونواهي قانون العقوبات شريطة أن ينص هذا القانون صراحة على تجريم ذلك السلوك" (أبو حسان, 1987م).

وعرفت كذلك بأنها:"عمل أو امتناع يأتيه الإنسان إضرار بمصلحة حماها المشرع في قانون العقوبات ويترتب عليه أثراً جنائياً يتمثل في العقوبة أو التدبير الاحترازي (هلالي, 1986م).

وعرفها آخر بأنها:"الفعل أو الترك الذي نص القانون على عقوبة مقررة له, فإنه بمقتضى ذلك القانون لا يعتبر الفعل جريمة إلا إذا كان ثمة نص على العقاب, ولا عقاب من غير نص" (أبو زهرة,1987م).

وفي تعريف آخر: "هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات, وقانون العقوبات: هو القانون الذي يتضمن الأفعال المجرمة ومقدار عقوبتها, ولما كانت الجريمة بطبيعتها عمل ضار بالمجتمع لذا شرعت الهيئة الاجتماعية عقاباً على مرتكبيها (عريم, 1963م).

أما قانون الجزاء العُماني فكغيره من القوانين في العالم لم يعرف الجريمة تعريفاً مستقلاً بمفهومها الواضح, وإنما أشار فقط إلى الوصف القانوني لها والعقوبات المترتبة على ارتكابها, وهناك عدد من المواد القانونية التي تصف ماهية الجريمة, حسب ما ذكرها المشرع في قانون الجزاء, وهي على النحو التالي:

مادة 29: يحدد الوصف القانوني للجريمة بحسب ما تفرضه بشأنها النصوص القانونية من عقوبة وتنقسم الجرائم تبعاً لتقسيم العقوبات إلى ثلاثة أنواع, هي:

1. الجناية وتوصف عقوبتها بالإرهابية.
2. الجنحة وتوصف عقوبتها بالتأديبية.
3. القباحة (مخالفة) وتوصف عقوبتها بالتكديرية.

مادة 39: العقوبات محددة كما يلي:

العقوبات الإرهابية:

هي الإعدام أو السجن المؤبد أو السجن المؤقت من ثلاثة إلى خمس عشرة سنة.

العقوبات التأديبية:

هي السجن من عشرة أيام إلى ثلاث سنوات والغرامة من عشر ريالات عُمانية إلى خمسمائة أو أحدهما فقط.

العقوبات التكديرية:

هي السجن من أربع وعشرين ساعة إلى عشرة أيام والغرامة من ريال واحد إلى عشر ريالات أو أحدهما فقط (وزارة التنمية الاجتماعية, 1991م).

وبالتالي نلاحظ أن الجريمة تقسم من حيث جسامتها إلى ثلاثة أنواع جنايات وجنح ومخالفات, وهذا ما أخذت به غالبية الدول, حيث تجعل مسمى الجناية, لأشد الجرائم جسامة, يليها الجنحة, ثم المخالفة, وتقوم التفرقة بين هذه الأنواع الثلاثة وفق معيار يحدده القانون في بيانه لكل نوع معتمداً في ذلك على نوع وكم العقوبة المحددة بالنص للجريمة, بحيث يمكن من خلال أي نص أن نعرف من العقوبة المقررة به, طبيعة الجريمة التي يتضمنها, وما إذا كانت جناية أو جنحة أو مخالفة (خضر, 1985م).

ويتضح لنا من هذه التعاريف والتقسيمات العامة للجريمة, أن الجريمة سلوك إنساني يرتب عليه المشرع نتائج قانونية, وأن الجريمة تختلف عن الأفعال الأخرى غير المشروعة بأنها معروفة بالجزاء الذي يقرره المشرع, فالجزاء هو المعيار القانوني الأساسي الذي يميز الجريمة عن غيرها, ويفضل غيره من المعايير في أنه يستند إلى ما اقرته إرادة المشرع في تجريمها لأفعال معينة (نجم, 1991م), وبذلك فإن الفرد غير المتوافق مع السنن الاجتماعية لا يدخل في عداد المجرمين إلا إذا قبض عليه لفعل ارتكبه مخالفاً للقانون ومن ثم فالجريمة مفهوم قانوني, وأن القانون هو وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي, إذ أن الخروج على أساليب الضبط الأخرى كالعرف والعادات والتقاليد والرأي العام لا يدخل الفرد في نطاق المجرمين رغم الجزاءات التي تلقاها من المجتمع على اختلاف أنواعها (مطر,1985م).

التعريف الاجتماعي للجريمة:

إن مفهوم الجريمة في أي مجتمع إنساني يرتبط بمدى أخلاقيات وعادات وعقيدة هذا المجتمع, ذلك أن الجريمة خرق لقاعدة قانونية محرمة, أي سلوك إرادي يخالف مرتكبه تكليفاً يحميه القانون بجزاء جنائي, وأساس اعتبار الفعل جريمة في حق المجتمع هو كونه فعلاً شاذاً, لا يأتيه الشخص العادي لو وجد في ظروف الفاعل, وهذا الأساس نفسه هو الذي تقوم به كذلك أسباب إباحة الفعل ولو كان في الأصل جريمة, فمن يجد نفسه أمام خطر يهدد بهلاك نفسه أو ماله لن يتردد في دفع هذا الخطر بالعنف والجريمة, حتى ولو كان خطراً وهمياً (درويش, 2000م).

فالجريمة تختلف باختلاف المجتمعات في مدى فهمها للصواب والخطأ وهذا بدوره يخضع لتغيير قيم المجتمع واتجاهاته بمرور الزمن, فاستجابة المجتمـــع لأي فعل تتحدد بنظرته لخطورة هذه الأفعال ومدى ضررها بالمصلحة الاجتماعيـــة لـــه ولأعضائه, ومن هنا تخضع عملية تقسيم السلوك من حيث الأضرار المترتبة عليـــه من وجهة نظر الثقافة السائدة في المجتمع وتنظيماته وتأكيداتها.

فثمة أفعال كانت مجرمة عرفياً في المجتمعات التقليدية إلا أنها لـــم تـــدرج ضمن التجريم القانوني في المجتمعات الحديثة, وثمة أفعال جرمت في المجتمعـــات الحديثة قانوناً ولم تكن مجرمة من قبل, حيث نلاحظ سقوط أفعال من قائمة التجريم وإضافة أفعال أخرى وهكذا, فمعايير المجتمع في هذه العملية (أي عملية الإحـــلال والإبدال المستمرة) تكمن في مصلحة المجتمع وما تتعرض له من خطورة بعـــض الأفعال, ونتيجة للتغيرات المتلاحقة أصبح التفاوت واضحاً بـــين مفهـــوم الجريمـــة بالمعنى الاجتماعي ومفهومها بالمعنى القانوني, فوظيفة القانون حماية مصالح معينة رأى ضرورة حمايتها بغض النظر عن رد الفعل الاجتماعي حيال بعـــض الأفعـــال التي قد لا تبدو لأعضاء المجتمع خطورتها, وربما كـــان ذلـــك مـــصدراً مباشـــراً لاعتراض علماء الاجتماع على التعريف القانوني للجريمة (عوض, 2001م).

أما علم الاجتماع فإن تحديده لمفهوم الجريمة أوسع وأشمل, حيـــث أن كُـــل عمل يجلب الأذى المعنوي العميق لقيم مجتمع ما هو جريمة, وبالتالي فالجريمة فعل مادي (قتل, أو اغتصاب, الخ..), كما يمكنها أن تكون فعل معنـــوي (تخطـــي قـــيم ومبادئ مجتمع ما بالقوة) (معتوق, 1993م).

وتعرف الجريمة بأنها:"كل فعل يتنافى مع القيم السائدة في المجتمـــع وهـــي خطيئة اجتماعية تعارض قيم وأخلاق المجتمع, والجريمة هي كل فعـــل أو امتنـــاع يصدر عن إرادة مدركة تخرق أمن ومصالح وحقوق الأفراد والمجتمـــع ويعاقـــب مرتكبها بعقوبة أو بتدبير احترازي" (نجم, 2002م).

وعرفت كذلك بأنها: "الفعل الذي تعتقد فيه الجماعة سواء عن حقيقة أو وهم أنه ضار بمصلحتها الاجتماعية مهدد لكيانها وبعبارة أخـــرى كـــل انحـــراف عـــن المعايير والضوابط الجمعية للسلوك سواء نص القانون على اعتباره جريمة كالسرقة

أو لم ينص صراحة عليه, أي أن الجريمة هي عبارة عن مخالفة للمعايير الجمعية تعود بالضرر على المجتمع" (مطر, 1985م).

أما روسو Rosow صاحب نظرية العقد الاجتماعي Social Contract Theory يعرف الجريمة بأنها كُل فعل مباين للإرادة العامة التي يؤكد عليها العقد, أو هي كُل فعل من شأنه فصم عرى العقد الاجتماعي. ويعتبر دوركايم Durkheim الجريمة ظاهرة طبيعية في المجتمع تجلب سخط الأفراد لها وتثير اشمئزازهم منها, لأنها غالباً ما تثير وعي الجماعة للذود عن تقاليدها ومثلها وأعرافها. وعرف كاروفالو Garofalo الجريمة بأنها الاعتداء على المشاعر السائدة للرحمة والاستقامة, وعرفها براون Brown بأنها خرق للعادات يثير طلب تطبيق العقوبات الجنائية (الحسن, 1999م).

وأما كلينارد Clinard فيعرف الجريمة بالاستناد إلى النمط الإجرامي الاجتماعي criminal social type الذي ينتج عن التيار الذي يسود الحياة الحضرية, ووجود ثقافة إجرامية criminal culture, وقد حدد سمات نمطه الإجرامي الاجتماعي فيما يلي:

1. دراسة المجرم بالوسائل والفنون الإجرامية.
2. استعمال مصطلحات إجراميةcriminal argot.
3. أن يكون له تاريخ حياة حافلة بالإجرام (شتا, 2004م).

وبالتالي فإن التعريف الاسمي للجريمة هو كل سلوك يصدر من شخص يعد مخالفا للقانون, ويترتب عليه عقوبة قانونية, وقد نص المشرع على تجريمه. ومن هذه الجرائم, الواقعة على الأشخاص, والواقعة على الأموال, وجرائم الثقة العامة, وجرائم السكر والمخدرات, وجرائم العرض والأخلاق العامة, وجرائم الإقامة والعمل, وجرائم الأسلحة, وجرائم أخرى.

التنمية البشرية:

إن مفهوم التنمية البشرية تم إدخاله في التقرير العالمي للتنمية البشرية, الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, والذي نشر عام 1990م, إلا أن هذا المفهوم لم يكن جديداً كلية, فقد برزت هذه الفكرة بشكل أو بآخر في أعمال المفكرين

والفلاسفة منذ عهود قديمة قدم عهد أرسطو. بيد أن الناس أصبحوا ينظـرون إلـى التنمية ويفهمونها من حيث نتائجها المادية ومكتسباتها الملموسة, وبما أن الإنسان هو المستفيد من التنمية, فقد كان منسياً كلياً في هذه العملية, ونتيجة لذلك, كـان البـشر يدورون في فلك التنمية, بدل أن تدور التنمية حولهم. أما إحياء المفهوم من جديد في تقرير التنمية البشرية لعام 1990م, فقد أعاد الإنسان ليكون محور التنمية, أي القوة المحركة لها والمستفيد الأول منها (تقرير التنمية البشرية"الأردن", 2000م).

ولقد عرف تقرير التنمية البشرية الأول في عام 1990م، التنميـة البـشرية بأنها "عملية تمكين الناس من أن يكون لديهم اختيارات أوسع", والدخل هو أحد هذه الخيارات لكنه ليس الجوهر الكامل للحياة الإنسانية, فالصحة, والتعليم, والبيئة المادية الجيدة, وحرية العمل والتعبير أمور لها نفس الأهميـة (تقريـر التنميـة البـشرية, 1992م).

ويؤكد المفهوم كذلك على أن للتنمية البشرية جانبين أولهما: هـو تـشكيل القدرات البشرية وتنميتها, من خلال تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارة, أما الجانب الثاني, فيتصل بتوظيف القدرات المكتسبة في الإنتاج, وفي المـشاركة فـي المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية, والاستمتاع بوقت الفراغ, وتتسع مجـالات التنمية البشرية في التقارير اللاحقة, ليشمل الاحتياجات المرتبطة بكرامة الإنـسان, وحماية حقوقه, كحقه في التحرر والحرية, وحقه في الحركة والتنقل, وحقه القانوني, وحقوقه الشخصية, مما أدى إلى التفكير في إيجاد رقم قياسي لحرية البشر إلى جانب الرقم القياسي للتنمية البشرية, المكون من الدخل الفردي, وطول العمر, ونسبة التعليم (من حيث نسبة الأمية ونسبة القيد في مراحل التعليم) (عمار, 1998م).

وقد حظى مفهوم التنمية البشرية بمصداقية هائلة من قبـل معظـم العلمـاء المختصين في التنمية, وذلك لما يحتويه هذا المفهوم من مضامين وعمليات من النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري, وتنمية الموارد البشرية والتنمية التعليميـة والعلمية والصحية والسياسية والثقافية, وبذلك فإن هذا المفهوم يعـد جامعـاً مانعـاً لقضايا التنمية وإشكالياتها (الراوي, 2001م).

والتنمية البشرية هي أهم وأخطر حلقات التنميـــة الاقتــصادية الاجتماعيـــة, وتحتل مكانة خاصة في سياق هذه الإنجازات العظيمة, حيث الإنسان وهو خالق هذه التكنولوجيا من الأولى أن يحصل على ثمار هذه الإنجــازات, ويــستخدمونها فـــي تطوير كيانه, ورفع مستواه على أصعدة عديدة, كما أنه من الطبيعي والمنطقـــي أن يوظفها لأجل معالجة جروحه, سواء تلك الناشئة بفعل عوامــل خارجيـــة أم تلـــك المتحققة بفعل التكنولوجيا ذاتها من تلوث وحروب واستنزاف وتهمـــيش واغتـــراب ومعاناة بصور مختلفة, وبذلك فإن شعار التنمية قد تطور نتيجة مفهومهـــا الـــشامل ليصبح تنمية للعنصر البشري ذاته (الراوي, 2001م).

وبذلك فإن التنمية البشرية هي الهدف الرئيسي للجهد الوطني ومـــن خلالـــه يمكن تقييم هذه النتائج لما تشمله التنمية البشرية من جميع خيارات الإنسان كالتعليم والصحة والدخل وتلبية الخدمات الأساسية وتوفير الحريات العامة, ويتوقف نجـــاح التنمية البشرية على قدرتها في تلبية هذه الخيارات والتحسين المستمر للأداء فيهـــا (الخطيب, 1993م).

قد يتعرض مفهوم التنمية البشرية أحياناً إلى سوء فهم, حين يختلط بمفـــاهيم الرفاهية الاجتماعية, التي تنظر إلى الناس على أنهم مجرد منتفعـــين ومـــستهلكين لجهود التنمية, التي تتولاها الدولة, من خلال دورها في التوزيع لعوائدها, كما شاع مفهوم دولة الرفاهية في كثير من الأقطار المصدرة للنفط, لكن التنمية البشرية تهتم بدور الناس كمشاركين ومستفيدين من عمليات التنمية وهياكلها الإنتاجية, كذلك قـــد يرى البعض أن المفهوم مقتصر على ما اصطلح عليه في خطـــط التنميـــة باســـم القطاعات الاجتماعية, كالصحة والتعليم والإسكان والرعاية الاجتماعية, ومع أهمية هذه القطاعات وآثارها المباشرة في حياة الناس, إلا أنها لا تستوعب كـــل مجـــالات التنمية البشرية التي يتضح أنها لا تقتصر على قطاع بذاته, بل إنها تمتـــد لتـــشمل جوانب الحرية السياسية كما تشمل جوانب النمو الاقتصادي والاجتماعي, الذي يمثل عائدها موارد لإشباع الاحتياجات وتنمية القدرات, التي بدورها تستثمر في عمليات الإنتاج, وفي مختلف مجالات الحياة المجتمعة والفردية (عمار, 1998م), ووجهـــت الكثير من الانتقادات لمفهوم التنمية البشرية فالمفهوم مثلاً لا يحدد النقـــاط الواجـــب

على الدول النامية الانطلاق منها والسياسات اللازمة لمعالجة تخلفها وعدالة العلاقات الدولية الواجب توفرها, وبعضهم يراه اختياراً للمؤسسات الدولية ويرتبط بالمناسبات التي تحددها هذه المؤسسات, ولا يلبي خصوصيات المجتمعات النامية, ولا يتصدى لتحليل أوضاع البلدان النامية الداخلية, وعلاقاتها الخارجية, تحليلاً أصيلاً ومبدعاً, وهو استنساخ للمفاهيم والنظريات الموجودة في الدول المتقدمة, ولا يناسب الدول النامية لاختلاف أنماطها ومحدداتها, واستبدال المفهوم وجعله أكثر اتساعاً لا يعني أنه أصبح قادراً على معالجة مشاكل التنمية في العالم النامي أو أنه يحوي جميع جوانب التنمية والتقدم فيها (النجفي والدعمة, 2001م).

2. 1. 2 نظريات الجريمة:

هناك العديد من النظريات التي اختصت في مجال الجريمة, والتي بحثت في أسباب ودوافع ارتكاب الجريمة, مما جعل العلماء في معظم التخصصات العلمية كالاجتماع والنفس والطب والجغرافيا والقانون وغيرهم يبحثون في معرفة دواعي وأسباب الجريمة, وعلى ضوء ذلك ظهرت مدارس نظرية مختلفة في هذا الجانب, كل منها أخذت عامل واحد أو أكثر في تفسير الجريمة, وقد كان للتاريخ دور كبير في تطور هذه المدارس في علم الجريمة والعلوم الأخرى, حيث بينت المدرسة البيولوجية بأن سبب الجريمة هو وراثي وعضوي في شخصية المجرم ومن رواد هذه المدرسة لمبروزو Lombroso وفيريFerri وجارفيلو Garofalo, وبالتالي يمكن أن نقول ــ الساعاتي ــ عنهم "أنهم وضعيون بنوا تفسيرهم لأسباب الخروج على القانون على أساس بحث الواقع من أوجه مختلفة ثم استقراء الدوافع والأسباب, وبناء على ذلك, وجهوا اهتمامهم إلى المجرم نفسه, أولاً وقبل كل شيء وأخذوا بمبدأ الحتمية التي تجعل الخارج على القانون يرتكب الجرم مجبراً منساقاً تحت تأثير دوافع شتى, يسيطر عليها اندفاع خلقي يولد المجرم مزوداً به, ولقد تركت هذه الأفكار, الوضعية بصماتها في التشريعات العقابية وانتهت إلى تفريد العقوبة في القانون وفي المحاكمة وفي التنفيذ" (الساعاتي, 1983م).

أما المدرسة الثانية فهي المدرسة الجغرافية والتي أخذت المناخ والطقس والتغيرات الجوية والليل والنهار كمتغيرات في دراسة أسباب الجريمة, ويرجع الفضل للعالمين البلجيكي كتلية والفرنسي جيري, في إظهار أهمية الإحصاءات الجنائية, وقد ازدهرت المدرسة الجغرافية ردهة من الزمن واستمرت بعد كتلية وجيري, بفضل تلاميذهما من بلجيكا وألمانيا, فقد اجتهد هؤلاء التلاميذ بدورهم في دراسة التقلبات الجوية والتغيرات المطردة للإجرام, وفقاً لمجموعة من الإحصاءات على مدى زمن طويل, فقد أظهرت الدراسات الإحصائية وجود علاقة طردية بين جرائم الأشخاص وبين ارتفاع درجة الحرارة وطول النهار, كما أظهرت وجود العلاقة بذاتها بين جرائم الأموال وانخفاض درجة الحرارة وطول النهار"(المهيرات, 2000م, ص44-45), والمدرسة الأخرى التي لعبت دور كبير في معرفة أسباب الجريمة هي المدرسة النفسية, والتي يرجع الفضل في وجودها إلى العالم فرويد Freud, صاحب مكونات الشخصية الثلاثة الهو, والأنا, والأنا الأعلى, والذي تحدث على أنه عندما تتضارب هذه المكونات يؤدي إلى انفصام الشخصية لدى الفرد, مما يجعله عرضة للانحراف في أي وقت, وأن هذه المدرسة "تتضمن عدة اتجاهات, كل اتجاه منها يعزو الإجرام إلى عامل نفسي رئيسي, يجعله مسؤولاً عن ظاهرة الإجرام التي تشيع في المجتمع, ومعنى كون العامل نفسياً, هو أن يكون من فعل النفس التي تختل أو تتأثر بذاتها من ذاتها, وليس باختلال وظائف بعض أعضاء الجسم, كالمخ أو الغدد الصماء, أو عاهات يولد بعض الناس بها أو تكون مكتسبة نتيجة حوادث تترك آثارها فيها, والمعروف أن النفس وإن كانت مفهوماً غامضاً, ذات مظاهر تبتدئ في عمليات شعورية يمكن ملاحظتها أو التعرف عليها بوسائل سهلة معينة, وعمليات لا شعورية يمكن الكشف عنها بطرق معقدة محددة" (الساعاتي, وآخرون,1988م).

وجاءت بعد ذلك المدرسة الاجتماعية والتي نقلت الاهتمام في تفسير السلوك الإجرامي من الفرد في حد ذاته إلى الفرد داخل المجتمع أو الفرد في المحيط الاجتماعي, وبيئة اجتماعية تؤثر فيه ويؤثر فيها ودراسة التفاعل بينهما, وبهذا قد نقلت الاهتمام من الفاعل المجرم إلى الفعل الجريمة, وهي تعتبر اليوم الأكثر شيوعاً

وتأثيراً في تفسير السلوك الإجرامي (طالب,1997م, ص93), وتقوم معظم التفسيرات الاجتماعية على فرضيات معينة غايتها تحديد بعض العوامل الاجتماعية التي تلعب دوراً أولياً أو ثانوياً في نشوء السلوك الإجرامي أو في تطويره, وهي تفترض بوجه عام أن جميع الأفراد قد يستجيبون لهذه العوامل والتصيرات الاجتماعية باستجابات ميكانيكية وبشكل واحد ومشابه, ولعل مثل هذا الافتراض هو الذي ترك معظم هذه التفسيرات الاجتماعية بعيدة عن الدعم التجريبي الواقعي الذي يثبت صحتها وموضوعيتها, ولكنها على كل حال لم تفقد قيمتها العلمية كأسلوب من التفكير العلمي النظري في مجال السببية (الدوري, 1984م).

أما المدرسة الأخيرة والتي بحثت في أسباب ودوافع الجريمة لدى الفرد, فهي المدرسة التكاملية وهي تعتبر شاملة من حيث أخذ جميع المتغيرات والتي ذهبت إليها المدارس السابقة كأحد العوامل في ارتكاب الجريمة, "فهم يبحثون في العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية, والتي يظن بدرجة عالية أنها تؤثر في الفرد فتجعل سلوكه منحرفاً خارجاً على القانون. وبديهي أن يستفيد أصحاب هذه المدرسة الجديدة من مختلف الملاحظات التي أبداها العلماء في نقدهم لشتى البحوث التي أجريت للكشف عن الدوافع إلى الخروج على القانون" (الساعاتي,1983م), ويحظى تيار التحليل التكاملي بتأييد معظم الباحثين والفقهاء علماء الدراسات الإجرامية, فالجريمة تقع حينما تتضافر عوامل نابعة من الفرد ذاته أو من المجتمع على خلق موقف إجرامي, يكون بمثابة الظرف للعوامل الأخرى, ولكن ليس من المؤكد أو الحتمي إذا ما تضافرت هذه العوامل مرة أخرى أن تحدث الجريمة أو تسفر عن سلوك إجرامي جديد. فالجريمة إذن نتاج للعوامل الداخلية والعوامل الخارجية معاً. وليس ذلك إلا أنه لا يمكن النظر إلى الفرد منعزلاً عن البيئة, أو النظر إلى البيئة الاجتماعية دون مراعاة الفرد (سليمان,2003م).

رغم وجود العديد من المدارس التي بحثت في تفسير الجريمة إلا أننا وفي هذه الدراسة سنقتصر على عدد من النظريات, وهي على النحو التالي:

نظرية الآنومي (اللامعيارية) Anomie theory

قد مرت نظرية الأنومي من حيث التطور بمــرحلتين أساسـيتين: المرحلـة الأولى ومن أبرز روادها أميل دوركايم Emile Durkheim, حيث كـان أول مـن استخدم مفهوم الآنومي للدلالة على السلوك المنحرف, فلقد ذهب دوركـايم إلـى أن ظروفاً معينة ما تؤدي إلى وجود نمط من الطموح والآمال كبير وزائد عن الحـد, يؤدي الفشل في تحقيقه إلى انهيار القيم والمعايير داخل المجتمع.

وتتضح نظرية دوركايم في الجريمة والتفكك الاجتماعي وعلاقتهـا بـالتغير الاجتماعي من خلال نظريته في التغير الاجتماعي وأسبابه واتجاهاته, فقـد رأى أن المجتمع التقليدي الذي يستند إلى التشابه في الوعي الجمعي (التضامن الآلي) ينتقـل إلى التضامن العضوي مستنداً إلى التكامل الذي يتطلبه تقسيم العمل, وتقسيم العمـل بدوره حالة متوقعة للمجتمع ترجع إلى زيادة الكثافة الخلقية لـدى السكان, وهـذه الكثافة تنشأ نتيجة زيادة عدد السكان وتحسن وسـائل الاتـصالات والمواصـلات. وخلال عملية التغير هذه تهتز الطبيعة الخلقية للمجتمع, حيث أن النظم الاجتماعيـة الأساسية لاتجاري هذا التغير وتنتج حالة اللامعيارية حيث تكون طموحات النـاس أكبر من قدرة الاقتصاد على إشباع رغباتهم, وهنا يمكن توقـع أن يكـون التفكـك الاجتماعي مرتفعاً خلال هذه المرحلة الانتقالية (الصالح, 2000م).

ويمكن توضيح نظرية دوركايم في التغير الاجتماعي والجريمة مـن خـلال تقسيم العمل, على أنه توجد مجتمعات صناعية تتجه نحو التحـضر بـشكل عـام, وبالتالي تتشكل المدن وتتطور وهي في الوقت نفسه تتجه نحو التحضر وهذا نتيجة الزيادة في عدد المواليد وعدد السكان والهجرة, وكذلك نتيجـة وسـائل الاتـصال والمواصلات من حيث الكم والكيف إلى زيادة التحضر والتجمع, وبالتـالي نتيجـة تجمع هذه الأشياء في المدينة, يؤدي إلى ظهور كثافة سكانية, وهذا التحـضر بمـا يرافقه من كثافة سكانية يؤدي إلى تقسيم العمل, وهذا الأخير ومـن خلالـه تظهـر اللامعيارية والتي بدورها تؤدي إلى حدوث الجريمة والانحراف والتفكك الاجتماعي انظر شكل رقم (1).



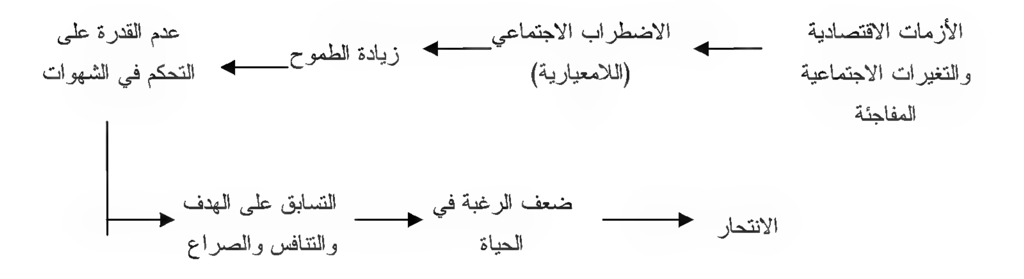
شكل رقم(1)

نموذج تصويري لنظرية دوركايم في التغير الاجتماعي والجريمة من خلال تقسيم العمل

(الصالح, 2000م)

وقد أجرى دوركايم دراسة عن الانتحار, وذلك لمعرفة الأسباب التي تؤدي إلى هذه الجريمة وقد طبقت هذه الدراسة على المجتمع الأمريكي والمجتمع الأوروبي, وذلك باستخدامه المنهج المقارن,"ويرى دوركايم أن العوامل الحاسمة في حدوث أي تغير في معدلات الانتحار يجب أن تتمثل في صور التباين المختلفة على مستوى الظواهر الاجتماعية سواء المادية أو اللامعيارية, وكالمعتاد تحتل الظواهر الاجتماعية المادية مركز الأولوية كأسباب, ولكنها ليست في ذاتها السبب الأصلي لهذا التباين, من هذا مثلاً أنه بالرغم من إدراك دوركايم أهمية الدور الذي تلعبه الكثافة الدينامية في تباين معدلات الانتحار, إلا أنه يعتبر تأثيرها يتم بشكل غير مباشر, ولكن التباين في الكثافة الدينامية (والظواهر الاجتماعية المادية الأخرى) له تأثيره المهم على التباين في الظواهر الاجتماعية اللامادية, وهو التباين يؤثر تأثيراً مباشراً على تباين معدلات الانتحار (ويليمز, ومكشن, 1990م).

ويوضح (شكل رقم 2) العلاقة بين اللامعيارية والانتحار لدى دوركايم, حيث أن الأزمات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية المفاجئة والتي تحدث في المجتمع, تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي وفقدان القيم والعادات, وهذه الاضطرابات التي تحدث في المجتمع يرافقها زيادة الطموح عن أفرادها وبالتالي تسيطر الشهوات وتصل اللامعيارية إلى أقصى مداها, ولكن عند فقدان هذا الطموح, وعدم تحقيق الشهوات المرغوبة يؤدي إلى نمو الصراع وضعف الروابط وزيادة التنافس, وعندها تتشكل عند الفرد الرغبة في الموت والخلاص من الحياة وبالتالي يحدث الانتحار.



شكل رقم (2)

نموذج تصويري للعلاقة بين اللامعيارية والانتحار لدى دوركايم (الصالح, 2000م)

ونستطيع أن نتوصل إلى فهم لنظرية دوركايم عن الانتحار, وأسلوبه في تفسيره من وجهة نظر علم الاجتماع إذا ما تأملنا كل نمط من أنماط الانتحار الأربعة التي حددها وهي: الأناني, والإيثاري, والآنومي, والقدري, وهو يربط بين كل نمط من هذه الأنماط ودرجة التكامل السائدة في المجتمع ومقدار النظام. ويشير مفهوم التكامل إلى درجة المشاركة في المشاعر الجمعية, فيرتبط الانتحار الإيثاري بدرجة عالية من التكامل, في حين يرتبط الانتحار الآنومي بدرجة منخفضة من التكامل, ويشير مفهوم النظام إلى درجة القهر الخارجي الواقع على الأفراد, فيرتبط الانتحار القدري بدرجة عالية من النظام, والانتحار الآنومي بدرجة منخفضة من النظام (ويليمز, ومكشن,1990م).

وإذا كان دوركايم هو أول من استخدم مفهوم الآنومي بمعناه الاجتماعي في تفسير السلوك المنحرف, فإن روبرت ميرتون Robert Merton يعد من أبرز رواد المرحلة الثانية الذي جعل من نظرية دوركايم عن الآنومي نظرية أكثر تنظيماً واتساقاً, حيث وجه الانتباه إلى أنماط العلاقة بين الأهداف والقيم الثقافية, وبين الوسائل أو المعايير الاجتماعية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.

ويطرح ميرتون خمسة أنماط للتكيف, إزاء ما يسود المجتمع من تناقض بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية, ويطرح كل نمط شكل من أشكال استجابة أفراد المجتمع إزاء هذا التناقض, انظر جدول رقم (2).

جدول رقم (2)

يوضح أنماط التكيف عند ميرتون

نمط الاستجابة	القيم والأهداف	المعايير (الوسائل)	
التوافقي	+	+	(+) القبول أو التسليم بالقيم
الابتكاري	+	−	والمعايير
الشعائري	−	+	(−) رفض القيم أو المعايير
الانسحابي	−	−	(±) رفض القيم أو المعايير
التمردي	±	±	مع إيجاد البديل

* المصدر: (ويليمز, ومكشن, **1990**م).

ويمكن تطبيق نظرية الآنومي (اللامعيارية) في العلاقة بين التحضر والانحراف حيث أن المهاجرين من الريف إلى المدينة غالباً ما يكونون من ذوي التعليم المنخفض والمهن الدنيا, مما يؤدي إلى عدم حصولهم على مهن تؤمن لهم حياة آمنة وتمكنهم من إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم الاجتماعية والشخصية, ونظراً لارتفاع كلفة الحياة في المدينة وزيادة معدلات البطالة فإن هؤلاء الأفراد لا يستطيعون تحقيق الأهداف المقبولة اجتماعياً (العمل والكسب المشروع) بطرق مقبولة اجتماعياً, فغياب الوسائل المقبولة اجتماعياً بفعل انخفاض التعليم والتدريب ونوعية المهن, تؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم الاجتماعية, مما يجعلهم يخبرون حالة الآنومي والانخراط في الانحراف وخاصة السرقة لتحقيق أهدافهم الاجتماعية التي أهمها تحسين الوضع المادي لهم (البداينة,2003م).

ولكن مع ما قوبلت به صياغة ميرتون للآنومي من القبول والإعجاب في أدبيات علم اجتماع الجريمة, إلا أن معظم التطبيقات الميدانية التي انطلقت منها قد تمحورت حول السلوك الإجرامي داخل الجماعات الاجتماعية (المجتمعات المحلية, المدن, الأقاليم,...) وليس على مستوى النسق الاجتماعي الأكبر, في حين استمرت مفاهيم دوركايم عن الآنومي والعقل الجمعي موجهة لعدد كبير من أبحاث الجريمة على مستوى النسق الاجتماعي الأكبر (الدول, المجتمعات, إلخ..) ومرد ذلك بلا شك وجه النظر التطورية التي اتسمت بها رؤية دوركايم حيال نشأة المجتمعات وآليات

تطورها ومدى أثر القوة الكامنة وراء ذلك (العقل الجمعي) بتلك التحـولات, فهـذه الرؤية فتحت المجال أمام الباحثين في ظاهرة الجريمة على مـستوى الـدول إلـى البحث عن الفروق بين هذه الدول في معـدلات الـسلوك الإجرامـي فـي ضـوء خصائص تلك الدول التنموية (الخليفة, 2000م).

نظرية الفرصة (المخالطة الفارقة) Differentional Antticipation Theory

تعود الجذور الفكرية والعوامل المختلفة والتي أدت إلى ظهور هذه النظريـة كما يقول فول Phfol إلى نظرية التقليد لعالم الاجتماع الفرنسي جابريل تـارد Tard (1843- 1904) والذي رفض مفهوم دوركايم للمجتمع كشيء في حد ذاتـه, ورأى أن السلوك والتفكير والشعور ينتقل من جيل إلى آخر ومن جماعـة إلـى أخـرى, والجريمة كسلوك متعلم لا تختلف عن ذلك ورأى أن تلك العملية يحكمهـا قـوانين التقليد الثلاثة وهي:

1. قوانين الاتصال القريب.
2. قوانين تقليد المغلوب للغالب.
3. قوانين الإقحام أو الإدخال (الوريكات, 2004م).

ومن رواد هذه النظرية, والذي يرجع الفضل إليهم في تطور هذه النظرية بعد العالم تارد العالم سذرلاند Sutherland بفرضية جديدة سماها "الاختلاط التفاضـلي" وهي قائمة على أن السلوك يكتسب من خلال التعلم ومخالطـة الجماعـة, وحيثمـا وجدت الفرصة, وجدت الرغبة عند الفرد أو الجماعة لانتقال هذا السلوك سواء كان سيئاً أو غير سيء.

ونقطة البدء في نظرية سذرلاند عن المخالطة الفارقة (أو كما يسميها البعض بنظرية الجماعات المتباينة) هي رفض التفسير العـضوي (البيولـوجي) للـسلوك الإجرامي, فالجريمة ليست سلوكاً موروثاً ولكنها سـلوك مكتـسب, ويتحقـق هـذا الاكتساب عن طريق مجموعة الاتصالات والاحتكاكات الشخصية داخـل جماعـة محدودة من الأفراد وثيقة الأواصر.

وبما أن سذرلاند بنى نظريته الاجتماعية على فرضية الاختلاط التفاظلي, فإن هذه المحاولة تعتبر عملية جادة لتشخيص تلك العمليات الضرورية, والتي تسلم فـي

تكوين وفي تطور السلوك الإجرامي, وهو قد بدأ من فرضية واحدة كزميله تـــارد, وهي وجود حالة عدم التنظيم الاجتماعي, ذلك أنه يعتقد أن عدم التنظيم الاجتماعي هو الذي يهيئ تلك الظروف والمواقف الملائمة لانتقال بعـــض الأنمـــاط الـــسلوكية الإجرامية, من أشخاص مجرمين إلى أشخاص غير مجرمين, ولذلك فـــإن محـــور نظرية سذرلاند في الاختلاط التفاضلي لا شك أنها تقوم حول فكرة عـــدم التنظـــيم الاجتماعي, سواء كان هذا بالنسبة للأفراد أنفسهم, أو بالنسبة للجماعات المختلفـــة, فهو يرى أن الأفراد والجماعات على السواء, قد تنتظم حول مجموعة معينـــة مـــن المواقف أو الاتجاهات التي تتصل بالجريمة, أو الأعمال المخالفة للقانون, وقد يكون بعض هذه المواقف أو الاتجاهات ذات صفة سلبية بالنسبة للجريمة, أو قد يكون ذات صفة إيجابية, أي تتجه نحو تحبيذ ارتكابها (الدوري, 1984م).

وبالتالي فإن الجماعة تعتبر مصدر ضغط للفرد, من حيث الفكر الذي تحمله والثقافة التي تؤمن بها, فمخالفة هذا الفرد لهذه الجماعة, واكتسابه كل ما تحمله مـــن عادات وقيم معارضة للقانون والعرف الاجتماعي, يعرضه نحو الانحراف والسلوك الإجرامي.

ويرى سذرلاند أن التفكك الاجتماعي أساسي في تفسير الظاهرة الإجراميـــة, ولكنه يفضل استعمال تعبير الاختلاط الفارق أو المخالطة الفارقة لأن الجريمة تجـــد أساسها دوماً في التفكك الذي يغذي المخالطة ويدفع أشـــخاص جـــدد إلـــى ســـلوك الجريمة, والأمر لا يتعلق فقط بالصحبة السيئة, ولكن المقصود وهو نسبة الاختلاط أو التعرض لكل من الأنماط السلوكية الإجرامية, والأنماط السلوكية غير الإجرامية, والمهم العلاقة مع أنماط سلوكية إجرامية للتأثير والوصول للجريمة, لأن المجرم قد يبرز أنماط سلوكية قانونية وأخلاقية لأبنائه, وبالتالي مخالطتهم له لا تعلمهم ســـلوك الجريمة, كذلك غير المجرم قد يقدم أنماط سلوكية غير قانونية لآخرين يختلطون به, ويتعلمون منه هذا السلوك دون أن يقدم هو على ارتكابها (هنداوي, 1990م).

وبالتالي فإن السلوك الإجرامي كأي سلوك آخر يعد سلوكاً مكتسباً بـــالتعلم عن طريق المخالطة والاتصال بأنماط السلوك الإجرامية مع الابتعاد عـــن أنمـــاط السلوك السوية, إذ يعتمد اكتساب الفرد وتعلمه للسلوك الإجرامي على مدى تزايـــد

درجة تعرضه واتصاله بالأنماط السلوكية الإجرامية, وخاصة داخل نطاق الجماعات التي تتميز بدرجة عالية من الاتصال والتفاعل والعلاقات القوية, وتؤكد القضايا السابقة على أن التعلم هو العامل الأساسي في تفسير السلوك الإجرامي (السمرى, 1992م, ص62), نلاحظ أن نظرية سذرلاند في المخالطة الفارقة ذهبت إلى أن التعلم هو أهم المفاهيم في تفسير الجريمة, مع أن هنالك عوامل أخرى غير التعلم, وقد تكون دافعاً للفرد في ارتكاب الجريمة, فأحياناً الجماعة نفسها تقوم بتغيير قيمها وأفعالها نتيجة لظروف بيئية واقتصادية, فرضت عليها ذلك السلوك, والذي بدوره ينتقل من الجماعة إلى الفرد.

نظرية صراع الثقافات Cultural transmission Theory

تعود الجذور الفكرية لهذه النظرية للعالم ثورستن سيلين Theorstn Sellin, والذي ذهب إلى أن من أسباب الانحراف والجريمة هو الصراع الدائر بين الثقافات في المجتمع, حيث أن كل جماعة لديها قيم وأعراف ومبادئ تختلف عن الجماعة الأخرى, هذا مما يؤدي إلى تصارع الثقافات ونشوب التعارض بين الجماعات, ففحوى هذه النظرية هو اختلاف الثقافات بين الجماعات تؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي.

وهذا التصارع بين الثقافات فقد قسمه معظم العلماء والباحثين أمثال سيلين وسذرلاند إلى نوعين من الصراع, الأول هو الصراع الخارجي "وهو التعارض بين ثقافات مجتمعين حضاريين مختلفين, ويرى بعض العلماء أن أسباب هذا الصراع الخارجي الاستعمار والهجرة والاتصال في مناطق الحدود" (عبدالستار, 1985م), وكذلك مثل حالة الاستعمار, حيث تكون ثقافة الجماعة المسيطرة متصارعة مع ثقافة الجماعة المسيطر عليها, "أو في حالة المهاجرين من مجتمع إلى آخر أو من حوله إلى أخرى تختلف عن الثانية في ثقافتها" (عمر, 1992م).

أما الصراع الداخلي, فهو يحدث نتيجة تنوع الاتجاهات والقيم الاجتماعية داخل المجتمع, وهو صراع يتم أصلاً بين الثقافة الأصلية العامة وبين الثقافة الجزئية التي تسود الجماعات الفرعية داخل الجماعة الواحدة, بل إن جماعة المجرمين ذاتها تعكس هذا التباين في الثقافات ويتجلى الصراع بين الثقافات داخل الجماعة في

فترات الاضطراب التي تستهدف لها الجماعة, كما يتجلى في اعتناق بعض أفـراد الجماعة أنماطاً معينة من السلوك تتعارض مع الثقافة للجماعة (الصيفي وأبو عامر, 1998م), ومن الأمثلة على هذا التصارع الداخلي في الثقافات هنالك جماعة الأسرة وجماعة النادي وجماعة العمل, وقد تسود في كل من هذه الجماعات مبادئ تختلـف عن تلك التي تسود في الأخرى وتتعارض معها في الاتجاه, فينـساق الفـرد إلـى السلوك الذي يرضي إحداها فحسب وربما كان سلوكاً غير مـشروع (عبدالـستار, 1985م).

وترى نظرية الصراع الثقافي أن التباين في معدلات الجريمة ناتج عن التباين الثقافي بين الجماعات الأولية وثقافتها الفرعية, وهذه تحدد المعايير النسبية للـسلوك المنحرف. وقد تكون المعايير الجماعية معارضة لمعايير جماعية أخرى ينتمي إليها الفرد مما يؤدي إلى الصراع الثقافي (البداينة, 2003م).

وهنالك ثلاث حالات يمكن من خلالها أن يحـدث الـصراع الثقـافي بـين الجماعات ففي الحالة الأولى يكون من خلال اتصال ثقافي مستمر يجري بين ثقافتين غير متصلتين تمام الاتصال, ولكنهما قريبتان إلى بعضهما البعض. وفـي الحالـة الثانية يكون صراعاً بين ثقافتين أحدهما غالبة والأخرى مغلوبة, وهذا ما يتيح لثقافة الغالب فرض سيطرتها على ثقافة المغلوب, ولكنها لا تقوى بأي حال من الأحـوال على القضاء على الثقافة المغلوبة قضاءً تاماً, أما الحالة الثالث فهي بـين ثقـافتين أحدهما ثقافة صغيرة, ولكنها أصلية جاءت بها أقلية مهاجرة, وبـين ثقافـة سـائدة كبيرة, سرعان ما تستوعب الثقافة الصغيرة وتصهرها, ومع ذلك فقد تحتفظ الثقافـة الصغيرة بعزلة ثقافية مدة طويلة من الزمن قد تجاوز أجيـالاً عديـدة (الـدوري, 1984م).

وتشير بعض الدراسات الأمريكية التي تناولت موضوع الـصراع الثقـافي بوجه خاص, إلى أن هذا الصراع يؤدي إلى زيادة حجم الجريمة بـشكل ملمـوس, ويعلل بعض أطباء الأمراض العقلية, والباحثين الاجتماعيين, أن الـصراع الثقـافي الذي يجري بين أبناء جيلين مختلفين, يؤدي إلى اضطرابات نفسية بين أطفال الجيل الثاني, الأمر الذي قد يقودهم إلى سلوك جانح, وذلك لأن اختلاف اللغة, والعـادات,

وأساليب التربية, وأساليب الضبط الاجتماعي, وتباين المثل والقيم, بين جيل الآباء وجيل الأبناء, يشكل أرضية خاصة, تضاعف من نمو الفرص والاتجاهات والمواقف, التي تؤدي إلى عدم التوافق والانسجام الاجتماعي, الذي بدوره يسهم في الغالب في نشوء السلوك الإجرامي أو زيادة معدلات الجريمة (الدوري, 1984م).

النظرية الصراعية Conflict Theory

لقد وضع أساس هذه النظرية العالم كارل ماركس Karl Marx في سنة 1859م, والذي يذهب إلى مدى علاقة وتحكم النظام الاقتصادي في الإجرام خلال جميع مراتب أو طبقات المجتمع (عريم, 1963م), وتجدر الإشارة هنا إن ماركس لم يكن عالم اجتماع أو عالم جريمة بل كان مفكراً اقتصادياً واجتماعياً ووضع تفسيراً للتغير الاجتماعي, قائماً على المادية التاريخية موضحاً أهمية نمط الإنتاج وعلاقاته بالأفعال الإنسانية. وإن نمط الإنتاج في الحياة المادية يحدد الصفة العامة للعمليات الحياتية كالاجتماعية والسياسية والروحية..إلخ, لأنه في مواقع أخرى سنة 1969م, يرى ماركس أن القانون والمؤسسات الأخرى تتفاعل مع القاعدة الاقتصادية في علاقات ديناميكية. وبناءً على ذلك يمكن القول إن القوانين لا يمكن أن تكون ذات جوهر مستقل, وبعيدة عن التأثيرات الطبقية (الوريكات, 2004م).

وقد لقيت هذه المدرسة قبولاً لدى الكثير من علماء الإجرام في بلجيكا وفرنسا وألمانيا, وفي هولندا نشر بونجرBonger سنة 1916م مؤلفاً عنوانه "الإجرام والأوضاع الاقتصادية" كشف فيه مثالب النظام الرأسمالي وتحدث عن المنافسة والأجور والأسعار وتقلبات السوق واستغلال الطبقة العاملة وسيطرة الرأسماليين على وسائل الإعلام, وأثر ذلك كله على ظاهرة الإجرام, وعلل بونجر انتشار الجرائم في المجتمعات الرأسمالية بما تمارسه الأوضاع الاجتماعية من ضغط على الدوافع الاجتماعية لدى الأفراد فتضعفها, وفي الوقت الذي تشتد فيه الدوافع الفردية حدة وعنفاً, وبذلك تتهيأ السبل لارتكاب كثير من الجرائم (محمد وأبو عامر, 1998م), وإن الارتباط الوثيق بين السلوك الإجرامي والنظام الرأسمالي يفسره بونجر بقوله "إن الإنسان منذ طفولته يكتسب غرائز اجتماعية غيرية, فإذا صادف عبر سنوات حياته ظروفاً ملائمة ازدادت هذه الغرائز رسوخاً في نفسه وضعفت

لديه الغرائز الفردية, أما إذا اعترضته على العكس من ذلك ظروف غيــر ملائمــة اهتزت لديه غرائزه الاجتماعية, وازدادت قوة الغرائز الأنانية التي تدفع به إلى هوة الجريمة, ويقرر بونجر أن من أهم العوامل التي تخلق الظروف غير الملائمة النظام الرأسمالي وما يوجده من فوارق اجتماعية تولد الأحقاد لدى الطبقة العاملة نحو طبقة أصحاب رؤوس الأموال مما يدفع بعض أفرادها إلى ارتكاب الجريمة" (عبدالستار, 1985م).

وإن هذا النظام الرأسمالي كما يقول بونجر قائم على المنافــسة والاســتغلال والسيطرة على السوق الاقتصادية ويستخدم الوسائل غير المشروعة لكسب معركته في السوق, وما يترتب عليها من سيطرة على الصحف ووســائل الإعــلام بحيــث يدخرونها لتحمي أغراضهم الرأسمالية, أو يترتب عليهــا مــن اســتغلال للعمــال وحرمانهم من الحياة الاجتماعية الملائمة, وكل هذه عوامل مساعدة علــى انتــشار الظاهرة الإجرامية في المجتمع الرأسمالي (الصيفي وأبو عامر, 1998م).

وأخيراً يمكن القول أن نظرية الصراع تفترض أن المجتمع يحكمه الــصراع أكثر من الإجماع, وتميل إلى التركيز على البناء السياسي للمجتمع, خاصــة عنــد صناعة القانون, وصياغة قوته الإلزامية (ويليمز, ومكشن, 1990م).

نظرية التفكك الاجتماعي Social Disorganization theory

يقصد بالتفكك الاجتماعي هو حدوث تغير في سلوك أفراد المجتمع سواء كان في القيم أو العادات, نتيجة للانتقال من مجتمع إلى مجتمع آخر, مثل الانتقــال مــن مجتمع الأسرة إلى مجتمع المدرسة أو العمل, أو من المجتمع الريفي إلى المجتمــع الحضري, فلكل من هذا المجتمع أفكاره وسلوكه يختلف عن المجتمع الآخر, هذا مما يعرض الشخص أو الفرد إلى التفكك.

ومن رواد هذه النظرية العالم ثورستن سيلين والعــالم بــرجس. والمفهــوم الأساسي لهذه النظرية ينبع من حقيقة التنظيم والتكامل الاجتماعي وما يرتبط بها من تناسق وانسجام بين الأفراد, وهذا الانسجام هو الذي يصنع الضمير العام أو الشعور بالتكامل الاجتماعي, وهذا الشعور هو خط الدفاع الأول ضد الانحراف والجريمــة, وإن انعدام ذلك الشعور بسبب التفكك الاجتماعي وضعف التناسق بين أفراد المجتمع

هو الذي يؤدي إلى ازدياد نسبة الانحراف والجريمة في المجتمـــع, ولهــذا تــرى النظرية بأن تفكك الروابط الاجتماعية بين الأفراد (في إطار الأسرة وفي إطار الحي وفي إطار المدينة) هو السبب الحقيقي الكامن من وراء ازدياد معــدلات الإجــرام خاصة في المجتمعات المتحضرة (الحديثي, 1995م).

ولاحظ سيلين أن المجتمعات البدائية أو الريفية أقل تفككاً مــن المجتمعــات المدنية أو المتحضرة, وذلك لأن الفرد في الريف لا يتأثر كثيراً بمجتمعات مختلفــة, حيث حاجاته قليلة والمجتمع بسيط يتميز بنوع من الثبات والاستقرار, وبالتالي يجد هذا الفرد جميع احتياجاته داخل المحيط الذي يعيش فيه, ويترتب على هذا شــعوره بالاطمئنان (هنداوي, 1990م), لأن أفراد هذا المجتمع يتعاونون معاً, وسمة التعاون هي الغالبة بينهم, فحينما تلم بأحدهم كارثة أو ينزل به مرض أو تقعده الــشيخوخة عند الكسب تجد التعاون, وفي ظل هذا الشعور بالأمن والطمأنينة اللــذين يــسودان أفراد هذه الجماعة الصغيرة لا يجد الفرد في نفسه حاجة إلى اتخاذ سلوك معــارض لسلوك فرد آخر ولهدف من أهداف الجماعة, ولا يعني ذلك أن هــذه المجتمعــات مجتمعات مثالية لا تعرف الجريمة سبيلاً إليها, فلا شك في وقوع بعــض الجــرائم فيها, ولكنها جرائم قليلة يقع أغلبها بين بعض أفراد هذا المجتمع وأفراد خارج نطاقه ينتمون إلى مجتمعات أخرى (عبدالستار, 1985م).

أما المجتمعات المتحضرة, فإن حاجات الأفراد فيها متعددة ويتعذر تحقيقهــا, وبالتالي تتباين أنواع السلوك وتتعدد بالتالي صور الصراع داخل هذه المجتمعــات, ويضطر الفرد في النهاية للتعامل مع الجماعات المختلفة "الأسرة- المدرسة- الحي- العمل..الخ" ولكل جماعة, كما سبق أن قلنا, أسلوبها الخاص, وبالتالي ينشأ الصراع بين الأساليب المختلفة لدى كل جماعة وتتحكم في اختيارات الفرد. فعلى سبيل المثال قد يتلقى الطفل تعليماً سيئاً من والديه بخصوص احترام قيم المجتمع, وعندما يخرج للدراسة فإنه يتصل بمجتمع آخر قد يشدد على ضرورة احترام هذه القيم, ثم يخــرج من التعامل مع هذه الجماعة بعد اليوم الدراسي ليجد الصحبة في مجال الحي والتي تحبذ السلوك غير المشروع. هذا التفكك الاجتماعي, والأنماط المختلفة التي يتعرض

لها الفرد تؤثر في سلوكه, حيث هناك عدم اتساق بين هذه الجماعات, ويؤدي في النهاية إلى الانحراف (هنداوي, 1990م).

وبالتالي من الممكن القول أن هذه النظرية تتميز بدعوتها إلى تشبه المجتمع المتحضر بالمجتمع الريفي في حرصه على الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية, كما تدعو إلى تربية الطفل وتنشأته نشأة ريفية تسودها القيم والمثل العليا, علاوة على ذلك تستنكر النظرية مسألة فساد الضمير الإنساني وتفككه نتيجة إغراقه بمظاهر الحياة الحضرية المنغلقة, وترى صلاح الضمير بالتعاون والترابط الاجتماعي.

نظرية الضبط الاجتماعي Social Control Theory

من رواد هذه النظرية العالم هرشي Hirschi وقد وردت في كتابه أسباب الجناح Causes of delinquencyعام 1969م، (الصالح, 2004م), وقد طرح سؤال:"لماذا لا يرتكب الناس الجريمة؟" وهو مخالف عما طرحه العلماء من قبل مثل العالم هوبز والذي كان سؤاله: "لماذا يرتكب الناس الجريمة؟" "وكانت الإجابة هي العلاقة بين الفرد والمجتمع, فكلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية كلما قلت فرص الانحراف ولكن ليس بالضرورة, والحقيقة أن المجتمع الأمريكي في تلك الحقبة كان بحاجة إلى نظرية محافظة لتفسير انحراف الأحداث, وهكذا وضع هيرشي نظريته والتي تطورت فيما بعد سنة 1990م مع هندلق إلى النظرية العامة في الجريمة, وقد وضع هيرشي أربعة عناصر لوصف الضبط الاجتماعي وهي الارتباط Attachment, والانغماس Involvement, والالتزام Commitment, والاعتقاد Belief " (الوريكات, 2004م), وأما العالم ماتزا Matza فقد نشر في عام 1964م ما يعتبر رد فعل للقبول الجماعي من قبل علماء الاجتماع لنظريات التنشئة الاجتماعية في الجناح وذلك في كتابه الجناح والانحراف Delinquency and Drift وقد اقترح ماتزا في هذا الكتاب بديلاً للانحراف سماه نظرية الانحراف وتعتبر نظريته ضمن التراث النظري في الانحراف والضبط الاجتماعي (الصالح, 2004م).

في حين قام العالم ركلس Reckless بسلسلة من الدراسات أسهمت في تطور وترسيخ نظرية الضبط الاجتماعي . وترتكز دراسته على أهمية العوامل الذاتية في

تفسير الاستجابة الفارقة للانحراف. وقد عبر ركلس وزملاؤه عن عدم رضاهم عن نظريات التنشئة الاجتماعية لعجزها عن تفسير الاختلاف بين الأشخاص في استجابتهم وخضوعهم لظروف التفكك الاجتماعي. وتفترض نظرية الاحتواء لدى ركلس وجود مصادر داخلية وخارجية للضبط الاجتماعي, وأن الأفراد عموماً يمكن إلزامهم بالامتثال للمعايير الاجتماعية (الصالح, 2004م).

ويعد النظام هو جوهر هذه النظرية والتجاوز عن النظام يعني الانحراف, وهنالك دائماً نوعاً من التغذية الراجعة بين الفرد والمؤسسات, وقدرة الأنظمة العقلانية في الضبط والسيطرة على بعض مناحي البيئة في فحص الأنظمة الضابطة مع مراعاة الأهداف والنتائج التي ترمي إليها يعني ترى هذه النظرية أن علاقات الشخص الملتزم لا تشجعه على الانحراف, والأنظمة الاجتماعية من أجل أن تكون فاعلة عليها مواجهة المشاكل المتعلقة باختيار الأهداف وتشكل المعايير حتى يستطيع المجتمع أن يحقق أهدافه بمعنى لا بد من التركيز على الجانب التنفيذي والتحصيل, فمعظم الأوقات تجد المعايير الرسمية وغير الرسمية تتشابه أو تكمل بعضها من حيث الأهداف في تحقيق الضبط الاجتماعي, وبالتالي فإن أدوات الضبط تتوزع على جميع مستويات العلاقات الاجتماعية ومؤسساتها, فالأسرة كنظام تمارس الضبط الاجتماعي, كما تمارسه جماعات الصداقة والعصابات, كل بما يحقق انتظام الأعضاء وامتثالهم لنظام الجماعة, وينطبق القول نفسه على الجماعات الثانوية والرسمية من أصغرها وحتى الدولة. وتمتاز الدولة بوجود أجهزة خاصة للضبط في مختلف أوجه الحياة, كما أنها تختص بالتشريع والتنفيذ والقضاء (عثمان, 2004م).

وعموماً فإن استخدام مفهوم الضبط الاجتماعي في فهم الجريمة على مستوى المجتمعات والدول قد اقتصر على مستوى التفسير والتعامل مع الضبط الاجتماعي كمتغير وسيط طالما أن الضبط الاجتماعي يمثل عملية تتحدد في ضوء ما يطرأ على النسق الاجتماعي الأكبر من متغيرات كالتصنيع والتحضر والتعقد التي بالضرورة تؤدي إلى إضعاف قوة المؤسسات الاجتماعية مما يحرر الأفراد من تلك الاحتواءات أو القيود الأمر الذي يسمح بظهور الأشكال المختلفة من الجريمة والانحراف (الخليفة, 2000م).

النظرية العامة في الجريمة Ageneral Theory of Crime

يقصد بالنظرية العامة هو الضبط الذاتي, وقد ظهرت هذه النظرية بعد نظرية الضبط الاجتماعي مباشرة, من قبل العالمين هيرشي Hirschi وجوتفردسون Gottfredson في بداية التسعينات من القرن الماضي, وتذهب هذه النظرية إلى أن العامل الرئيسي في الانحراف أو الجريمة هو ضعف الضبط الذاتي فكلما كان الضبط الذاتي منخفضاً كلما كانت الفرصة لارتكاب الجريمة أكبر, وكلما كان الضبط الذاتي مرتفعاً كلما كانت الفرصة منخفضة لارتكاب الجريمة.

ويشكل الضبط الذاتي عند الفرد من خلال جوانب كثيرة أهمها, القيم والعادات التي يتعلمها هذا الفرد من الوالدين, حيث يتكون لديه فكرة سريعة, وإن مخالفة هذه القيم والعادات جريمة يعاقب عليها المجتمع, وبالتالي تكون هنالك مناعة ذاتية من قبل الشخص في عدم ارتكاب الانحراف والذي ينافي قيم المجتمع, أما الجانب الثاني الذي يكون الضبط الذاتي لدى الفرد التوبيخ الذي يتلاقاه الطفل منذ طفولته عند عمل مخالف لأفكار الوالدين وأفكار المجتمع, يحدث نتيجة هذا التوبيخ وبشكل تلقائي ضبط ذاتي لهذا الطفل, وعدم تكرار ذلك الفعل, ويستمر ذلك حتى عند حصوله على أولاد بعد الزواج, وبالتالي يصبح متوارث بين الأجيال, أما الجانب الأخير لتشكيل الضبط الذاتي لدى الفرد هي القوانين الرسمية, حيث من المعروف أن مخالفة هذه القوانين أو عدم الالتزام بها, يؤدي إلى العقوبة, فهي في هذه الحالة تعمل على ضبط ذاتي للفرد بعدم مخالفتها وعدم ارتكاب سلوك منحرف يعاقب عليه القانون الرسمي.

وبناء على ما سبق ومقارنة بنظرية هيرشي في الضبط الاجتماعي, نجد أن هنالك غياب تام للأجزاء الأربعة المكونة للضبط الاجتماعي- الارتباط, والانغماس والالتزام والاعتقاد-, ذلك المفهوم الرئيسي في نظريته, حيث يتم استبدالها في هذه النظرية بمفهوم الضبط الذاتي (الوريكات, 2004م).

2. 1. 3 نظريات التنمية:

إن هنالك اليوم في ميدان دراسة قضايا التخلف والتنمية استقطاباً لتيارين نظريين, لكل منهما روافد عدة يضمها معاً إطار واحد واسع وعام, وهذان النظريتان, هما نظريات التحديث modernization Theories ونظرية التبعية Theory dependency . وإذا كنا سنعرض فيما يلي لكل من هذين النظريتان, فإن هدفنا من ذلك هو التعرف على المنطلقات الفكرية لكل منهما, ومدى إسهامه في التشخيص العلمي لواقع التخلف التي تعيشه مجتمعات العالم الثالث, وتصوره لأسلوب التنمية الذي يمكن أن تتبعه هذه المجتمعات, وانعكاسات ذلك كله على تفسير المشكلات الاجتماعية من حيث طبيعتها والعوامل التي تؤدي إلى وجودها, وذلك من خلال تحليل أهم هذه النظريات والآراء التي اهتمت بالتنمية (أبو العينين, 1993م).

فأما النظرية الأولى, والتي اشتهرت في الخمسينات والستينات تسمى نظرية التحديث, وتقدم هذه النظرية عرضاً للأوجه العامة لعملية التنمية معتمدة على تحليلات دوركايم وفيبر, وأما النظرية الثانية, والتي أصبحت تحتل موقعاً مركزياً في مناقشات التنمية في السبعينات تسمى بنظرية التخلف أو التبعية وتستمد أفكارها من تحليلات النظام الاقتصادي الرأسمالي التي وضعها ماركس (ويبستر, 1990م).

نظريات التحديث modernization theories

تعود الجذور الفكرية لنشأة هذه النظرية إلى عدد من العلماء أمثال دوركايم Durkheim وفيبر Weber وبارسونز Parsons, والتي تحدثوا فيها عن تقييم المجتمعات والاختلاف بين كل مجتمع وآخر, سواء من حيث الحياة العامة أو من حيث العمل, وكذلك من حيث المعتقدات ونقصد هنا الدين, فهي لها دور كبير في تشكيل الثقافة والقيم والمثل لدى المجتمعات من أجل التحديث والتطور, ويطلق على هذه المرحلة- دوركايم وفيبر وبارسونز- مرحلة التحديث الأولى, أما مرحلة التحديث الثانية فظهرت بعد الحرب العالمية الثانية, حيث تعد هي الفترة التي تبلورت فيها هذه النظرية, واعتمدت من قبل مؤسسات ومنظمات دولية متعددة, قامت بتبنيها, ولو نظرنا إلى نظرية التحديث, نجد أن ليس هناك نظرية واحدة (هاريسون, 1998م).

ومصطلح التحديث هو اختزال لعدد من المنظورات التي طبقها غير الماركسيين على العالم الثالث في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين, وإن الموضوعات التي سادت في هذه المنظورات, برزت من التقاليد السوسيولوجية التي اشتملت على إعادة تفسير, لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسيكي, فالمنظور التطوري (بتركيزه على التباين المطرد), والانتشاري, والبنائي الوظيفي, ونظرية الأنساق, والنظرية التفاعلية, ساعدت في مجموعها على تشكيل مجموعة الأفكار التي عرفت بنظرية التحديث, وقد كانت هناك بعض المدخلات من حقول أخرى, كالسياسة والأنثروبولوجيا, وعلم النفس, والاقتصاد, والجغرافيا, وقد ازداد الاهتمام في العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية, بتطبيقه هذه المنظورات على العالم الثالث (هاريسون, 1998م).

وبالتالي فهي نظرية سوسيولوجية قامت برد فعل ثقافي على الحربين العالميتين الأولى والثانية, وتمثل محاولة متفائلة حول مستقبل الإنسانية, وقد ظلت هذه النظرية تتمتع بتقدير محمود وانتشار واسع منذ الخمسينات وحتى أوائل السبعينات, باعتبارها دليلاً نظرياً تهتدي به استراتيجيات التنمية (زاهر, 1989م), لما تتمتع به هذه النظرية من نظر ثاقب, للإحداث التي تمر بها دول العالم, ونتيجة الفجوة الكبيرة بين الشمال والجنوب من حيث الجانب الاقتصادي والجانب التكنولوجي, وغيرها من الجوانب الأخرى, والتي أحدثت الفارق بين المركزين.

وتعمد نظريات التحديث إلى اختزال الواقع التاريخي والمعاصر, ثم تحويله إلى علاقات مجردة صورية, تشكل ثنائيات بين مرحلتين أساسيتين: (التقليد والتحديث), (الإقطاع والرأسمالية). ويظهر مفهوم المجتمع الحديث أو المتقدم في نظريات التحديث كمفهوم صوري, غير تاريخي, وتجريد إيديولوجي, فنماذج المجتمع المتقدم هي مجتمعات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية, والدول المتخلفة تستطيع أن تكرر التجربة التاريخية التي مرت بها تلك الدول, بل ويمكن اختزال عملية التنمية إلى نموذج صوري يكون محتواه متنوعاً تاريخياً (عمران, 1995م).

وقد أكدت نظرية التحديث الأولى, بشكل خاص على عوامل خاصة بمجتمعات معينة, وبشكل عام, فهي عبارة عن الكليات التي كانت موضوع التحليل

البنائي الوظيفي, وتحليل دور القيم, والثقافة, وخصوصاً الدين, الذي استحوذ على اهتمام نظرية التحديث, ومن بين القيم التي تسود مجتمعات العالم الثالث تلك المرتبطة بالمتغيرات النمطية التقليدية في مرحلة ما قبل الصناعة, والتي طورها بارسونز وهي: النسب, والانتشار الوظيفي, والعمومية, ولم يكن هناك إحساس بأن النمو الاقتصادي قد كان نتيجة مباشرة لتطبيق القيم الحديثة, ولكن ساد اعتقاد بأن التقاليد تشكل عقبة في طريق النمو (هاريسون, 1998م).

ويذهب ماكس فيبر Weber إلى القول بأنه على الرغم من وجود عناصر متعددة لما يسمى الاقتصاد الرأسمالي في الماضي في كثير من مجتمعات أوروبا, إلا أننا يمكن أن نلاحظ أن الرأسمالية الحديثة تمثل ظاهرة فريدة وتنحصر الخصائص الأساسية لروح الرأسمالية الحديث في المشروع التقليدي القائم على التنظيم العقلي الذي يدار على أسس علمية, والثروات الخاصة والإنتاج من أجل الربح, والحماس المتزايد, والروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل تلك التي تتطلب تفرغاً كاملاً من الفرد لكي يزاول مهنته أو عمله, وهذا التفرغ يجعل من العمل المهني هدفاً ومطلباً رئيسياً في حياة الفرد, إذ أن المجتمع يقيد الفرد الذي يتفوق, فالرأسمالية تشجع الاختراع والتجديد بكل الوسائل الممكنة, وترفض التقليدية والخيالية والنزعة اللاعقلية, ومن ثم تحققت للرأسمالية الحديثة خصائص جعلتها مختلفة عن الرأسمالية في العصور القديمة والوسطى (العيسى, وآخرون, 1999م).

أما بالنسبة لدوركايم, فيذهب إلى أن المجتمعات تتطور من المراحل الدنيا إلى المراحل العليا, وتنتقل من مراحل بسيطة متجانسة أو متماثلة متباينة إلى مراحل أكثر تعقيداً, وأن المجتمع الصناعي الغربي مع وجود نظام تقييم العمل المتطور فيه, هو في نهاية الأمر متفوق على مجتمع ما قبل مرحلة الصناعة, ولكن هذا التفوق لم يتحقق إلا عندما عالج مشكلات التكامل الاجتماعي, والإجماع القيمي, ومجمل القول, أنه يمكننا أن ننظر إلى هذه الأفكار كموضوعات مسيطرة للنظرية التطورية, والتي يمكن أن تكون جزءاً من نظرية التحديث, وذلك من خلال دوركايم وكُتاب آخرين عاشوا في القرن التاسع عشر, وقد تم تشكيل هذه النظرية في فترة التغير الاجتماعي والاقتصادي, عندما كانت الأنظمة الاجتماعية التقليدية تتعرض للهجوم, وكانت

قوانين المجتمعات الحديثة في طريقها إلى الصناعة, أو أنه لم تتم صياغتها بعد. فقد انتعشت بعد الحرب العالمية الثانية خلال فترة مشابهة للتغير السياسي الاقتـــصادي الاجتماعي, وعلى أية حال, فقد ساهم التطور المنظم لبلدان العالم الثالث في تمرين عقول العلماء الاجتماعيين الغربين (هاريسون, 1998م).

ويعتبر روستو Rostow من أبرز مؤيدي وأنصار هذا النموذج- التحـــديث- حيث يرى أن المجتمعات النامية يجب أن تجتاز مراحل خمس مـــرت بهـــا الـــدول المتقدمة في حصولها إلى تحقيق التنمية, وإن كل مرحلة من هذه المراحـــل تحـــدد المستويات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات في سلم التطور التدريجي وهذه المراحل هي (عثامنة, 1997م)

المرحلة الأولى: أطلق عليها اسم المجتمع التقليدي حيث يرتفع نسبة الأفـــراد الذين يعملون بالزراعة, وليس لديهم مدخرات وتنتشر بينهم الأمية ولا يـــستخدمون التكنولوجيا وأهم تنظيماتها الاجتماعية الأسرة والعشيرة، المرحلة الثانية: هي مرحلة التهيؤ للانطلاق, وفيها يتجه المجتمع إلى دخول مرحلة انتقاليـــة متجـــاوزاً حالتـــه التقليدية, ولا بد من توافر ظروف اقتصادية واجتماعية معينة في المجتمـــع حتـــى يكون معداً للانطلاق وهذه المرحلة الثالثة التي ترتفع فيها نسبة الادخار وقد بـــدأت في أوروبا الغربية في أواخر القرن الثامن عشر, فبالتحديد بدأت في بريطانيا بعـــد عام 1782م, وفي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حوالي بـــسنة 1840م, وفـــي روسيا حوالي 1890م, وفي الهند والصين حوالي 1950م, وبعد ذلك يكون المجتمع مستعداً لولوج مرحلة الانطلاق, حيث يتم القضاء على العقبات التي تقف في طريق النمو المضطرد, وعندما يستكمل المجتمع مقومات مرحلة الانطلاق يبدأ في الدخول في مرحلة الاتجاه نحو النضج. وهنا يستطيع المجتمع أن يتيح كل ما يرغب فيـــه, وتتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة ويوجه المجتمع نسبة من دخله إلى الاستثمار ويتمكن الاقتصاد القومي من تثبيت أقدامه في المجال الـــدولي, باقتراب المجتمع من مرحلة النضج تحدث تحولات اقتصادية وثقافية, وهذه المراحل الأربع هي مقدمة للمرحلة الخامسة وهي مرحلة الاستهلاك الوفير التي يرتفع فيهـــا معدل الاستهلاك (العيسى, وآخرون, 1999م).

وبالتالي فإن نظرية روستو تشترك في بعض خصائصها مع نظريات التحديث الأخرى, فمدخله الخطي في التنمية وفكرته حول المجتمعات التقليدية, ولا يقتصر على مطالبة هذه المجتمعات بتغير اقتصادها, وإنما يتعدى ذلك إلى مطالبتها بتغيير قيمها الاجتماعية, وبنائها الاجتماعي, وفي الحقيقة, إن هذه كانت خطوة للاقتراح في حالة إزالة العقبات الثقافية, يمكن أن تصبح التنمية الاقتصادية إلى حد ما سهلة, وذلك بمساعدة النخبة التي تتصدر عملية التحديث مع وجود قليل من الانتشار عن الخارج (هاريسون, 1998م).

نظرية التخلف أو التبعية dependency or under development theory

بدأ مفهوم التبعية أو التخلف بالتبلور منذ أواسط ستينات القرن الماضي لدى بعض مفكري أمريكا اللاتينية من أمثال فرانك (وهو ألماني المولد والجنسية) ودوس سانتوس وكاردوز وغيرهم, ثم ما لبثت أفكار هؤلاء أن انتشرت وتطورت على يد مفكرين آخرين في بلدان العالم الثالث الأخرى من بلدان أوروبا الغربية وصارت هذه الأفكار تمارس تأثيراً كبيراً على دراسات التنمية والتخلف خلال عقدي السبعينات والثمانينات تحت اسم مدرسة التبعية, ويعد المفكر العربي سمير أمين أحد أبرز منظري هذه المدرسة (العيسى وآخرون, 1999م), ويمكن تتبع الجذور الفكرية لنظرية التبعية لدى ماركس Marx والذي كان كل اهتمامه حول استغلال الطبقة البرجوازية لطبقة البرولتياريا (العمال) كما قدم لينين إسهاماً لنظرية التبعية من خلال وجهة نظره حول الإمبريالية والتي استخدمها أصحاب نظرية التبعية لوصف الأسلوب الذي من خلاله يقوم الرأسماليون بالسيطرة واستغلال البلدان الفقيرة (زاهر, 1989م), ويلاحظ أن ظهور فكر مدرسة التبعية يعود إلى حد كبير إلى وجود أنظمة عسكرية في أمريكا اللاتينية تسندها الولايات المتحدة, ولذلك لجأ مفكرو هذه المدرسة إلى نقد نظريات التحديث التي كانت قد أغفلت كثيراً من المتغيرات التي أولتها مدرسة التبعية أهمية خاصة, ومن أهمها إبراز تأثير الاقتصاد في السياسة, إلى جانب توضيح دور الدول الرأسمالية في تخلف الدول النامية, هذا في حين اقتصرت الدراسات التحديثية منذ الخمسينات على تناول المتغيرات الداخلية

بهدف تحقيق الاستقرار والتوصل إلى اقتراب للتغيرات الاجتماعية غير باهظة الكلفة (ميتكيس, 2000م).

وتهتم نظرية التخلف في الواقع, بشكل أساسي بالبناءات الاقتصادية, ولكن تم تطويرها جزئياً, كتحد مباشر لنظرية التحديث ولعلم اجتماع التنمية (هاريسون, 1998م), وهي تعد من أكبر النظريات الحديثة شيوعاً خاصة لدى مفكري العالم الثالث, إذ أنها تقدم بديلاً للنظريات الرأسمالية في التنمية, ويميل عدد من الكتاب المحدثين إلى اعتبارها, أكثر من نظرية, لذا شاع بأنها مدرسة كما أشار "لال" وصنفها بمجموعة نظريات كما فعل "بالما" أما "فوستر وكارتر" فيستخدما مصطلح النموذج للإشارة إلى ما نسميه بنظرية التبعية (زاهر, 1989م), وبذلك نجد أن مدرسة التبعية تشكل النقيض المنهجي والنظري لنظريات التحديث, وتقدم البديل الأيديولوجي لأطروحات هذه الموجهات النظرية, فمثلاً أن انتشار المفاهيم والنظم الرأسمالية على الصعيد العالمي لا تؤدي إلى التنمية, وإنما تخلق التخلف وعدم التنمية, كما تؤكد ذلك موجهات مدرسة التبعية, إذ أن التطور الرأسمالي الصناعي في الغرب قد تم وتحقق مع التوسع الاستعماري والتغلغل الإمبريالي الذي نهب ولا زال ينهب الثروات الطبيعية في الدول النامية, مما يؤدي إلى تخلف وتبعية هذه الدول (الخضوري, 2004م), وتختلف نظرية التخلف عن التحديث من حيث أن وحده التحليل في التحديث هي الدولة فقط وتركز على العوامل الداخلية فقط, أما نظرية التخلف فوحدة التحليل هي النسق العالمي كاملاً, وتقوم على بحث العوامل الخارجية لتلك الدول, والأسباب التي أدت إلى تخلفها وتبعيتها للدول الصناعية, والمبدأ الأساسي الذي تذهب إليه نظرية التبعية إن مصدر التخلف في البلدان النامية هو وجود الرأسمالية الدولية.

وحسب نظرية التبعية ينقسم العالم إلى مجموعتين أو ثلاث مجموعات رئيسية من الشعوب, ففي جانب هناك الشعوب التي تملك القوة الاقتصادية وهي: المتقدمة, والمحور, والمركز, أو المناطق المتحضرة, وفي الجانب الآخر, هناك الشعوب التي تفتقر إلى القدرة على التأثير في الآخرين: المتخلفة, والمحبطة, أو التابعة, أما الهوامش أو المتخلفة فيقصد بها مجموعة العالم الثالث, ووظيفتها إنتاج المواد

الأولية, وتصدير العمالة الرخيصة, أما المركز فهي مجموعة دول العالم الصناعية (المتقدمة), وهي متخصصة في الجانب التكنولوجي, والسيطرة على السوق العالمي, والعلاقة بين هذين القسمين قائمة على الاستغلال, وبذلك يعد من أكبر أسباب حدوث التطور في دول المركز وفي المقابل أدى إلى تخلف دول الهوامش.

وهناك فئة تقع في الوسط- الشعوب النامية جزئياً, أو شبه المحبطة- والتي تشير إلى تلك المناطق المشغلة من قبل دول المركز, والتي تستغل بدورها المناطق التي تستفيد من الفتات الذي يتساقط من على مائدة السيد الرأسمالي (هاريسون, 1998م), ويرى بعض أصحاب هذا الاتجاه أن الشروط اللازمة لتنمية الدول المتخلفة هي تحقيق الاستقلال السياسي ثم إقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالإمبريالية والتي تقبل التعاون معها, وتحقيق الاستقلال الاقتصادي بنزع ملكية رأس المال الأجنبي وتأميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة للقوى الاحتكارية, ثم التحول الاجتماعي العميق الذي يقضي إلى اختفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار, وتهدف التنمية عند هذا الاتجاه إلى:

1. الارتقاء بمستوى معيشة السكان جميعاً.
2. بناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات السكان جميعاً.
3. توفير مستوى مرتفع من التعليم.
4. القضاء على الأمراض المتوطنة.
5. الارتقاء المنتظم بإنتاجية العمل (عثامنة,1997م).

أما خصائص التخلف في البلدان النامية, فهي على النحو التالي:

1. التبعية الاقتصادية للقوى الرأسمالية الأجنبية.
2. استنزاف دخل منتظم من قبل رأس المال الأجنبي, وأشكال أخرى مختلفة من خسائر منتظمة للدخل عبر العلاقات الخارجية.
3. اقتصاد مفكك ذو طابع مفتوح وبنية مشوهة للفروع.
4. مجتمع هجين مزدوج البنية (غباش, 1990م).

وبذلك فإن لنظرية التخلف الكثير من الإيجابيات, فقد استقطبت اهتمام العلماء حول البناءات الاقتصادية العالمية, ودفعت بالبعض إلى اختبار ووجود المصالح الطبقية داخل الحدود الوطنية, وشجعت على إعادة الاهتمام بمعنى التنمية, وفق هذا وذاك فإنها طرحت على طلاب التنمية في العالم الثالث قضية مشتركة, نابعة من اهتمامهم بتخلف بلدانهم, التي كان الغرب سبباً في تخلفها. ولا يمكن أن يكون هذا الاتجاه المتطرف أكثر وضوحاً مما ظهر عليه في اتجاه رودني في كتابه بعنوان: كيف ساهمت أوروبا في تخلف أفريقيا (1972), وهو كتاب كان الهدف منه إيقاظ الشعور السياسي لدى الطلبة الأفارقة, وقد اتضح دور هذا المعنى الذي سعى إليه الكاتب, باغتياله في غانا سنة 1980م (هاريسون, 1998م), وبذلك يتضح أن دول المركز تحاول جاهدة أن تحافظ على الوضع الراهن, وهو السيطرة على دول الهوامش, بحيث تكون الدول النامية تابعة لها في جميع المجالات, والنظام الرأسمالي يقوم بكبح أي شخص أو دولة أو نظام يفكر أن ينهي هذه التبعية, وبذلك بقاء الطبقة البرجوازية الإمبريالية والقضاء على الاشتراكية.

2.2 الدراسات السابقة:

تم اختيار عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بالتنمية البشرية والجريمة, حيث شملت الدراسات المحلية والعربية والأجنبية, والتي أجريت على مجتمعات مختلفة ومتنوعة, وبالتالي فإن هذه الدراسات تم وضعها في ثلاث مجموعات.

2. 2. 1 الدراسات المحلية ذات الصلة بموضوع الدراسة:

هنالك مجموعة من الدراسات والتي أجريت في علم الجريمة, ولكن لا توجد دراسة تطرقت إلى علاقة التنمية البشرية بالجريمة بشكل مباشر في سلطنة عُمان, إلا أن بعض هذه الدراسات توصلت إلى بعض النتائج والتي لها صلة بالتنمية البشرية والجريمة, وتاليا سوف نذكر هذه الدراسات وهي:

دراسة الحارثي سنة (1992م) بعنوان "الهجرة في المجتمع العُماني من الولايات إلى محافظة مسقط", وهدفت إلى معرفة الخصائص الديمغرافية

والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعينة الدراسة, وأثر الهجرة على خطط التنميــة, وبلغ حجم العينة (500) مهاجر إلى محافظة مسقط. ومن نتائج هذه الدراسة: ارتفاع معدل الجريمة نسبياً وكثرة حوادث الطرق, وتشتت وحدة الأسرة الريفية, بالإضافة إلى مشكلات التخلخل الديمغرافي في كل من محافظة مسقط والولايات, وتوصــلت الدراسة كذلك إلى أن المهاجرين استطاعوا التكيف مع جوانب أخرى من الحياة في المجتمع الجديد, مثل تكوين الصداقات مع السكان الأصليين وتبادل الزيارات معهم, وتقبل خروج الزوجة للعمل وقيادتها للسيارة وحــضورها حفــلات أعيــاد مــيلاد الأطفال, وذهابها منفردة إلى الأسواق.

دراسة البلوشي سنة (2003م) بعنوان "العلاقة بين جرائم النــساء وبعــض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية", وهدفت إلى معرفة العلاقة بين بعض العوامــل الاجتماعية والاقتصادية وجرائم النساء في سلطنة عُمان, ومعرفة أنمــاط الجــرائم المرتكبة من قبلهن, ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبات الجرائم. وقد شمل مجتمع الدراسة جميع النساء العُمانيات اللواتي ارتكبن جــرائم بمختلــف أنواعها, والبالغ عددهن (50) نزيلة وموقوفة.

وأشارت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة من الفئة الشابة, وأن غالبيتهن قد حصلن على تعليم متدن, وإلى ارتفاع نسبة الأمية بين الأمهات, وأن نــصف عينــة الدراسة عازبات, وتبين من نتائج الدراسة تدني المستوى التعليمي والاقتصادي لأسر أفراد الدراسة, كما تبين أن أغلبهن يعانين من تفكك أسري مادي ومعنوي, وأن أكثر أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء هي الجرائم الأخلاقية (الزنا), وظهور جرائم شيكات بدون رصيد, وتبين كذلك أن أعلى نسبة مرتكبات الجريمة من النساء كانت في ثلاث مناطق هي مسقط, والباطنة, والشرقية, على التوالي.

2. 2. 2 الدراسات العربية:

لقد أجريت العديد من الدراسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشــرة بــين التنمية البشرية والجريمة, وكذلك بعض الدراسات التي قاست بعض مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية, منها:

دراسة الخربطلي سنة (1992م) والتي هدفت إلى التعرف على حجم الجريمة عند النساء, وبيان أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في دفع النساء إلى سلوك طريق الجريمة والانحراف, بالإضافة إلى التعرف على أنماط الجرائم الأكثر ارتكاباً من قبل النساء.

وأظهرت هذه الدراسة, أن الأمية تنتشر بين النزيلات بنسبة 58% أما نسبة النزيلات اللواتي ينتمين إلى المستوى التعليمي "ثانوي فما فوق" فقد بلغت 7.5% وأن نسبة ذوات المستوى الاقتصادي المتدني بلغت 53.7%, أما نسبة العاملات بين النزيلات بلغت 18.8%, وأن نسبة النزيلات اللواتي يسكن المدن بلغت 38% أما ساكنات الريف فقد بلغت نسبتهن 44%, والنسبة الأقل كانت لساكنات البادية اللواتي لم تزد نسبتهن عن 4.7%.

أظهرت دراسة جبران سنة (1998م) عن "التنمية البشرية ومستويات المعيشة في سورية", إن التعليم كأحد مؤشرات التنمية البشرية, له أثر إيجابي في مستوى المعيشة, إذا ما توفرت الظروف الموضوعية المواتية, كالدخل المكافئ, وتوفير الشروط المناسبة لتوظيفه والاستفادة من نتائجه, وأن الدخل كأحد مؤشرات التنمية البشرية له كذلك أثر مهم في مستوى المعيشة في الإطار الاستهلاكي للأسرة أو الفرد, وقد دلت الدراسة الميدانية أن معظم أرباب الأسر ترفض الوسائل الغير مشروعة, فلا تتعلق بها ولا تبررها للآخرين, حيث كانت نسبة من يبرر اختلاس أموال الدولة 14%, وكانت نسبة من يبرر الرشوة أو يتعامل معها 27% من مجموع العينة.

أظهرت دراسة الخليفة سنة (2000م) عن "أبعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية", إن عامل التنمية الاقتصادية يؤثر تأثيراً طردياً في معدلات الجريمة في الدول العربية, وإن عامل التنمية البشرية يؤثر تأثيراً عكسياً في معدلات الجريمة في الدول العربية, وإن عامل السياحة الدولية يؤثر تأثيراً عكسياً في معدلات الجريمة في الدول العربية.

دراسة البداينة سنة (2003م) بعنوان "واقع الجريمة في الوطن العربي", وهدفت إلى بيان حجم الجريمة في المجتمع العربي للفترة من 1990- 1999م,

وقد أظهرت هذه الدراسة وجود تباين كبير في حجم الجريمة ومعدلاتها في الوطن العربي, ووفق مستوى التنمية يلاحظ أن حجم الجريمة متباين عكسياً مع مستوى النمو (عالي, متوسط, منخفض). وتبين من خلال الدراسة انخفاض معدل جرائم القتل العمد (3.4) جريمة سنوياً لكل (100.000) من السكان والاغتصاب (5.6) والسطو المسلح (18.1) جريمة سنوياً, في حين ترتفع معدلات حالات الإيذاء البليغ (30.3) جريمة, وبلغت جرائم سرقة السيارات (37.8) جريمة سنوياً وفي جرائم خرق حرمة المنازل (12) جريمة سنوياً, أما السرقة بالإكراه كانت (12.2) جريمة سنوياً, في حين تصل إلى أدنى معدلاتها في جرائم الحريق العمد (11) جريمة سنوياً لكل (100.000) من السكان.

2. 2. 3 الدراسات الأجنبية:

في هذه المجموعة يتم عرض الدراسات الأجنبية, والتي لها علاقة بموضوع الدراسة, حيث أن هنالك العديد من الدراسات في هذا الجانب,إلا أنه تم اختيار بعض منها, وهي:

دراسة سيمينار سنة (Cimminar, 2000) بعنوان: "التبعية والخضوع وعلاقتها بردة الفعل نحو الجريمة", والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير التبعية على ارتفاع نسبة الجريمة خصوصاً في دول العالم الثالث, ومدى تأثير التبعية على تشكيل هوية الشعب في هذه الدول. وتكونت عينة الدراسة من 18 دولة من دول العالم الثالث من مجتمع الدراسة الأصلي في القارتين آسيا وأفريقيا. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته: تؤثر التبعية ومخلفات الاستعمار القديم بنسبة 80% على سايكولوجية العالم الثالث. وتعاني مجتمعات العالم الثالث من تفشي الفساد والجريمة بين صفوفها بسبب تأثير التبعية الاستعمارية القديمة. وما زالت العديد من دول العالم الثالث تخضع لتبعية الاستعمار الفكرية حتى بعد خروجه من أراضيها. وترتبط الجريمة بنسبة 60% بالمفاهيم الاستعمارية التي تغلغلت في عقول شعوب العالم الثالث. وتؤثر التبعية الفكرية والسياسية على شعوب العالم الثالث فتفقدها ثقتها بنفسها وتعرض أفرادها إلى سلوك طريق الجريمة والفساد الاجتماعي.

دراسة شنايدر سنة (Schnidder ,2000) بعنوان "العلاقة بين الجريمة والتطور الاقتصادي" والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير التطور الاقتصادي على نسبة ومعدل الجريمة. تكونت عينة الدراسة من 25 مكتب قانوني من مكاتب محكمة الجنايات من مجتمع الدراسة الأصلي استراليا. استخدم الباحث في دراسته أداة الملاحظة والمقابلة للتأكد من صحة فرضيات دراسته.

وتوصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية: يؤثر التطور الاقتصادي على نسبة الجريمة بشكل كبير في استراليا. ويؤثر التطور الاقتصادي ومستوى عيش الفرد في استراليا على قابلية ارتكاب الجرائم بشكل طردي, وأثبتت الدراسة أن أكثر من نصف العينة (مرتكبو الجرائم) يعانون من ظروف اقتصادية سيئة تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم والخروج على القانون. وتبين من الدراسة أن التطور والتنمية الاقتصادية تساهم بنسبة 80% بمكافحة الجريمة والقضاء عليها في استراليا بشكل خاص و في جميع أنحاء العالم بشكل عام.

دراسة كلينارد سنة (Clinard, 2001) بعنوان "العلاقة بين التنمية والجريمة في الدول النامية" والتي هدفت إلى معرفة مدى العلاقة بين الجريمة والتطور والتنمية والعوامل التي تؤدي إلى زيادة مستوى الجريمة في الدول النامية ودول العالم الثالث. وكانت عينة الدراسة مكونة من 500 حالة من مجتمع الدراسة الأصلي أفريقيا. استخدم الباحث في دراسته أدوات الاستبيان والملاحظة والمقابلة. قاس الباحث في دراسته مدى العلاقة بين التطور الاقتصادي والتنموي والجريمة والزيادة العالية في مستوى الجريمة في قارة أفريقيا.

وتوصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية: هناك علاقة عكسية بين التطور والتنمية والجريمة؛ أي كلما ازداد التقدم والتطور انخفض مستوى الجريمة. وأن 85% من عينة الدراسة تعاني من الفقر الذي يسببه انعدام التطور والتنمية. وتعاني الدول الأفريقية بشكل عام من الجريمة بسبب التخلف وعدم القدرة على مواكبة التقدم الحضاري العالمي مما ينعكس على عامة الشعب سلبياً ويتحول إلى ضغط داخلي يخرج على تصرفات خارجة عن القانون وجرائم. وتفتقر الدول الأفريقية إلى المؤسسات الداعمة لمكافحة الجريمة. وتفتقر كذلك الدول الأفريقية إلى

برامج التوعية والإرشاد للشباب لكي تتجنب ارتكابهم للجرائم. وتبين من الدراسة تأثير التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الأفريقية على نسبة انحراف الأفراد وازدياد نسبة الجريمة. ويفتقر القانون الأفريقي إلى القوة اللازمة لمنع الجرائم بشكل أكبر ويحتاج إلى العديد من الأفراد ذوي الخبرة.

دراسة جرونر سنة (Grouner, 2001) بعنوان: "تأثير التخلف على الجريمة في دول العالم الثالث، (دراسة حالة في ناميبيا)", والتي هدفت إلى ربط دوافع الجريمة في ناميبيا بشكل خاص ودول العالم الثالث بشكل عام بمستوى التخلف وانعدام التطور الفكري والحضاري والاقتصادي. تكونت عينة الدراسة من 50 حالة قدمت ملفاتها منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة دول العالم الثالث، وكان مجتمع الدراسة الأصلي ناميبيا. استخدم الباحث في دراسته أدوات المقابلة والملاحظة وتحليل الوثائق للتأكد من صحة فرضيات دراسته.

وتوصل الباحث في دراسته إلى ما يلي:

يعاني أكثر من نصف سكان ناميبيا من التخلف الحضاري والفكري, ويؤثر التخلف الفكري والحضاري الذي يعيشه معظم سكان ناميبيا على ارتفاع نسبة الجريمة فيها, وينعكس التخلف الذي تعيشه دول العالم بشكل عام على مستوى الأمن والأمان فيها بشكل سلبي.

دراسة رودجر سنة (Rodger, 2003) بعنوان: "الأزمة والتطور والجريمة" والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير التطور على الجريمة. تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية من عدد من المتهمين في مراكز الشرطة من مجتمع الدراسة الأصلي نيكاراجوا في أفريقيا. استخدم الباحث أدوات المقابلة والملاحظة.

توصل الباحث في دراسته إلى ما يلي: يؤثر التطور بنسبة كبيرة على ارتفاع مستوى الجريمة في نيكاراجوا, وتعتبر عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي هي العوامل التي تؤثر على الجريمة, وتتأثر دافعية الجريمة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

دراسة شيلي سنة (Shelly, 2003) بعنوان "العلاقة بين التحديث والجريمة" والتي هدفت إلى قياس مدى تأثر مستوى الجريمة بالتحديث والتطور. وتكونت عينة

الدراسة من مجموعة عشوائية من حالات المحكمة الفدرالية في مينابوليس من مجتمع الدراسة الأصلي في الولايات المتحدة الأمريكية. استخدم الباحث أدوات الاستبيان والمقابلة لقياس مدى صدق فرضيات دراسته.

توصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية:

هناك علاقة وثيقة بين التحديث والتطوير من جهة والجريمة من جهة أخرى. وتؤثر عوامل التطور والتحديث على الحد من مستوى الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية, وترتبط نظرية الجريمة بنظرية التحديث والتطور في تفعيل نمو وتطور المجتمع. وأثبتت الدراسة من خلال اختبار العينة أن 70% من مرتكبي الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية ينتمون إلى بيئة محدودة المصادر وغير متطورة. وهناك علاقة كبيرة بين مكافحة الجريمة والحد منها في الولايات المتحدة الأمريكية وبين تطوير خطة استراتيجية اقتصادية واجتماعية و سياسية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة (المحلية, والعربية, والأجنبية), ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة, والتي قاست مؤشرات التنمية البشرية وعلاقتها بالجريمة, تبين أنها قد أجريت في مجتمعات مختلفة, وذات تباين اقتصادي واجتماعي وثقافي, واختلفت كذلك من حيث المناهج المستخدمة من أجل الحصول على النتائج.

2. 3 فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الرئيسية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل الجريمة, تبعاً لمتغير المحافظة, وفقاً لسنوات الدراسة.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العام للجريمة, تبعاً لمتغير المحافظة, وفقاً للفترة الزمنية (1993- 2004م).

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص, تبعاً لمتغير المحافظة, وفقاً للفترة الزمنية (1999-2004م).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات, تبعاً لمتغير المحافظة, وفقاً للفترة الزمنية (1999 - 2004م).

2. الفرضية الرئيسية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعدل العام للجريمة, والتنمية البشرية, وفقا لسنوات الدراسة.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعدل العام للجريمة, ودليل العمر المتوقع Life Expectancy Index, وفقاً للفترة الزمنية (1990-2004م).

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعدل العام للجريمة ودليل التعليم Education Index, وفقاً للفترة الزمنية (1990-2004م).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العام للجريمة ودليل الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product Index, وفقا للفترة الزمنية (1990-2004م).

3. الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص والتنمية البشرية, وفقاً لسنوات الدراسة.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل العمر المتوقع, وفقاً للفترة الزمنية (1998-2004م).

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل التعليم, وفقاً للفترة الزمنية (1998- 2004).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل الناتج المحلي الإجمالي, وفقاً للفترة الزمنية (1998 – 2004م).

4. الفرضية الرئيسية الرابعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات والتنمية البشرية, وفقاً لسنوات الدراسة

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل العمر المتوقع, وفقاً للفترة الزمنية (1998– 2004م).

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التعليم, وفقاً للفترة الزمنية (1998– 2004م).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل الناتج المحلي الإجمالي, وفقاً للفترة الزمنية (1998 – 2004م).

5. الفرضية الرئيسية الخامسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دليل التنمية البشرية Human Development Index والمعدل العام للجريمة, وفقاً للفترة الزمنية (1990–2004م).

6. الفرضية الرئيسية السادسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دليل التنمية البشرية ومعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص, وفقاُ للفترة الزمنية (1998– 2004م).

7. الفرضية الرئيسية السابعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دليل التنمية البشرية ومعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات وفقاً للفترة الزمنية (1998– 2004م).

2. 4 خلاصة الفصل:

تطرق هذا الفصل إلى الإطار النظري والدراسات السابقة, حيث تم عــرض مفهومي الدراسة وهما الجريمة والتنمية البشرية, أما الجريمة فتم الحديث عنها مــن خلال جانبين مختلفين, وهما الجانب القانوني والجانب الاجتمــاعي, أمــا التنميــة البشرية والتي تعني توسيع الخيارات والفرص أمام الناس, فتقاس من خلال ثلاثــة مؤشرات, هي العيش حياة طويلة, والمعرفة, والمستوى المعيشي اللائق.

كذلك تناول الإطار النظري أحدث وأبرز نظريات الجريمة والتنميــة, فمــن خلال نظريات الجريمة تم استعراض أهم هذه النظريات, والتي تتحدث عن أســباب التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي, وهي ذات أسباب وعوامل تــؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي, ومن هذه النظريات, نظرية الآنــومي, والفرصــة, وصراع الثقافات, والصراعية, والتفكك الاجتماعي, والضبط الاجتماعي, والنظريــة العامة في الجريمة. أما نظريات التنمية, فاقتصر الحديث علــى نظريــة التخلــف, ونظريات التحديث, لما تشتمل عليه هاتين النظريتين من تفسير واسع لوضع التنمية في الدول النامية والمتقدمة, وأسباب التأخر والتخلف الذي تعانيــة الــدول الناميــة, وكذلك المراحل التي لا بد أن تمر بها الدول النامية من أجل الخروج من الأوضاع السيئة. وأخيراً تم عرض الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة وغيــر المباشــرة بموضوع الدراسة, وكذلك فرضيات الدراسة.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتضمن هذا الفصل وصفا لمنهجية الدراسة, وذلك من خلال منهجية ومجتمع الدراسة, وأداة الدراسة, ومتغيراتها, وأسلوب معالجة البيانات, ومحددات الدراسة, وفيما يلي شرحا لمفردات المنهجية والتصميم:

3. 1 منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي, وذلك لملاءمته لأغراض الدراسة فيما يتعلق بمصادر المتغيرات المستقلة والتابعة, وحيث أن المجال الزمني لهذه الدراسة يمتد إلى حوالي خمسة عشر سنة, كان من الضروري استخدام البيانات الإحصائية الجاهزة, والتي تعبر عن مؤشرات التنمية البشرية والجريمة خلال فترة الدراسة.

وفي هذه الدراسة التي اتبعت الإحصاء الوصفي التحليلي, والذي يهدف إلى معرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة, فإن هذا المنهج يتميز من خلال إيضاح الفروق الإحصائية ومعاملات الارتباط بين المتغيرات, وفقا لسنوات الدراسة.

3. 2 مجال الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على جانبين هما التنمية البشرية والجريمة, وفي هذا الصدد تم اختيار سلطنة عمان بجميع محافظاتها ومناطقها مجالاً للدراسة, وذلك لمعرفة جوانب التغير في هذه المناطق من خلال هاذين المتغيرين.

3. 3 بيانات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة نوعان من المتغيرات, أولها المتغيرات المستقلة (التنمية البشرية), وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذه المتغيرات من خلال عدد من المصادر وهي, تقرير التنمية البشرية لعام 2003م, والذي أصدرته وزارة الاقتصاد الوطني, علماً بأنه أول تقرير يصدر عن التنمية البشرية في سلطنة عمان, أما المصدر الآخر فهو الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2004م, والصادر أيضاً من

وزارة الاقتصاد الوطني, وتقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1998م. والنوع الثاني البيانات الإحصائية المتعلقة بالمتغيرات التابعة (معدلات الجريمة), وقد تم الحصول على البيانات المتعلقة بهذه المتغيرات من مصادرها الأصلية, وهي الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية بشرطة عمان السلطانية.

وبالتالي فإن الحصول على هذه البيانات من مصادرها الأصلية يضفي مزيدا من الثقة على مصداقية هذه البيانات, وقد اعتمد عليها في هذه الدراسة للتحقق من بعض الفروض التي تتناول العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في الحالة التجريبية.

3. 4 مقاييس متغيرات الدراسة

استخدم في هذه الدراسة عدد من المقاييس سواء ما يتعلق منها بالمتغيرات المستقلة المرتبطة بالتنمية البشرية (دليل العمر المتوقع, ودليل التعليم, ودليل الناتج المحلي الإجمالي, ودليل التنمية البشرية), أو المتعلقة بالمتغيرات التابعة الخاصة بمعدلات الجريمة (المعدل العام للجريمة, ومعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص, ومعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات). وفيما يلي وصفاً لهذه المقاييس:

المتغير المستقل (التنمية البشرية).

يشتمل هذا المتغير المستقل إجرائيا على أربعة متغيرات فرعية, هي: دليل العمر المتوقع, ودليل التعليم, ودليل الناتج المحلي الإجمالي, ودليل التنمية البشرية.

أ. دليل العمر المتوقع:

ويتم قياس هذا المتغير عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{دليل العمر المتوقع} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

حيث يمثل القيمة الفعلية العمر المتوقع عند الولادة في كل سنة من سنوات الدراسة, أما القيمة الدنيا فيتم احتسابها دوليا بـ25 عاما, وأخيرا القيمة القصوى والتي تبلغ 85 عاما كمقياس دولي (تقرير التنمية البشرية, 1998م).

ب. دليل التعليم:

ويتم قياسه من خلال مزيج من متغيرين هما, معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين, ونسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا, وذلك من خلال المعادلة التالية (تقرير التنمية البشرية,1998م):

دليل التعليم =

$$\frac{\text{معرفة القراءة والكتابة بين البالغين + نسبة القيد الإجمالية معا}}{2} \times 100$$

ج.دليل الناتج المحلي الإجمالي:

وهو من أعقد مقاييس متغيرات التنمية البشرية, ويتم قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, ومن خلال المعادلة التالية:

$$\text{دليل الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{القيمة الفعلية – القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى – القيمة الدنيا}}$$

حيث يمثل القيمة الفعلية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة, أما القيمة الدنيا فيتم احتسابها دوليا بـ 100 دولار (حسب تعادل القوة الشرائية), في حين القيمة القصوى يتم احتسابها بـ 40.000 دولار (حسب تعادل القوة الشرائية).(تقرير التنمية البشرية, 1998م).

د. دليل التنمية البشرية:

يتم قياس هذا المتغير من خلال جمع المتغيرات الثلاثة السابقة (دليل العمر المتوقع, ودليل التعليم, ودليل الناتج المحلي الإجمالي) بالقسمة على ثلاثة, بعد ذلك يتبين لنا دليل التنمية البشرية في كل سنة من سنوات الدراسة.

المتغير التابع (معدل الجريمة).

وقد تم تقسيم هذا المتغير التابع إجرائيا إلى ثلاثة متغيرات فرعية, هي: المعدل العام للجريمة, ومعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص, ومعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات.

أ. المعدل العام للجريمة:

ويتم قياس هذا المتغير بقسمة مجموع عدد الجرائم الإجمالي على عدد السكان الإجمالي, ثم ضرب الناتج في مائة ألف في كل سنة من سنوات الدراسة.

ويشمل هذا المتغير جميع الجرائم المرتكبة في المجتمع العُماني (بأنماطها) المسجلة لدى الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية خلال فترة الدراسة.

ب. معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص:

ويتم قياس هذا المتغير بقسمة مجموع عدد الجرائم الواقعة على الأشخاص على عدد السكان الإجمالي, ثم ضرب الناتج في مائة ألف في كل سنة من سنوات الدراسة.

وتشمل: القتل قصدا, والشروع في القتل, وقتل الوليد والشروع فيه, وخطف الأشخاص والشروع فيه, والقتل الخطأ, والإيذاء البليغ, وحجز الحرية, وإهانة الكرامة, وتسييب (إهمال) القاصر والعاجز, واستيفاء الحق بالذات, والمشاجرة, والإيذاء البسيط, وانتهاك حرمة المساكن, والتهديد والوعيد, وإقلاق الراحة العامة.

ج. معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات:

ويتم قياس هذا المتغير بقسمة مجموع عدد الجرائم الواقعة على الممتلكات على عدد السكان الإجمالي, ثم ضرب الناتج في مائة ألف في كل سنة من سنوات الدراسة.

وتشمل: السرقة والشروع فيها, والسلب والشروع فيه, والقرصنة البحرية, والحريق قصدا, والإضرار بالأموال, والغش التجاري, وإساءة الأمانة, والاحتيال, والحريق بإهمال, والنشل.

3. 5 المعالجة الإحصائية

بغرض استخراج نتائج الدراسة تم إدخال البيانات الخاصة بالمتغيرات إلى الحاسب الآلي, بعد الحصول عليها من مصادرها, وللتحقق من فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA), ومعامل الارتباط (Pearson), كما تم حساب الدلالة الإحصائية للفروق ومعاملات الارتباط, واستخراج المتوسطات

الحسابية, والانحرافات المعيارية لجميع متغيرات الدراسة, وتطبيق اختبار LSD (Least Significant Diffrences) للمقارنات البعدية, وكل ذلك تم بواسطة برنامج SPSS (Statistical Packages for Social Sciences) للرزم الإحصائية المخصص للعلوم الاجتماعية.

3. 6 محددات الدراسة

أ. اعتمدت الدراسة على أربعة متغيرات فقط هي دليل العمر المتوقع, ودليل التعليم, ودليل الناتج المحلي الإجمالي, ودليل التنمية البشرية, وذلك بسبب عدم توفر بيانات عن المفاهيم الأخرى للتنمية البشرية ومنها الفقر البشري, وحقوق الإنسان, واحترام الذات.

ب. واجه الباحث الكثير من الصعوبات والتعقيدات من قبل الجهات المختصة للحصول على إحصائيات الجريمة, بما يتوافق مع الفترة الزمنية.

ج.اقتصرت الدراسة على البيانات الإحصائية من عام 1990م إلى عام 2004م, وذلك لعدم توفر بيانات إحصائية قبل هذه الدراسة.

د.تتحدد نتائج هذه الدراسة, وإمكانية تعميمها, بطبيعة الأبعاد التي تضمنتها, وكذلك بحدود مجتمع الدراسة.

3. 7 خلاصة الفصل

تضمن هذا الفصل منهجية وتصميم الدراسة, حيث تم توضيح المنهج المستخدم في هذه الدراسة, ومجتمع الدراسة والذي يمثل جميع محافظات ومناطق السلطنة, وذلك لمعرفة جوانب التغير التنموي, وعلاقة ذلك بمعدلات الجريمة وأنماطها. وقد تم الاستعانة في ذلك على البيانات الإحصائية المتعلقة بالتنمية البشرية والجريمة, وفقا لسنوات الدراسة.

واستخدمت مجموعة من المقاييس في هذا الجانب, منها: مقياس دليل العمر المتوقع, ومقياس دليل التعليم, ومقياس دليل الناتج المحلي الإجمالي, ومقياس دليل التنمية البشرية, ومقياس المعدل العام للجريمة, ومقياس معدل الجرائم الواقعة على

الأشخاص, ومقياس معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات. وأخيرا تم ذكر المعالجة الإحصائية المستخدمة, ومحددات الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرض لنتائج الدراسة التي هدفت إلى بيان العلاقة بين التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في سلطنة عُمان, وفقاً للفترة الزمنية التي تضمنت هذه الدراسة, وسيتم عرض النتائج بناءً على تسلسل فرضياتها, التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل الجريمة تبعاً لمتغير المحافظة.

للتحقق من الفرضية الرئيسية الأولى, تم تقسيمها إلى ثلاث فرضيات فرعية هي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعدل العام للجريمة, تبعاً لمتغير المحافظة, وفقاً للفترة الزمنية (1993-2004م).(انظر: الملاحق, جدول رقم1).

للتحقق من الفرضية الفرعية الأولى, تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعدل العام للجريمة, وفقاً للفترة الزمنية المتضمن في الدراسة حسب متغير المحافظة, جدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعدل العام الجريمة تبعاً لمتغير المحافظة, وفقاً للفترة الزمنية (1993- 2004)*

الرقم	المنطقة/ المحافظة	المعدل العام للجريمة		الرتبة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	مسقط	419.08	228.65	3
2	الباطنة	278.42	137.83	6
3	ظفار	286.33	100.51	5
4	الشرقية	229.66	74.81	7
5	الداخلية	223.58	72.16	8
6	مسندم	860.50	500.89	1
7	الوسطى	854.42	1637.74	2
8	الظاهرة	345.58	143.99	4
المجموع الكلي		437.20	644.73	

*** مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية, شرطة عُمان السلطانية, مسقط, عُمان.**

يظهر من الجدول رقم (3) أن هناك فروق ظاهرية بين متوسطات المعـــدل العام للجريمة في عُمان تبعاً لمتغير المحافظة, حيث تراوحت معدلات الجريمة بين 860.50 إلى 223.58 جريمة, وللكشف عن دلالة هذه الفروق تم تطبيـــق تحليـــل التباين الأحادي (**ANOVA**) جدول رقم (4) يوضح ذلك.

جدول رقم (4)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن الفروق في المعدل العام للجريمة تبعاً لمتغير المحافظة**

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	5983794.3	7	854827.760	2.245	
خلال المجموعات	33506153	88	380751.738		*0.038
الكلي	39489947	95			

* **دالة عند مستوى الدلالة(∝ = 0,05).**

** **مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية, شرطة عُمان السلطانية, مسقط, عُمان.**

يظهر من الجدول رقم (4) أن قيمة **F** بلغت (2.245) وهـــي قيمـــة دالـــة إحصائياً عند مستوى الدلالة (∝ = 0,05), ولمعرفة لصالح أي منطقة أو محافظة تعود هذه الفروق, تم تطبيـــق اختبـــار **LSD** (**Least Signeficant Differences**) للمقارنات البعدية, جدول رقم (5) يوضح ذلك.(انظر: الملاحق, شكل رقم1).

جدول رقم (5)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية للكشف عن مواقع الدلالة الإحصائية في المعدل العام للجريمة تبعاً لمتغير المحافظة*

الرقم	المنطقة	المتوسط الحسابي	مسقط	الباطنية	ظفار	الشرقية	الداخلية	مسندم	الوسطى	الظاهرة
1	مسقط	419.08								
2	الباطنة	278.42						*	*	
3	ظفار	286.33						*	*	
4	الشرقية	229.66						*	*	
5	الداخلية	223.58						*	*	
6	مسندم	860.50		*	*	*	*			*
7	الوسطى	854.42		*	*	*	*			*
8	الظاهرة	345.58						*	*	

* **مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية, شرطة عًمان السلطانية, مسقط, عُمان.**

يظهر من الجدول رقم (5) أن الفروق الإحصائية في المعدل العام للجريمة تبعاً لمتغير المحافظة جاءت وفق النتائج التالية:

أ. وجود فروق بين منطقة الباطنة وكل من منطقتي مسندم والوسطى, ولصالح منطقتي مسندم والوسطى.

ب. وجود فروق بين منطقة ظفار وكل من منطقتي مسندم والوسطى, ولصالح منطقتي مسندم والوسطى.

ج. وجود فروق بين منطقة الشرقية, وكل من منطقتي مسندم والوسطى ولصالح منطقتي مسندم والوسطى.

د. وجود فروق بين منطقة الداخلية وكل من منطقتي مسندم والوسطى ولصالح منطقتي مسندم والوسطى.

هـ. وجود فروق بين منطقة الظاهرة وكل من منطقتي مسندم والوسطى ولصالح منطقتي مسندم والوسطى.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية, في معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص, تبعاً لمتغير المحافظة, وفقاً للفترة الزمنية (1999م- 2004م).(انظر: الملاحق, جدول رقم 2).

للتحقق من هذه الفرضية, تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص تبعاً للمحافظة, جدول رقم (6) يوضح ذلك.

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص تبعاً لمتغير المحافظة*

الرقم	المنطقة	معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص		الرتبة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	مسقط	72.00	23.82	6
2	الباطنة	86.00	17.67	4
3	ظفار	35.00	6.63	8
4	الشرقية	101.00	7.04	2
5	الداخلية	60.17	5.19	7
6	مسندم	121.50	30.42	1
7	الوسطى	95.67	11.43	3
8	الظاهرة	82.50	20.51	5
المجموع الكلي		81.73	29.84	

*** مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية, شرطة عَمان السلطانية, مسقط, عُمان.**

يظهر من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لمعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص تبعاً لمتغير المحافظة تراوحت بين 35.00 إلى 121.50 جريمة, وبالتالي وجود فروق ظاهرية بين هذه المتوسطات, والكشف عن دلالة هذه الفروق تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (**ANOVA**), جدول رقم (7) يوضح ذلك.

جدول رقم (7)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن الفروق الإحصائية في معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص تبعاً لمتغير المحافظة**

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	29456.313	7	4208.045		
خلال المجموعات	12387.167	40	309.679	13.588	*0.00
الكلي	41843.479	47			

*** دالة عند مستوى الدلالة($\propto$ = 0,05).**

**** مصدر المعلومات: الإدارة العام للتحريات والتحقيقات الجنائية, شرطة عُمان السلطانية, مسقط, عُمان.**

يظهر من الجدول رقم (7) أن قيمة **F** بلغت (13.58), وهي قيمة عالية وتدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝ = 0,05) وللكشف عن مواقع الدلالة الإحصائية تم تطبيق اختبار (LSD) للمقارنات البعدية, جدول رقم (8) يوضح ذلك.(انظر: الملاحق, شكل رقم 2).

جدول رقم (8)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية, للكشف في معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص تبعاً لمتغير المحافظة*

الرقم	المنطقة	المتوسط الحسابي	مسقط	الباطنية	ظفار	الشرقية	الداخلية	مسندم	الوسطى	الظاهرة
1	مسقط	72.00			*	*		*	*	
2	الباطنة	86.00			*		*	*		
3	ظفار	35.00	*	*		*	*	*	*	*
4	الشرقية	101.00	*		*		*			
5	الداخلية	60.17		*	*	*		*	*	*
6	مسندم	121.50	*	*	*		*		*	*
7	الوسطى	95.67	*		*		*	*		
8	الظاهرة	82.50			*		*	*		

*** مصدر المعلومات:الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية, شرطة عُمان السلطانية, مسقط, عُمان.**

يظهر من الجدول رقم (8) أن الفروق الإحصائية في معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص تبعاً لمتغير المحافظة كانت وفق النتائج التالية:

أ. وجود فروق بين محافظة مسقط ومحافظة ظفار, لصالح محافظة مسقط.

ب. وجود فروق بين محافظة مسقط وكل من منطقة الشرقية ومسندم والوسطى, لصالح الشرقية ومسندم والوسطى.

ج. وجود فروق بين منطقة الباطنة وكل من منطقتي ظفار والداخلية لصالح منطقة الباطنة.

د. وجود فروق بين منطقة الباطنة ومسندم, لصالح منطقة مسندم.

هـ. وجود فروق بين منطقة ظفار وكل من منطقة الشرقية والداخلية ومسندم والوسطى والظاهرة لصالح المناطق الأخيرة.

و. وجود فروق بين منطقة الشرقية والداخلية, لصالح المنطقة الشرقية.

ز. وجود فروق بين منطقة الداخلية وكل من مسندم والوسطى والظاهرة لصالح المناطق الثلاثة الأخيرة.

ح. وجود فروق بين منطقة مسندم وكل من منطقتي الوسطى والظاهرة لصالح منطقة مسندم.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية, في معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات, تبعاً لمتغير المحافظة, وفقاً للفترة الزمنية (1999م-2004م).(انظر: الملاحق, جدول رقم3).

للتحقق من هذه الفرضية, تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات, تبعاً لمتغير المحافظة, جدول رقم (9) يوضح ذلك.

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات تبعاً لمتغير المحافظة*

الرقم	المنطقة	معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص		الرتبة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	مسقط	453.50	115.21	1
2	الباطنة	207.00	54.19	5
3	ظفار	227.33	54.89	4
4	الشرقية	140.00	26.35	7
5	الداخلية	136.16	18.02	8
6	مسندم	276.00	36.89	2
7	الوسطى	256.83	72.49	3
8	الظاهرة	205.66	24.37	6
المجموع الكلي		237.81	109.08	

* **مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية, شرطة عُمان السلطانية, مسقط, عُمان.**

يظهر من الجدول رقم (9) أن مسقط العاصمة يوجد فيها أكبر معدل للجرائم الواقعة على الممتلكات حيث بلغ 453.50 جريمة لكل 100.000 من السكان, وأقل

معدل للجرائم الواقعة على الممتلكات بلغ 136.16 وكان لمنطقة الداخلية, وللكشف عن دلالة هذه الفروق تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (**ANOVA**), جدول رقم (10) يوضح ذلك.

جدول رقم (10)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات تبعاً لمتغير المحافظة**

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	421997.48	7	60285.354		
خلال المجموعات	137263.83	40	3431.596	17.568	*0.00
الكلي	559261.31	47			

*** دالة عند مستوى الدلالة(∝ = 0,05).**

**** مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية, شرطة عُمان السلطانية, مسقط, عُمان.**

يظهر من الجدول رقم (10) أن قيمة **F** بلغت (17.568) وهي قيمة عالية وتدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝ = 0,05), وللكشف عن مواقع الدلالة الإحصائية لمعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات تبعاً لمتغير المحافظة, تم تطبيق اختبار (**LSD**) للمقارنات البعدية, جدول رقم (11) يوضح ذلك. (انظر: الملاحق, شكل رقم3).

جدول رقم (11)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية للكشف عن مواقع الدلالة الإحصائية في معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات تبعاً لمتغير المحافظة*

الرقم	المنطقة	المتوسط الحسابي	مسقط	الباطنية	ظفار	الشرقية	الداخلية	مسندم	الوسطى	الظاهرة
1	مسقط	453.50		*	*	*	*	*	*	*
2	الباطنة	207.00	*				*	*		
3	ظفار	227.33	*			*	*			
4	الشرقية	140.00	*		*			*	*	
5	الداخلية	136.16	*	*	*	*		*	*	*
6	مسندم	276.00	*	*		*	*			*
7	الوسطى	256.83	*			*	*			
8	الظاهرة	205.66	*				*	*		

*** مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية, شرطة عُمان السلطانية, مسقط, عُمان.**

يظهر من الجدول رقم (11) أن الفروق في معدل الجـرائم الواقعـة علـى الممتلكات, تبعاً لمتغير المحافظة كانت وفق النتائج التالية:

أ. وجود فروق بين محافظة مسقط وبين جميع المحافظات والمناطق الأخرى.

ب. وجود فروق بين منطقة الباطنة والداخلية, لصالح منطقة الباطنة.

ج. وجود فروق بين منطقة الباطنة ومسندم, لصالح محافظة مسندم.

د. وجود فروق بين محافظة ظفار ومنطقتي الشرقية والداخلية, لصالح محافظـة ظفار.

هـ. وجود فروق بين منطقة الشرقية وكل من منطقتي مسندم والوسطى, لصالح منطقتي مسندم والوسطى.

و. وجود فروق بين منطقة الداخلية وكل من مسندم والوسطى والظاهرة, لصالح المناطق الأخيرة.

مما سبق تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدل الجريمـة, وفقـاً للفترة الزمنية المتضمنة لسنوات الدراسة, تبعاً لمتغير المحافظة بناءً علـى نتـائج الفرضيات الفرعية الثلاثة للفرضية الرئيسية الأولى, وبالتالي يمكننا رفض الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى, وقبول الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل الجريمة, تبعاً لمتغير المحافظـة, وفقاً لسنوات الدراسة.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعـدل العام للجريمة والتنمية البشرية, وفقاً لسنوات الدراسة.

للتحقق من الفرضية الرئيسية الثانية, تم التحقق من الفرضيات المنبثقة عنها (الفرعية) التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بـين المعـدل العام للجريمة ودليل العمر المتوقع, وفقاُ للفترة الزمنية (1990– 2004م).(انظـر: الملاحق, جدول رقم4).

للتحقق من هذه الفرضية تم حساب معامل الارتبـاط بيرسـون **(Pearson)** والدلالة الإحصائية له, جدول رقم (12) يوضح ذلك.

جدول رقم (12)

معامل ارتباط بيرسون (Pearson) ومستوى الدلالة الإحصائية بين متغيري المعدل العام للجريمة ودليل العمر المتوقع

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
المعدل العام للجريمة	300.400	141.389	*0.69	0.004
دليل العمر المتوقع	0.732	069.		

* دالة عند مستوى الدلالة(∝ = 0,05).

يظهر من الجدول رقم (12) أن معامل الارتباط بين المعدل العام للجريمة ودليل العمر المتوقع بلغ (0.69) وهي قيمة عالية وتعبر عن ارتباط قوي وذات دلالة إحصائية, حيث بلغت قيمة الدلالة (0.004).

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعدل العام للجريمة ودليل التعليم, وفقاً للفترة الزمنية (1990–2004م).(انظر: الملاحق, جدول رقم 4).

للتحقق من هذه الفرضية تم حساب معامل الارتباط بيرسون(**Pearson**) والدلالة الإحصائية له, جدول رقم (13) يوضح ذلك.

جدول رقم (13)

معامل ارتباط بيرسون (Pearson) ومستوى الدلالة الإحصائية بين متغيري المعدل العام للجريمة ودليل التعليم

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
المعدل العام للجريمة	300.400	141.389	*0.93	0.00
دليل التعليم	0.529			

* دالة عند مستوى الدلالة(∝ = 0,05).

يظهر من الجدول رقم (13) أن معامل الارتباط بين المعدل العام للجريمة ودليل التعليم بلغ (0.93) وهي قيمة عالية جداً, وتدل على ارتباط قوي وذات دلالة إحصائية, عند مستوى الدلالة (∝ = 0,05).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعدل العام للجريمة ودليل الناتج المحلي الإجمالي, وفقاً للفترة الزمنية (1990–2004م).(انظر: الملاحق, جدول رقم 4).

وللتحقق من هذه الفرضية تم حساب معامل الارتباط بيرسون (**Pearson**), والدلالة الإحصائية له, جدول رقم (14) يوضح ذلك.

جدول رقم (14)

معامل ارتباط بيرسون (Pearson) **ومستوى الدلالة الإحصائية بين متغيري المعدل العام للجريمة ودليل الناتج المحلي الإجمالي**

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
المعدل العام للجريمة	300.400	141.39	0.12	0.65
دليل الناتج المحلي الإجمالي	0.812	0.083		

يظهر من الجدول رقم (14) أن معامل الارتباط بين المعدل العام للجريمة ودليل الناتج المحلي الإجمالي بلغ (0.12), وبدلالة إحصائية (0.65), وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة, وغير دالة إحصائية.

بناءً على نتائج الفرضيات الفرعية الثلاثة السابقة يمكن القول بأن الفرضية الرئيسية الثانية مقبولة على متغير دليل الناتج المحلي الإجمالي, ومرفوضة على متغيري دليل العمر المتوقع ودليل التعليم.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص, والتنمية البشرية, وفقاً لسنوات الدراسة.

للتحقق من الفرضية الرئيسية الثالثة, تم التحقق من الفرضيات الفرعية الثلاثة المنبثقة عنها, كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل العمر المتوقع, وفقاً للفترة الزمنية (1998–2004م).(انظر: الملاحق, جدول رقم5).

للتحقق من هذه الفرضية تم احتساب معامل الارتباط بيرســـون (**Pearson**), والدلالة الإحصائية له, جدول رقم (15) يوضح ذلك.

جدول رقم (15)

معامل ارتباط بيرسون (Pearson) ومستوى الدلالة الإحصائية بين متغيري معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل العمر المتوقع

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص	74.86	12.130		0.02
دليل العمر المتوقع	0.78	0.02	*0.82	

*** دالة عند مستوى الدلالة(∝ = 0,05).**

يظهر من الجدول رقم (15) أن معامل الارتباط بين المعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل العمر المتوقـــع بلـــغ (0.82), وبدلالـــة إحـــصائية (0.02), وبالتالي يمكن القول بوجود ارتباط عالي بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص هو دليل العمر المتوقع.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحـــصائية بـــين معـــدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليـــل التعلـــيم, وفقـــاً للفتـــرة الزمنيـــة (1998-2004م).(انظر: الملاحق, جدول رقم 5).

للتحقق من هذه الفرضية تم حساب معامل الارتبـــاط بيرســـون (**Pearson**) والدلالة الإحصائية له, جدول رقم (16) يوضح ذلك.

جدول رقم (16)

معامل الارتباط بيرسون (Pearson) ومستوى الدلالة الإحصائية بين متغيري معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل التعليم

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص	74.86	12.130	*0.95	0.001
دليل التعليم	0.639	0.027		

*** دالة عند مستوى الدلالة(∝ = 0,05).**

يظهر من الجدول رقم (16) أن معامل الارتباط بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل التعليم بلغ (0.95), وبدلالة إحصائية (0.001), وهذا يدل على وجود ارتباط قوي جداً, بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل التعليم.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل الناتج المحلي الإجمالي, وفقاً للفترة الزمنية (1998- 20004م).(انظر: الملاحق, جدول رقم5).

للتحقق من هذه الفرضية تم حساب معامل الارتباط بيرسون **(Pearson)** والدلالة الإحصائية له, جدول رقم (17) يوضح ذلك.

جدول رقم (17)

معامل ارتباط بيرسون (Pearson) **ومستوى الدلالة الإحصائية بين متغيري معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل الناتج المحلي الإجمالي**

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص	74.86	12.130	0.215	0.64
دليل الناتج المحلي الإجمالي	0.825	0.045		

يظهر من الجدول رقم (17) أن معامل الارتباط بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص والمستوى المعيشي بلغ (0.215), وبدلالة إحصائي (0.64), وبالتالي نقول بوجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل الناتج المحلي الإجمالي, وغير دالة إحصائياً.

تبين من خلال التحقق من الفرضيات الفرعية الثلاثة الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة, بأن هذه الفرضية تم قبولها على المستوى المعيشي, ورفضها على كل من المستويين الصحي والتعليمي, وفقاً لما ورد في النتائج السابقة.

الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات والتنمية البشرية, وفقاً لسنوات الدراسة.

للتحقق من الفرضية الرئيسية الرابعة, تم فحص الفرضيات المنبثقة عنها, كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات علاقة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل العمر المتوقع,وفقاً للفترة الزمنية (1998-2004م).(انظر: الملاحق, جدول رقم 6).

للتحقق من هذه الفرضية تم حساب معامل الارتباط بيرسون **(Pearson)** والدلالة الإحصائية له, جدول رقم (18) يوضح ذلك.

جدول رقم (18)

معامل ارتباط بيرسون (Pearson) **ومستوى الدلالة الإحصائية بين متغيري معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل العمر المتوقع**

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات	244.714	64.847	*0.92	0.004
دليل العمر المتوقع	0.778	0.02		

*** دالة عند مستوى الدلالة(∝ = 0,05).**

يظهر من الجدول رقم (18) أن معامل الارتباط بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل العمر المتوقع بلغ (0.92), وبدلالة إحصائية (0.004) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية قوية جداً, بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل العمر المتوقع.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التعليم, وفقاً للفترة الزمنية (1998- 2004م). (انظر: الملاحق, جدول رقم6).

للتحقق من هذه الفرضية, تم حساب معامل الارتباط بيرسون **(Pearson)**, والدلالة الإحصائية له, جدول رقم (19) يوضح ذلك.

جدول رقم (19)

معامل ارتباط بيرسون (Pearson) ومستوى الدلالة الإحصائية بين متغيري معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التعليم

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات	244.714	64.847		0.003
دليل التعليم	0.639	0.027	*0.92	

* دالة عند مستوى الدلالة(∝ = 0,05).

يتضح من الجدول رقم (19) أن معامل الارتباط بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التعليم بلغ (0.92), وبدلالة إحصائية (0.003), وبالتالي من الممكن القول بوجود علاقة ارتباط عالي جداً, بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التعليم.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل الناتج المحلي الإجمالي, وفقاً للفترة الزمنية (1998– 2004م). (انظر: الملاحق, جدول رقم6).

للتحقق من هذه الفرضية, تم حساب معامل الارتباط بيرسون **(Pearson)**, والدلالة الإحصائية له, جدول رقم (20) يوضح ذلك.

جدول رقم (20)

معامل ارتباط بيرسون (Pearson) ومستوى الدلالة الإحصائية بين متغيري معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات	244.714	64.847	0.41	0.35
دليل الناتج المحلي الإجمالي	0.825	0.045		

يتضح من الجدول رقم (20) أن معامل الارتباط بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل الناتج المحلي الإجمالي بلغ (0.41), وبدلالة إحصائية

(0.35), وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين معدل الجـرائم الواقعـة على الممتلكات ودليل الناتج المحلي الإجمالي, وغير دالة إحصائياً.

تبين من خلال التحقق من الفرضية الفرعية الثلاثة للفرضية الرئيسية الرابعة للدراسة, تم قبولها على دليل الناتج المحلي الإجمالي, ورفضها على دليـل العمـر المتوقع ودليل التعليم, كما جاء في النتائج السابقة.

الفرضية الرئيسية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعدل العام للجريمة ودليل التنمية البـشرية, وفقـاً للفتـرة الزمنيـة (1990-2004م). (انظر: الملاحق, جدول رقم7).

للتحقق من هذه الفرضية, تم حساب معامل الارتباط بيرسـون (**Pearson**), والدلالة الإحصائية, جدول رقم (21) يوضح ذلك.

جدول رقم (21)

معامل ارتباط بيرسون (Pearson) **ومستوى الدلالة الإحصائية بين متغيري المعدل العام للجريمة ودليل التنمية البشرية**

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
المعدل العام للجريمة	300.400	141.389		0.003
دليل التنمية البشرية	0.962	0.074	*0.71	

* **دالة عند مستوى الدلالة($\propto$ = 0,05).**

يظهر من الجدول رقم (21) أن معامل الارتباط بين المعدل العام للجريمـة ودليل التنمية البشرية بلغ (0.71), وهو دال عند مـستوى($\propto$ = 0,05), وبـذلك يكون هناك ارتباط عالي بين هذين المتغيرين, وبناءً على ذلك تـرفض الفرضـية الصفرية الخامسة, ونقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعدل العام للجريمة ودليل التنمية البشرية.

الفرضية الرئيسية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معـدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل التنميـة البـشرية, وفقـاً للفتـرة الزمنيـة (1998-2004م).(انظر: الملاحق, جدول رقم8).

للتحقق من هذه الفرضية, تم حساب معامل الارتباط بيرسون (**Pearson**), والدلالة الإحصائية له, جدول رقم (22) يوضح ذلك.

جدول رقم (22)

معامل ارتباط بيرسون (Pearson) ومستوى الدلالة الإحصائية بين متغيري معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل التنمية البشرية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص	74.86	12.130	0.381	0.40
دليل التنمية البشرية	0.749	0.017		

يظهر من الجدول رقم (22) أن معامل الارتباط بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل التنمية البشرية, بلغ (0.381) وبدلالة إحصائية (0.40), وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغيرين السابقين, وغير دالة إحصائياً, وبالتالي نقبل الفرضية الرئيسية السادسة.

الفرضية الرئيسية السابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التنمية البشرية, وفقاً للفترة الزمنية (1998–2004م). (انظر: الملاحق, جدول رقم 9).

لفحص الفرضية الرئيسة السابعة, تم حساب معامل ارتباط (**Pearson**), بين متغيري معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التنمية البشرية, والدلالة الإحصائية له, جدول رقم (23) يوضح ذلك.

جدول رقم (23)

معامل ارتباط بيرسون (Pearson) ومستوى الدلالة الإحصائية بين متغيري معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التنمية البشرية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات	244.714	64.84	0.20	0.66
دليل التنمية البشرية	0.749	0.017		

يظهر من الجدول رقم (23) أن معامل الارتباط بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التنمية البشرية بلغ (0.20) وبدلالة إحصائية (0.66), وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغيرين السابقين, وغير دالة إحصائياً, وبالتالي يتم قبول الفرضية الرئيسية السابعة.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل استعراض نتائج الدراسة من خلال الإجابة على فرضياتها, حيث توصلت الدراسة في الفرضية الرئيسية الأولى, وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدل الجريمة تبعاً لمتغير المحافظة, وأظهرت النتائج في الفرضية الرئيسة الثانية, أن هنالك علاقة ارتباطية بين المعدل العام للجريمة وكل من دليل العمر المتوقع ودليل التعليم لكن توجد علاقة ارتباطية ضعيفة بين المعدل العام للجريمة ودليل الناتج المحلي الإجمالي, وغير دالة إحصائياً, وجاءت نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة بوجود علاقة ارتباطية بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص وكل من دليل العمر المتوقع, ودليل التعليم, ووجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل الناتج المحلي الإجمالي, وغير دالة إحصائياً. في حين أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية الرابعة بوجود علاقة ارتباطية بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات وبين كل من دليل العمر المتوقع ودليل التعليم, ووجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل الناتج المحلي الإجمالي, وغير دالة إحصائياً. وأظهرت نتائج الفرضية الرئيسية الخامسة بوجود علاقة ارتباطية بين المعدل العام للجريمة ودليل التنمية البشرية, كما أشارت نتائج الفرضية الرئيسية السادسة بوجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل التنمية البشرية, وغير دالة إحصائياً. وأخيراً أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية السابعة بوجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التنمية البشرية, وغير دالة إحصائياً.

الفصل الخامس

الخاتمة والمناقشة والتوصيات

يحتوي هذا الفصل على الخاتمة ومناقشة النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

5. 1 الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلي معرفة العلاقة بين التنمية البشرية و معدلات الجريمة في سلطنة عُمان, ولتحقيق أهداف الدراسة تم الرجوع والاستعانة بالإحصائيات والبيانات الرسمية لكل من التنمية البشرية والجريمة, وقد شملت هذه الدراسة على عدد من المقاييس, وهي على النحو التالي:

1. مقياس التنمية البشرية, والذي شمل أربعة متغيرات فرعية, هي دليل العمر المتوقع, ودليل التعليم, ودليل الناتج المحلي الإجمالي, ودليل التنمية البشرية, ومن أجل قياس هذه المتغيرات تم الاستعانة بمقاييس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقارير التنمية البشرية العالمية.
2. مقياس معدل الجريمة, والذي يشتمل على ثلاثة متغيرات فرعية, هي المعدل العام للجريمة, ومعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص, ومعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات, وتم قياس هذه المتغيرات بقسمة مجموع الجرائم على عدد السكان الإجمالي, ثم ضرب الناتج في مائة ألف من السكان, وفقا لسنوات الدراسة.

وقد تمت الاستعانة ببرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS), والذي من خلاله تم اختبار فرضيات الدراسة.

وقد أشارت الدراسة في الجدول رقم (3) بوجود فروق ظاهرية بين متوسطات المعدل العام للجريمة تبعا لمتغير المحافظة, حيث جاءت محافظة مسندم في المرتبة الأولى, ومنطقة الوسطى في المرتبة الثانية, ومحافظة مسقط في المرتبة الثالثة, والمنطقة الداخلية في المرتبة الأخيرة.

وتوصلت الدراسة في الجدول رقم (6) إلى وجود فروق ظاهرية بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص تبعا لمتغير المحافظة, وتراوحت هذه الفروق بين 35.00 إلى 121.50 جريمة,حيث جاءت محافظة مسندم في المرتبة الأولى, والمنطقة الشرقية في المرتبة الثانية, والمنطقة الوسطى في المرتبة الثالثة, ومحافظة ظفار في المرتبة الأخيرة.

في حين توصلت الدراسة في الجدول رقم (10) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات تبعا لمتغير المحافظة , حيث جاءت محافظة مسقط في المرتبة الأولى, ومحافظة مسندم في المرتبة الثانية, والمنطقة الوسطى في المرتبة الثالثة, والمنطقة الداخلية في المرتبة الأخيرة.

وأظهرت النتائج في الجدول رقم (12) أن هنالك علاقة ارتباطيه عالية بين المعدل العام للجريمة ودليل العمر المتوقع والذي بلغ (0.69).

وأشارت النتائج في الجدول رقم (13) بوجود علاقة ارتباط عالية جداً بين المعدل العام للجريمة ودليل التعليم والذي بلغ (0.93).

وتوصلت الدراسة في الجدول رقم (14) إلى وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين المعدل العام للجريمة ودليل الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ (0.12).

وأظهرت النتائج في الجدول رقم (15) أن هناك علاقة ارتباط عالي بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل العمر المتوقع والذي بلغ (0.82).

في حين أشارت الدراسة في الجدول رقم (16) إلى وجود علاقة ارتباطيه قوية جداً بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل التعليم والذي بلغ (0.95).

وتوصلت النتائج في الجدول رقم (17) إلى وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ (0.215).

وأظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (18) أن هناك علاقة ارتباطيه قوية جداً بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل العمر المتوقع والذي بلغ(0.92).

وتوصلت النتائج في الجدول رقم (19) إلى وجود علاقة ارتباط عالي جداً بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التعليم والذي بلغ (0.92).

في حين أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (20) إلى وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة ين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ (0.41).

وأشارت النتائج في الجدول رقم (21) إلى أن هنالك علاقة ارتباط عالية بين المعدل العام للجريمة ودليل التنمية البشرية والذي بلغ (0.71).

وأظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (22) إلى وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل التنمية البشرية والذي بلغ (0.381).

وأخيراً أشارت النتائج في الجدول رقم (23) إلى وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التنمية البشرية والذي بلغ (0.20).

5. 2 المناقشة:

بناءً على هذه النتائج والتي حصلت عليها الدراسة من خلال الأسلوب الإحصائي, سوف يتم مناقشة هذه النتائج على ضوء النظريات التي تم استعرضها في الفصل الثاني من هذه الدراسة, مع التطرق إلى بعض المعلومات والتي قد تسهم في هذا الجانب, مع العلم بأن هذه النتائج والتي حصلت عليها الدراسة هي نتيجة العلاقة بين نسب مؤشرات التنمية البشرية الأربعة وهي دليل العمر المتوقع, ودليل التعليم, ودليل الناتج المحلي, ودليل التنمية البشرية, وبين معدلات الجريمة في سلطنة عُمان حسب إحصائيات شرطة عُمان السلطانية خلال سنوات الدراسة :

أظهرت نتائج تحليل الدراسة والتي عرضتها الجداول أرقام (3و4و5) والتي تبين الفروق الإحصائية للمعدل العام للجريمة, تبعا لمتغير المحافظة. حيث اتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المعدل العام للجريمة تبعا لمتغير المحافظة,

حيث جاءت محافظة مسندم في المرتبة الأولى, ومنطقة الوسطى في المرتبة الثانية, ومحافظة مسقط في المرتبة الثالثة.

ويمكن تفسير ذلك إلى أن كل منطقة أو محافظة, تختلف من حيث الطبيعة الجغرافية, وعدد السكان, والوضع الاقتصادي والاجتماعي, فلو نظرنا إلى محافظة مسندم والتي يكثر فيها المعدل العام للجريمة نجد أنها منطقة حدودية بالدرجة الأولى, وذات طبيعة ساحلية وجبلية قاسية, أما طبيعة المجتمع فهو يجمع ما بين الحياة التقليدية والحياة الحديثة, وذات تنوع ثقافي, وذلك لاتصالها حدوديا بدولة الإمارات وإيران. أما منطقة الوسطى والتي تحتل المرتبة الثانية من حيث المعدل العام للجريمة, فهي منطقة متنوعة جغرافيا, وتجمع ما بين الساحل والصحراء, ويغلب على مجتمع هذه المنطقة الحياة البدوية. أما محافظة مسقط والتي تأخذ المرتبة الثالثة من حيث المعدل العام للجريمة, فهي تعتبر عاصمة البلاد, وتضم المقر الرسمي للحكم وجميع الوزارات والحكومات, إضافة لكونها مركزاً اقتصاديا وصناعيا, هذا مما يؤدي إلى تنوع ثقافي واجتماعي عالي بين فئات المجتمع في العاصمة.

أما منطقة الظاهرة والتي تحتل المرتبة الرابعة من حيث المعدل العام للجريمة, فهي أيضاً منطقة حدودية, ومتداخلة مع دولة الإمارات العربية المتحدة, وتجمع ما بين هاتين المنطقتين الكثير من التشابك الاجتماعي والاقتصادي, أما طبيعة المجتمع في هذه المنطقة فيغلب عليها الطابع البدوي الريفي. أما محافظة ظفار والتي تعد المرتبة الخامسة في السلطنة من حيث المعدل العام للجريمة, فهي منطقة متنوعة جغرافياً وذات طبيعة ساحلية وجبلية, وهي أيضاً منطقة حدودية, والمجتمع في هذه المنطقة يجمع ما بين الحياة التقليدية والحديثة.

أما منطقة الباطنة فهي تمثل المرتبة السادسة من حيث المعدل العام للجريمة في سلطنة عُمان, وهي منطقة ساحلية بالدرجة الأولى, أما طبيعة المجتمع في هذه المنطقة فهو متنوع الأنماط الحياتية, ويجمع ما بين الحياة البدوية والريفية والحضرية. أما منطقة الشرقية والتي تمثل المرتبة السابعة من حيث المعدل العام للجريمة فهي منطقة متنوعة جغرافياً, ويغلب على طبيعة مجتمع هذه المنطقة الطابع

البدوي الريفي. وأخيراً المنطقة الداخلية وهي تمثل المرتبة الثامنة والأخيرة من حيث المعدل العام للجريمة في السلطنة, وهي منطقة جبلية, وتشتهر بالزراعة, ويغلب على مجتمع هذه المنطقة الحياة الريفية.

وبالتالي من الممكن القول بأن المحافظات التي احتلت المراتب الأولى من حيث المعدل العام للجريمة هي محافظات متصلة حدودياً بعدد من الدول أو ساحلية مثل محافظة مسقط.

وقد يعزى هذا التباين من حيث المعدل العام للجريمة بين المحافظات إلى أسباب كثيرة منها, زيادة نسبة التحضر والتي تبلغ 71.49% , وإلى وجود ثقافات مختلفة, وبالتالي حدوث صراع ثقافي داخلي أو خارجي, والصراع الداخلي كما يقول ثورستن سيلين فإنه يتم أصلاً بين الثقافة الأصلية العامة وبين الثقافة الجزئية التي تسود الجماعات الفرعية داخل الجماعة الواحدة, أما الصراع الخارجي فيعني التعارض بين ثقافة مجتمعين حضاريين مختلفين, ومن أحد أسبابه الاتصال في مناطق الحدود.

يلاحظ من النتائج التي وردت في الجداول أرقام (6و7و8) والتي تبين الفروق الإحصائية لمعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص تبعا لمتغير المحافظة. حيث تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص تبعا لمتغير المحافظة, فجاءت محافظة مسندم في المرتبة الأولى, والمنطقة الشرقية في المرتبة الثانية, والمنطقة الوسطى في المرتبة الثالثة.

وقد يُعزى هذا التباين في معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص, أن هذه المناطق يغلب عليها الطابع البدوي الريفي التقليدي, وبالتالي يكثر فيها نوع من الضبط الاجتماعي, والالتزام بالقيم والمعايير السائدة في المجتمع, إلا أن هنالك ظروف أو عوامل تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في هذه المجتمعات من قبل فئة معينة, من هذه العوامل ضعف الضبط والرابط الاجتماعي من قبل بعض المؤسسات الغير رسمية كالأسرة والمدرسة, وظهور التفكك الاجتماعي, وتشكل حالة اللامعيارية عند بعض أفراد المجتمع , وكذلك تضارب الثقافات بين فئات المجتمع, هذا مما يؤدي إلى ارتكاب عدد من الجرائم كالقتل, والضرب, وإهانة الكرامة.

كما كشفت النتائج في الجداول أرقام (9و10و11) والتي توضح الفروق الإحصائية لمعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات, تبعاً لمتغير المحافظة, حيث جاءت محافظة مسقط في المرتبة الأولى, ومحافظة مسندم في المرتبة الثانية, ومنطقة الوسطى في المرتبة الثالثة.

ويمكن تفسير ذلك بأن هذه المحافظات والتي تتميز بمعدل مرتفع من حيث الجرائم الواقعة على الممتلكات, هي ذات معابر حدودية, ومناطق ساحلية, وتشهد نشاط اقتصادي, وبالتالي تتعرض إلى عدد من الجرائم الواقعة على الممتلكات كالسرقة, والنشل, والقرصنة البحرية, والإحتيال, والحريق قصدا, ...الخ.

وقد يعزى كذلك ارتفاع هذا النوع من الجرائم في هذه المناطق إلى ارتفاع نسبة التحضر والتي تبلغ 71.49%, وازدياد المعاملات المالية, وتشابك العلاقات بين الأفراد, وإلى وجود صراع ثقافي داخلي وخارجي بين أفراد المجتمع, وخاصة في العاصمة مسقط, كونها تضم مختلف الأجناس والثقافات.

وبالتالي يمكن القول أن الفترة الزمنية (1993–2004م), والتي تضمنتها دراسة هذه الفرضية الرئيسية, قد شهدت تحولاً كبيراً في جميع المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية في سلطنة عُمان, وهذا لم يقتصر على محافظة أو منطقة دون الأخرى, بل شمل جميع المحافظات والمناطق, وما يدل على ذلك هي محافظة مسندم والمنطقة الوسطى وهي تعد من أقل المناطق من حيث نسبة عدد السكان في السلطنة (انظر: جدول رقم1, ص3), إلا إنهما من أكثر المناطق معدل للجريمة, هذا مما يبين أن جميع المحافظات والمناطق تتعرض إلى تغير اجتماعي, وإن كان هذا التباين بنسب متفاوتة بين كل منطقة وأخرى, ونجد من خلال نتائج هذه الفرضية أن معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص تكثر في الريف والبادية حيث للتقاليد قوتها ورسوخها, وما تمتاز به الحياة من بساطة, وبروز المجتمع الأبوي, أما الجرائم الواقعة على الممتلكات فهي تكثر في المدينة لما يسودها من نشاط اقتصادي وتجاري وصناعي, بالإضافة إلى انتشار المرافق العامة فيها.

وأظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (12), والتي تبين العلاقة الارتباطية بين المعدل العام للجريمة, ودليل العمر المتوقع. حيث تبين أن هنالك علاقة ارتباطيه عالية بين المعدل العام للجريمة, ودليل العمر المتوقع والذي بلغ (0.69).

على افتراض أن هذه العلاقة تمثل حالة حقيقية فيمكن تفسيرها إلى أن المجتمع العُماني شهد تحولاً كبير في جميع المجالات, من هذه التحولات ارتفاع الوضع الصحي من خلال بناء المستشفيات الحديثة على مستوى عالي من التقنية عكس ما كان في السابق, وتوفير عقاقير صحية لمعظم الأمراض, وجلب كوادر طبية متخصصة, وبالتالي زاد من نسبة العمر المتوقع عند الولادة للذكور والإناث, وإطالة فترة العمر ونقص عدد الوفيات, هذا مما نقل المجتمع العُماني من العلاج التقليدي القائم على الأعشاب, إلى العلاج الحديث بواسطة المعدات الطبية المتطورة في كشف الأمراض. ونتيجة لهذا التطور من خلال زيادة العمر المتوقع عند الولادة زاد من تحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع ميكانيكي (آلي), وأصبح المجتمع يعيش حالة من تنوع وتغير اجتماعي مخطط (الخطط التنموية), وبالتالي رافق هذا التغير زيادة في معدلات الجريمة.

كما أشارت النتائج في الجدول رقم (13) والتي تبين العلاقة الارتباطية بين المعدل العام للجريمة, ودليل التعليم. حيث تبين أن هنالك علاقة ارتباط عالية جداً بين المعدل العام للجريمة, ودليل التعليم, والذي بلغ (0.93).

ويمكن تفسير ذلك إلى أن التعليم في سلطنة عُمان شهد تغير كبير سواء في نسبة المتعلمين أو نسبة المدارس أو الكادر التعليمي, عما كانت عليه قبل فترة الدراسة, وهذا بطبيعة الحال يحدث تغير اجتماعي وثقافي بين أفراد المجتمع, وبالتالي قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للإجرام, إذا ساعد على ذلك بيئة مهيأة لإحداث مثل هذا النوع من السلوك المرتبط بالتعليم, وأن دور التعليم يقتصر فقط على إنارة عقل الفرد, وتوسيع مداركه, ولكنه قد لا يغير من طبعه.

كما اتضحت من نتائج الدراسة في الجدول رقم (14), والتي بحثت العلاقة الارتباطية بين معدل العام للجريمة ودليل الناتج المحلي الإجمالي. حيث تبين وجود

علاقة ارتباطيه ضعيفة بين معدل العام للجريمة ودليل الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ (0.12).

وقد يُعزى ذلك إلى أن ارتفاع المعيشة لدى الفرد, قد يكون مانعاً لارتكاب الجريمة, فهو يحصل على مبتغاه بالطرق الشرعية البعيدة عن الجريمة, وذلك نتيجة لتوفر الدخل والمستوى المعيشي المناسب, وكذلك انخفاض المستوى المعيشي مع ما يرافقه من قيم وعادات لدى الفرد, قد يكون مانعاً لارتكاب الجريمة, وبالتالي فإن الضبط الذاتي والاجتماعي لهما دور في منع الفرد من ارتكاب الجريمة.

أشارت النتائج في الجدول رقم (15) والتي تبين العلاقة الارتباطية بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل العمر المتوقع. حيث تبين أن هنالك علاقة ارتباطيه عالية بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل العمر المتوقع والذي بلغ (0.82).

ويمكن تفسير ذلك إلى أن أفراد المجتمع قد يتعرضون إلى مشاكل اجتماعية ونفسية نتيجة الظروف الصحية السيئة في بيئة معينة, أو نتيجة نقص المراكز الصحية والخدمات التي توفرها هذه المراكز للمرضى النفسانيين, وهذا قد يساعد الفرد المريض على ارتكاب السلوك الإجرامي, والذي دائماً ما يكون موجهاً ضد الأشخاص كالقتل, والضرب, وإهمال القاصر أو العاجز, والمشاجرة, وغيرها من الجرائم الواقعة على الأشخاص.

كما تضمنت النتائج في الجدول رقم (16) والتي بحثت العلاقة الارتباطية بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل التعليم. حيث تبين أن هنالك علاقة ارتباطيه قوية جداً بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل التعليم والذي بلغ (0.95).

وقد يعزى ذلك بأن التعليم ليس مانعاً للجريمة, وقد يكون أحد أسبابها, إذا رافق هذا التعليم تربية سيئة, ومخالطة لأفراد منحرفين, وذات سلوك مخالف للقيم والعادات, وبالتالي فإن التعليم يصبح ذا دور سلبي على سلوكيات الفرد, وتتيح له ارتكاب أفعال إجرامية مرتبطة بالأمية مثل الاعتداء على الأشخاص.

وأشارت نتائج الدراسة في الجدول رقم (17) والتي تبين العلاقة الارتباطيـــة بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل الناتج المحلي الإجمالي. حيث تبين وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ (0.215).

على افتراض أن هذه العلاقة تمثل حالة حقيقية فيمكن تفسيرها إلى أن ارتفاع المعيشة لدى الفرد, يعد مانعاً لارتكاب الجريمة كالقتل من أجل الحصول على المال, أو ضرب الآخرين, أو إهانة الكرامة فهذه الجرائم قد لا ترتكب في المجتمعات التي تتميز بارتفاع معيشي عالي, وكذلك إذا كان هنالك انخفاض في المستوى المعيـــشي لدى الفرد, فإنه لا يرتكب الجريمة, بسبب وجود القيم والعادات, وبـــروز الـــضبط الاجتماعي.

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (18) والتي تبين العلاقة الارتباطيـــة بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل العمر المتوقع. حيث تبـــين وجـــود علاقة ارتباطيه قوية جداً بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليـــل العمـــر المتوقع والذي بلغ (0.92).

ويمكن تفسير ذلك إلى أن بعض الأمراض التي قد تصيب الفرد, تحمله على ارتكاب بعض الجرائم كالسرقة, والاحتيال, والتزوير, ومن هـــذه الأمـــراض التـــي تساعد على ارتكاب هذه الجرائم, هي الأمراض العقلية والنفسية والبدنية.

أشارت النتائج في الجدول رقم (19) والتي بحثت العلاقة الارتباطيـــة بـــين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التعليم. حيث تبين وجود علاقة ارتباطيه عالية جداً بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليـــل التعلـــيم والـــذي بلـــغ (0.92).

وقد يعزى ذلك إلى إن التعليم يتيح للفرد أفعال إجرامية جديدة, وذلك لتحقيق غايته, وباستخدام الوسائل التي تعلمها, ويحولها نحو أنواع أخـــرى مـــن الإجـــرام المتمدن, والذي يعتمد على الدهاء والمكر والحيلة مثل النصب والرشوة واخـــتلاس الأموال العامة,كُل هذه الجرائم قد طورها الفرد من خلال التعليم, فهو يلعـــب دوراً في خلق الجريمة. وبالتالي فإن التحديث الـــذي يـــشهده المجتمـــع, نتيجـــة التغيـــر

الاجتماعي المخطط في جميع المجالات, رافقه ارتفاع في معدلات الجريمة, وفتح آفاق جديدة للمتعلم من أجل ارتكاب جرائم الأموال.

وأظهرت النتائج في الجدول رقم (20) والتي تبين العلاقة الارتباطية بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل الناتج المحلي الإجمالي. حيث تبين وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ (0.41).

على افتراض أن هذه العلاقة تمثل حالة حقيقية فيمكن تفسيرها إلى أن ارتفاع المستوى المعيشي لدى الفرد في سلطنة عُمان,لم يكُن العامل الرئيسي في وقوع جرائم الأموال, وبالتالي شكل علاقة ضعيفة بينهما, ولكن من الممكن القول أن هنالك عوامل كثيرة ساهمت في ذلك منها بروز الضبط الذاتي والاجتماعي بالنسبة لدى الفرد, مما يشكل لديه رادعاً قوياً ضد ارتكاب هذه الجرائم, خاصة إذا كان ذا مستوى عالي من المعيشة.

وأشارت النتائج في الجدول رقم (21) والتي تبين العلاقة الارتباطية بين دليل التنمية البشرية والمعدل العام للجريمة. حيث تبين وجود علاقة ارتباطيه بين دليل التنمية البشرية والمعدل العام للجريمة والذي بلغ (0.71).

ويمكن تفسير ذلك إلى أن سلطنة عُمان شهدت تغير اجتماعي مخطط, عما كانت عليه في السابق, وهذا التغير لم يقتصر على جانب معين, بل شهد جميع الجوانب, سواء في المشاريع الاقتصادية والتجارية, أو المشاريع الاجتماعية.

وكما ذهبت نظريات التحديث إلى أن تطور البلدان النامية لابد أن يرافقه تغير في جميع جوانب المجتمع أو البلد المراد تحديثه, وأن لا يقتصر التحديث على الجانب الاقتصادي فقط بل يشمل الجانب الاجتماعي. وبالتالي فإن هذا يرافقه تغير في أنماط الحياة لدى أفراد المجتمع, ومن هذه الأنماط الجريمة.

وأظهرت النتائج في الجدول رقم (22) والتي تبين العلاقة الارتباطية بين دليل التنمية البشرية ومعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص. حيث تبين وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين دليل التنمية البشرية ومعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص والذي بلغ (0.381).

وقد يعزى ذلك إلى أن مستوى التنمية البشرية في سلطنة عمان سواء من حيث العمر المتوقع, أو التعليم, أو الناتج المحلي الإجمالي, شكل تباين عكسي مع معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص كالقتل, أو الضرب, أو إهانة الكرامة, الخ. ويمكن القول أن أسباب هذا التباين يرجع إلى نوعية المشاريع التنموية, والتي تم تنفيذها من قبل السلطنة من أجل رفع مستوى التنمية البشرية في جميع المناطق, حيث أن هذه المشاريع هي ليست تقليدية أو بدائية, بل مشاريع حديثة, وذات نمط حضاري, وبالتالي نتيجة ذلك فإن هذا يحدث نوع من التغير في طبيعة المجتمع, وتتشكل عدد من الثقافات داخل المجتمع الواحد, (مثل الزواج من خارج الأسرة, وظهور الأسر النووية, ورضا الأهل بممارسة المرأة حق المشاركة السياسية, وحق الترشيح في مجلس الشورى, وكذلك بمواصلة الدراسة خارج الوطن,...), وبالتالي بدلاً من أن يكون المجتمع يغلب عليه الطابع البدوي أو الريفي, يصبح ومن خلال هذه المشاريع مجتمع يجمع ما بين الأنماط الثلاثة (الريفي, والبدوي, والحضري). وهذا يؤدي إلى تغير نوعية الجرائم الواقعة في المجتمع العُماني.

وأظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (23) والتي تبين العلاقة الارتباطية بين دليل التنمية البشرية ومعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات. حيث تبين وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين دليل التنمية البشرية ومعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات والذي بلغ (0.20).

على افتراض أن هذه العلاقة تمثل حالة حقيقية فيمكن تفسيرها إلى أن العلاقة بين مستوى التنمية البشرية وبين معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات, قد يكون راجعاً إلى طبيعة المشاريع التي تم تنفيذها خلال هذه الفترة, حيث تم إنشاء مشاريع كبيرة, وذات مستوى عالي في السلطنة مثل (مصانع الغاز الطبيعي, وإنشاء الموانئ التجارية, وعقد اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من دول العالم, وكذلك الاهتمام بالجانب السياحي من خلال تنفيذ مشاريع سياحية على مستوى عالي) كُل هذه المشاريع وغيرها, ساهمت في زيادة المستوى الاقتصادي لدى المواطن, مما أدى إلى اختلاف طبيعة الجرائم المرتكبة في المجتمع العُماني, والتي لم يكُن يعرفها من قبل, مثل ظهور جرائم النوع الاجتماعي, وجرائم الياقات البيضاء, وجرائم

الدخول بدون تصريح, وغيرها من الجرائم, وهذا بطبيعة الحال يأتي نتيجة التحديث والتطور التي تشهدها السلطنة.

5. 3 التوصيات

وبناءً على ما تقدم من مناقشة ونتائج حصلت عليها الدراسة, فإنها خرجت بعدد من التوصيات والتي قد تخدم الباحثين وصانعي القرار, وتفتح أمامهم آفاق جديدة, وهي على النحو التالي:

1. إجراء المزيد من البحوث والدراسات الميدانية حول الجريمة وعلاقتها ببعض المتغيرات مثل الصحة, والتعليم, والبطالة, والفقر, والهجرة, والتغير الاجتماعي.
2. العمل على توجيه كافة المسؤولين عن مصادر المعلومات سواء المختصة بمجال الجريمة أو غيرها من المجالات, بتزويد الباحثين بالبيانات الضرورية بشكل سهل ويسر مما يساعد على تطوير البحث العلمي في المجتمع العُماني, وغيرها من المجتمعات.
3. إن معظم الجرائم, والتي تشكل أكبر معدل للجريمة في سلطنة عمان, تظهر من المناطق الحدودية والساحلية, وبذلك لا بد على الجهات المختصة, تكثيف الجهود للقضاء على هذه الجرائم, وسد جميع المنافذ والتي تؤدي إلى ذلك, سواء من خلال زيادة نقط التفتيش, أو زيادة عدد رجال الشرطة, أو إدخال أفضل المعدات التكنولوجية الحديثة والتي تكشف هذه الجرائم.
4. عند وضع مشاريع تنموية في أي منطقة من مناطق السلطنة, لا بد أن تراعي هذه المشاريع طبيعة المجتمع, حيث أن قيام مشاريع تنموية, لها طبيعة مختلفة, تؤدي إلى بروز ثقافات فرعية في المجتمع, ويرافقه كذلك تغير اجتماعي سريع, وبالتالي ظهور جرائم مختلفة لم يشهدها ويتعود عليها المجتمع من قبل.

4 .5 خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الخاتمة والمناقشة والتوصيات, حيث اختبرت هذه الدراسة الفروق الإحصائية والعلاقة الإرتباطية بين التنمية البشرية و معدلات الجريمة.

وقد تم تفسير نتائج فرضيات الدراسة في ضوء نظريات الجريمة, والتي تـم استعراضها في فص سابق. وأخيرا تم وضع عدد من التوصيات, والتي قد تسهم في التنبيه إلى حجم المشكلة من قبل صانعي القرار, ومن لهم علاقة بهذا الشأن.

المراجع

أ. المراجع العربية:

أبو العينين, فتحي. (1993م). الاتجاهات النظرية في دراسة التخلف والتنمية والمشكلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث. **مجلة الباحث الفكرية**, بيروت, لبنان, العدد 57 – 58, ص ص77–107.

أبو حسان, محمد. (1987م). **أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية**. مكتبة المنار, الطبعة الأولى, الزرقاء, الأردن.

أبو زهرة, محمد. (1987م). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**. دار الفكر العربي, القاهرة, مصر.

البداينة, ذياب موسى. (2003م). **واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي**. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, الطبعة الثانية, الرياض, السعودية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1992م). **تقرير التنمية البشرية لعام 1992م**. اكسفورد, نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1998م). **تقرير التنمية البشرية لعام 1998م**. اكسفورد, نيويورك.

البلوشي, نعيمة حميد. (2003م). **العلاقة بين جرائم النساء وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية**. رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

جبران, حسن محمد. (1998م). **التنمية البشرية ومستويات المعيشة في سوريا (دراسة ميدانية للأوضاع المعيشية في ريف أدلب)**. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة دمشق, دمشق, سوريا.

الحارثي, حسين بن سعيد بن سالم. (1992م). **الهجرة في المجتمع العُماني من الولايات إلى محافظة مسقط**. رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

الحديثي, مساعد بن إبراهيم. (1995م). **مبادئ علم الاجتماع الجنائي.** مكتبة العبيكان, الطبعة الأولى, الرياض, السعودية.

الحسن, احسان محمد. (1990م). **موسوعة علم الاجتماع.** الدار العربية للموسوعات, الطبعة الأولى, بيروت, لبنان.

خربطلي, سميرة خضر. (1992م). **أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على جرائم النساء في الأردن.** رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

خضر, عبد الفتاح. (1985م). **الجريمة, أحكامها العامة في الاتجاهات المعاصرة والفقه الإسلامي.** معهد الإدارة العامة, السعودية.

الخضوري, سالم محمد. (2004م). **التنمية والتحديث في المجتمع العُماني المعاصر.** دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, مصر.

الخطيب, هشام (1993م). **تجربة قياس التنمية البشرية في الأردن.** منتدى الفكر العربي, وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي, عمان, الأردن.

الخليفة, عبد الله بن حسين. (2000م). **أبعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية في الوطن العربي.** أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, الطبعة الأولى, الرياض, السعودية.

درويش, محمد فهيم. (2000م). **الجريمة وعصر العولمة.** بدون دار نشر, القاهرة, مصر.

الدوري, عدنان. (1984م). **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي.** منشورات ذات السلاسل, الطبعة الثالثة, الكويت.

الراوي, علي عيد محمد سعيد. (2001م). **التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية.** بيت الحكمة, الطبعة الأولى, بغداد, العراق.

زاهر, ضياء الدين. (1989م). **التعليم ونظريات التنمية: دراسة تحليلية نقدية. دراسات في الإعلام والتنمية العربية.** منشورات مؤسسة البيان, دبي, الإمارات.

الساعاتي, سامية حسن, وآخرون. (1988م). **أصول علم الإجرام.** بدون دار نشر.

الساعاتي, سامية حسن. (1983م). **الجريمة والمجتمع**. دار النهضة العربية, الطبعة الثانية, بيروت, لبنان.

سليمان, سليمان عبد المنعم. (2003م). **علم الإجرام والجزاء**. منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, لبنان.

السمرى, عدلي. (1992م). **السلوك الانحرافي (دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة)**. دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, مصر.

شتا, السيد علي. (2004م). **الانحراف الاجتماعي والأنماط والتكلفة**. المكتبة المصرية, الإسكندرية, مصر.

الصالح, مصلح. (2000م). **النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية**. دار الوراق للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

الصالح, مصلح. (2004م). **الضبط الاجتماعي**. دار الوراق للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان, الأردن.

الصيفي, عبد الفتاح, وأبو عامر, محمد زكي. (1998م). **علم الإجرام والعقاب**. بدون دار نشر, الإسكندرية, مصر.

طالب, أحسن. (2002م). **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية**. دار الطليعة للطباعة والنشر, الطبعة الأولى, بيروت, لبنان.

طالب, حسن. (1997م). **المدينة والجريمة (الأحياء الفوضوية في النسيج العُمراني الحضري والجريمة)**. دار الفنون, بيروت, لبنان.

عبد الستار, فوزية. (1985م). **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**. دار النهضة العربية, الطبعة الخامسة, بيروت, لبنان.

عثامنة, صلاح محمد الياسين. (1997م). **التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج**. مؤسسة دار العلماء, الطبعة الأولى, أربد, الأردن.

عثمان, إبراهيم. (2004م). **مقدمة في علم الاجتماع**. دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

عريم, عبد الجبار. (1963م). **نظريات علم الإجرام**. مطبعة المعارف, الطبعة الثانية, بغداد, العراق.

عمار, حامد. (1998م). **التنمية البشرية: المفهوم والمكونات (مقالات في التنمية البشرية)**. مكتبة الدار العربية, الطبعة الأولى, القاهرة, مصر.

عمر, معن خليل. (1992م). **نحو نظرية عربية في علم الاجتماع**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

عمران, كامل محمد. (1995م). **التنمية والتخطيط في الوطن العربي**. منشورات جامعة دمشق, دمشق, سوريا.

عوض, السيد. (2001م). **الجريمة في مجتمع متغير**. المكتبة المصرية, الإسكندرية, مصر.

العيسى, جهينة سلطان, وآخرون. (1999م). **علم اجتماع التنمية**. الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, دمشق, سوريا.

غباش, موزة. (1990م). **الهجرة الخارجية والتنمية (دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا)**. مطبعة الوفاء, الطبعة الثانية، البسيتين، البحرين.

محمد, عوض محمد, وأبو عامر, محمد زكي.(1998م). **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**. الدار الجامعية, بيروت, لبنان.

مطر, مصطفى رزق. (1985م). **دراسات في علم اجتماع الجريمة والسلوك المنحرف**. بدون دار نشر, القاهرة, مصر.

معتوق, فريدريك. (1993م). **معجم العلوم الاجتماعية (إنجليزي- فرنسي- عربي)**. أكاديميا, الطبعة الأولى, بيروت, لبنان.

المهيرات, بركات النمر. (2000م). **جغرافيا الجريمة**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان, الأردن.

ميتكيس, هدى. (2000م). الجديد في التنمية السياسية: رؤية نقدية. **مجلة العلوم الاجتماعية**, جامعة الكويت, المجلد 28, العدد2, ص ص7–46, الكويت.

النجفي, سالم توفيق, والدعمة, إبراهيم مراد. (2001م). التنمية البشرية والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية. **مجلة بحوث اقتصادية عربية**, القاهرة, مصر, السنة 10, العدد 26, ص ص65–103.

نجم, محمد صبحي. (1991م). **الوجيز في علم الإجرام والعقــاب**. مكتبــة الثقافــة للنشر والتوزيع, الطبعة الثانية, عمان, الأردن.

نجم, محمد صبحي. (2002م). **أصول علم الإجرام والعقــاب**. دار الثقافــة للنــشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان, الأردن.

هاريسون, ديفيد. (1998م). **علم اجتماع التنمية والتحديث**. ترجمة محمد عيــسى برهوم. دار صفاء, الطبعة الأولى, عمان, الأردن.

هلالي, عبد اللاله أحمد. (1986م). **الجريمة ذات الظروف (دراسة مقارنة بالفكر الجنائي الإسلامي)**. دار النهضة العربية, بيروت, لبنان.

هنداوي, نور الدين. (1990م). **مبادئ علم الإجرام**. دار النهضة العربية, بيــروت, لبنان.

الوريكات, عايد عواد. (2004م). **نظريات علــم الجريمــة**. دار الــشروق للنــشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان, الأردن.

وزارة الإعلام. (2003). **كتاب عُمان 2003م**. مسقط, عُمان.

وزارة الاقتصاد الوطني. (2001م). **إنجازات السلطنة خلال الثلاثين عاماً (1970–2000م), وأهم ملامح خطة التنمية الخمسية السادسة (2001–2005م)**. مسقط, عُمان.

وزارة الاقتصاد الوطني. (أكتوبر,2004م). **الكتاب الإحصائي الــسنوي**. مــسقط, عُمان.

وزارة الاقتصاد الوطني. (سبتمبر, 2004م). **حقائق وأرقام 2003م**. مسقط، عُمان.

وزارة الاقتصاد الوطني. (2005م). **تقرير التنمية البشرية لعام 2003م**. مــسقط, عُمان.

وزارة التخطيط. (2000م). **تقرير التنمية البشرية لعام 2000م**, عمان, الأردن.

وزارة التنمية الاجتماعية. (1991م). **دراسة استطلاعية حــول دوافــع وعوامــل ارتكاب الجريمة**. دائرة الدراسات والإحصاء, مسقط, عُمان.

وليميز, فرانك, ومكشن, مارلين. (1990م). **نظريات السلوك الإجرامــي**. ترجمــة: عدلي السمرى. دار المعرفة الجامعية, القاهرة, مصر.

ويبستر, أندرو. (1990م). **علم الاجتماع والتنمية**. ترجمة: عادل مختار الهواري. مكتبة الفلاح. الطبعة الأولى, الكويت.

ب. المراجع الأجنبية:

Cimminer, B (2000).Subordination and Subjection and Reaction to Crime. **European Journal of Crime, Criminal Law & Criminal Justice**, Vol.8, Issue4, PP: 377- 389.

Clinard, M.J (2001). Links Between Crime and Development in the Underdeveloped Countries.**Criminology Journal and Legal Journal**, (532)55 Database, Legal Collection.

Grouner, A.M (2001).**Impact of Underdevelopment and Backwardness Upon Crime in the Third World Count Ries**. Case Study, Namibia.

Rodgers, Dennis (2003).**Gangs, Violence and Social Change in Urban Nicaragua**.Development Research Center (LSE), the new political of Violence in Latin America.

Schnidder, Rafell (2000). **Economical Development and Crime.** Australian Institute of Criminology. trends & Issues in Crime and Criminal Justice. Available on: httb://www.aic.gov.au.

Shelly, Luice Barker (2003). **Relation Between Evolution and Crime.** Spatial Modeling Center, Kiruna, Sweden, Allegany College.

ملحق (أ)

إحصائيات التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عُمان

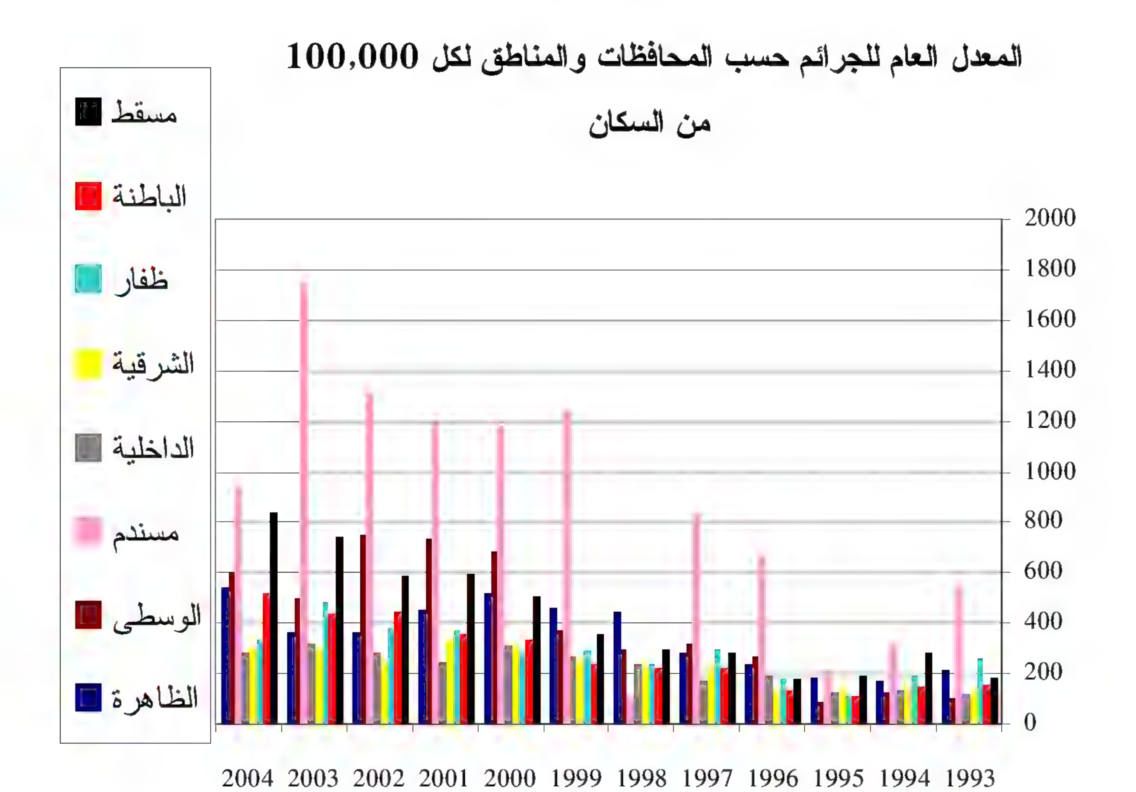
جدول رقم (1)

يوضح المعدل العام للجرائم حسب المحافظات والمناطق لكل 100.000 من السكان.

السنة	مسقط	الباطنة	ظفار	الشرقية	الداخلية	مسندم	الوسطى	الظاهرة
1993	187	159	263	128	117	552	106	213
1994	268	148	197	151	134	321	129	170
1995	197	113	113	148	130	217	89	187
1996	180	136	178	131	191	668	268	240
1997	268	225	296	222	172	840	316	280
1998	296	220	236	232	236	108	295	447
1999	360	241	293	250	268	1242	375	463
2000	506	336	286	313	311	1182	685	524
2001	593	359	371	335	246	1194	738	456
2002	589	445	387	247	279	1313	752	361
2003	743	435	483	294	316	1746	500	362
2004	842	524	333	305	283	943	600	544

* مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية، شرطة عُمان السلطانية، مسقط، عُمان.

شكل رقم (1)



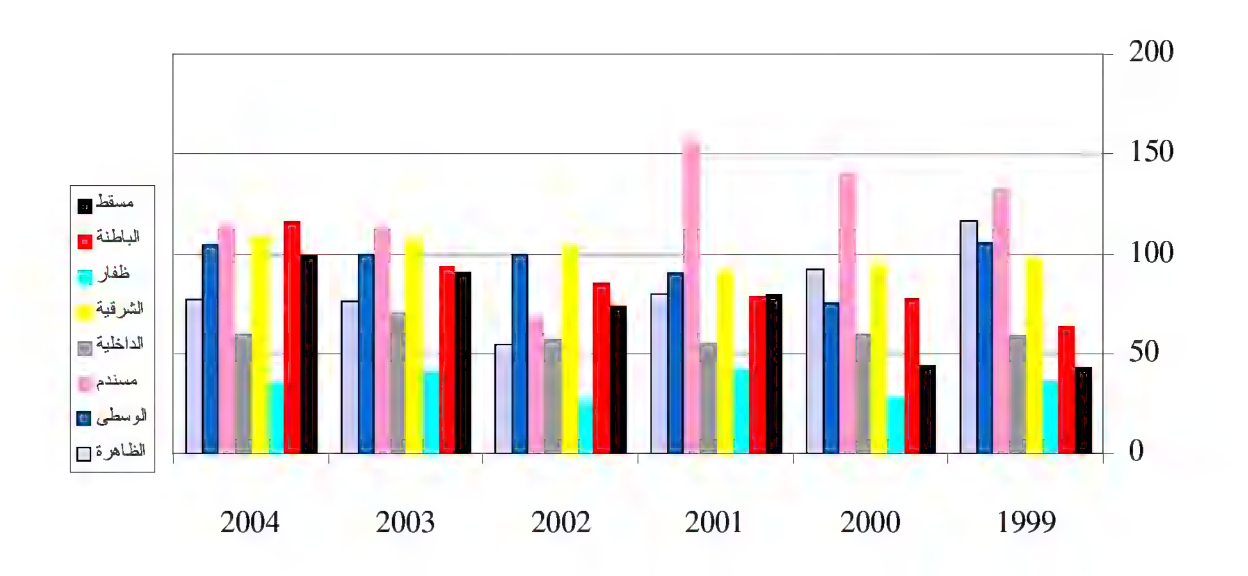
جدول رقم (2): يوضح معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص حسب المحافظات والمناطق لكل 100.000 من السكان.

السنة	مسقط	الباطنة	ظفار	الشرقية	الداخلية	مسندم	الوسطى	الظاهرة
1999	43	64	37	98	59	133	105	116
2000	44	78	28	95	60	141	75	92
2001	80	79	42	92	55	157	90	80
2002	74	85	26	104	57	69	100	54
2003	91	94	41	108	70	114	100	76
2004	100	116	36	109	60	115	104	77

* مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية، شرطة عُمان السلطانية، مسقط، عُمان.

شكل رقم (2)

معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص حسب المحافظات والمناطق لكل 100,000 من السكان



جدول رقم (3)

يوضح معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات حسب المحافظات والمناطق لكل 100.000 من السكان.

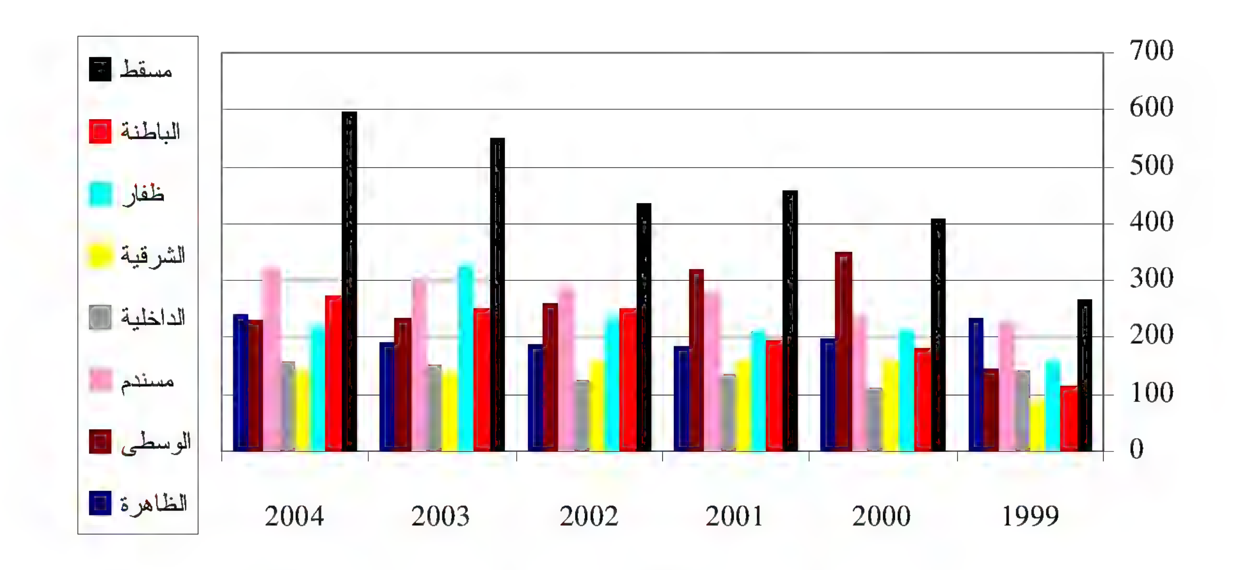
السنة	مسقط	الباطنة	ظفار	الشرقية	الداخلية	مسندم	الوسطى	الظاهرة
1999	269	115	158	89	142	227	145	233
2000	409	182	213	157	113	238	350	197
2001	459	196	212	158	125	280	319	184
2002	436	252	234	156	125	286	262	188
2003	552	250	326	139	153	303	235	192
2004	596	247	221	141	159	322	230	240

* مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية، شرطة عُمان السلطانية، مسقط، عُمان.

شكل رقم (3)

معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات حسب المحافظات والمناطق

لكل 100,000 من السكان



جدول رقم (4)

يوضح العلاقة الإحصائية بين كل من المعدل العام للجريمة ومؤشرات التنمية البشرية في سلطنة عُمان من الفترة 1990 – 2004م:

السنة	المعدل العام للجريمة لكل 100.000 من السكان	دليل العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي
1990	179	0.53	0.4	0.68
1991	171	0.68	0.4	0.73
1992	172	0.68	0.4	0.74
1993	184	0.68	0.4	0.74
1994	194	0.73	0.46	0.73
1995	159	0.74	0.47	0.93
1996	182	0.74	0.47	0.93
1997	259	0.75	0.47	0.93
1998	289	0.75	0.595	0.92
1999	326	0.76	0.625	0.79
2000	416	0.77	0.634	0.79
2001	444	0.77	0.641	0.82
2002	464	0.8	0.641	0.81
2003	510	0.8	0.656	0.81
2004	557	0.8	0.686	0.84

جدول رقم (5)

يوضح العلاقة الإحصائية بين كل من معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ومؤشرات التنمية البشرية في سلطنة عُمان من الفترة 1998-2004م.

السنة	معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص لكل100.000 من السكان	دليل العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي
1998	60	0.75	0.595	0.92
1999	66	0.76	0.625	0.79
2000	67	0.77	0.634	0.79
2001	77	0.77	0.641	0.82
2002	73	0.8	0.641	0.81
2003	87	0.8	0.656	0.81
2004	94	0.8	0.686	0.84

جدول رقم (6)

يوضح العلاقة الإحصائية بين كل من معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ومؤشرات التنمية البشرية في سلطنة عُمان من الفترة 1998م- 2004م.

السنة	معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات لكل 100.000 من السكان	دليل العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي
1998	144	0.75	0.595	0.92
1999	174	0.76	0.625	0.79
2000	241	0.77	0.634	0.79
2001	259	0.77	0.641	0.82
2002	270	0.8	0.641	0.81
2003	308	0.8	0.656	0.81
2004	317	0.8	0.686	0.84

جدول رقم (7)

يوضح العلاقة الإحصائية بين كل من المعدل العام للجريمة ودليل التنمية البشرية في سلطنة عُمان من الفترة 1990 – 2004م:

السنة	المعدل العام للجريمة لكل 100.000 من السكان	دليل التنمية البشرية
1990	179	0.535
1991	171	0.604
1992	172	0.598
1993	184	0.598
1994	194	0.654
1995	159	0.715
1996	182	0.716
1997	259	0.718
1998	289	0.771
1999	326	0.725
2000	416	0.730
2001	444	0.747
2002	464	0.750
2003	510	0.754
2004	557	0.770

جدول رقم (8)

يوضح العلاقة الإحصائية بين كل من معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ودليل التنمية البشرية في سلطنة عُمان من الفترة 1998 – 2004م:

السنة	الجرائم الواقعة على الأشخاص لكل 100.000 من السكان	دليل التنمية البشرية
1998	60	0.771
1999	66	0.725
2000	67	0.730
2001	77	0.747
2002	73	0.750
2003	87	0.754
2004	94	0.770

جدول رقم (9)

يوضح العلاقة الإحصائية بين كل معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التنمية البشرية في سلطنة عُمان من الفترة 1998 – 2004م:

السنة	معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات لكل 100.000 من السكان	دليل التنمية البشرية
1998	144	0.771
1999	174	0.725
2000	241	0.730
2001	259	0.747
2002	270	0.750
2003	308	0.754
2004	317	0.770